هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

التقرير السنوي
١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

صاحب السمو الملكي الأمير

نايف بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه اللّه

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

مجلس هيئة السوق المالية

يتكون مجلس الهيئة من خمسة أعضاء متفرغين هم:

الدكتور
عبدالرحمن بن محمد البراك
(عضو)

معالي الدكتور
عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري
(الرئيس)

الأستاذ
مازن بن عبدالرزاق الرميح
(عضو)

الأستاذ
محمد بن مغنم الشمراني
(عضو)

الأستاذ
عبدالرحمن بن محمد الراشد
(نائب الرئيس)

رؤيتنا

- أن تكون السوق المالية السعودية من الأسواق الرائدة على مستوى العالم.
- ضمان حماية المستثمر من خلال تشجيع الممارسات العادلة وتوفير المعلومات اللازمة والإفصاح عنها لجميع المستثمرين.
- استقرار السوق المالية السعودية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تتميز بشموليتها وشفافيتها ومواكبتها للمستجدات.

رسالتنا

- تطوير السوق المالية كماً ونوعاً والسعي إلى إبقائها متجددة من خلال تعاوننا مع المشاركين في السوق.
- تنظيم ومراقبة السوق المالية وعملية إصدار الأوراق المالية وتداولها والإشراف على أداء الأشخاص المرخص لهم.
- حماية المستثمرين وتحقيق العدالة والكفاءة والشفافية.

أهدافنا الإستراتيجية

تسعى الهيئة إلى تحقيق عدة أهداف إستراتيجية؛ من أهمها:

- حماية المستثمر.
- إصدار تشريعات تتميز بالكفاءة والوضوح والعمل على تحديثها من وقت لآخر.
- تطوير الضوابط التشريعية بما يتناسب مع التحديات المتطورة والمتغيرة في الأسواق المالية.
- دعم وتشجيع البرامج والأنشطة الرامية إلى توعية المجتمع في مختلف المجالات ذات العلاقة بالسوق المالية.
- العمل باستمرار على تطوير البنية التحتية للسوق المالية.
- الاهتمام بعملاء السوق المالية وضمان التجاوب السريع مع متطلباتهم ومعالجة المشاكل التي تواجههم.
- طرح العديد من الأدوات الاستثمارية والمنتجات المالية، والمحافظة على استقرار السوق المالية وفتح المجال أمام الشركات الاستثمارية.
- استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة التي من شأنها أن تساهم في اضطلاع الهيئة بدورها بكفاءة وفاعلية.

محتويات التقرير

تقديم ١٢

الفصل الأول: هيئة السوق المالية ١٥

١/١النشأة ١٦

١/٢ المهام الأساسية ١٦

١/٣ الهيكل التنظيمي ١٦

١/٤ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة ٢٠

الفصل الثاني: إنجازات هيئة السوق المالية ٢١

٢/١ إنجازات هيئة السوق المالية لتنظيم السوق المالية وتطويرها ٢٢

٢/١/١ اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية لتنظيم السوق المالية وتطويرها ٢٢

٢/١/٢ طرح الأوراق المالية وتداولها ٢٤

٢/١/٣ صناديق الاستثمار ٤٦

٢/١/٤ صناديق المؤشرات المتداولة ٦٠

٢/١/٥ الرقابة على تعاملات الأوراق المالية ٦٤

٢/١/٦ إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية ٦٩

٢/١/٧ المخالفات وشكاوى المستثمرين ٩٠

٢/١/٨ الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية ١١٦

٢/١/٩ توعية المستثمر ١٣٣

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية لتنظيم البيئة الداخلية وتطويرها ١٣٩

٢/٢/١ تطوير الموارد البشرية والتنظيم الإداري ١٤٠

٢/٢/٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية ١٤٣

الفصل الثالث: إنجازات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٤٧

٣/١ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٤٨

٣/٢ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية ١٥٤

الفصل الرابع: التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية في عام ٢٠١٢م ١٥٧

تقديم

يطيب لي تقديم التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعامها المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ الموافق (٢٠١١م)، الذي يتضمن عرضاً شاملاً لما حققته الهيئة من إنجازات لتنظيم السوق المالية وتعزيز لأسس العدالة والشفافية والإفصاح الكفيلة بحماية المستثمرين وتحقيق التطلعات بسوق مالية مستقرة ونامية تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز الرفاهية الاجتماعية.

لقد أثمرت ولله الحمد جهود الهيئة في السنين الماضية في استكمال بناء المنظومة التشريعية والقانونية الكفيلة بتحديد الحقوق والواجبات المترتبة على جميع الأطراف ذوي العلاقة بأعمال الأوراق المالية، فاستكملت اللوائح التنفيذية بصدور اثنتي عشرة لائحة تنفيذية توجت عام ٢٠١١م باعتماد وصدور "لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية" الهادفة إلى تنظيم إجراءات الترافع والتقاضي أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف بما يكفل رعاية حقوق المتعاملين في السوق كافة. وسعياً إلى إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة لإيجاد بيئة تعزّز حماية حقوق المساهمين، وانطلاقاً من إستراتيجية التدرج في فرض إلزامية بعض المواد المنصوص عليها في اللائحة الصادرة عن الهيئة قرر مجلس الهيئة العام المنصرم أن تصبح الفقرة (ب) من المادة العاشرة من اللائحة المتعلقة "بوضع الشركات أنظمة للرقابة الداخلية والاشراف العام عليها" ملزمة للشركات كافة. وفي إطار تعزيز نزاهة ومصداقية السوق المالية وحماية الأشخاص المرخص لهم وعملائهم من العمليات غير القانونية التي قد تنطوي على غسل للأموال، أو تمويل للإرهاب، أو أي نشاط إجرامي، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراراً يقضي بمجموعة تعديلات للائحة قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وإدراكاً لما للسوق المالية من دور مهم في التمويل والاستثمار، واصلت الهيئة توفير المرونة الكافية في التشريعات والإجراءات لاستيعاب طرح وإدراج الأوراق والمنتجات المالية المختلفة، فوافقت على ٩٩ عملية خلال العام الماضي، منها طلبات طرح عام لـ ٦ شركات جديدة، و٧٤ إشعاراً لعمليات طرح خاص، وطرحً لأداتي دين لشركتين، وطرح أسهم حقوق أولوية لخمس شركات، وحالة استحواذ وخفض رأس مال لشركة واحدة، إضافةً إلى طرح أسهم منحة لعشر شركات مدرجة. وبلغ إجمالي مبالغ طروحات الأوراق المالية المذكورة ٢١.٨ مليار ريال. وارتفع عدد الشركات المُدرجة في السوق المالية العام الماضي بنسبة ٢.٧٪ إلى ١٥٠ شركة.

وفي العام الماضي بدأت جهود الهيئة لتحسين كفاءة وعدالة السوق وتفعيل مراقبة التداولات تؤتي ولله الحمد ثمارها، فتراجعت عدد حالات الاشتباه في المخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١١م بنسبة ١٦.٧٪ إلى ٣٥ حالة فقط. وانخفضت بشكل مماثل عدد تنبيهات نظام الرقابة الإلكتروني على وجود مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية بنسبة ٨.٩٪. وفي مسعى موازٍ تواصلت علامات نجاح الهيئة في توسيع سبل الرقابة لرفع مستوى الإفصاح والشفافية في السوق المالية، فانعكس ذلك بشكل مشاهد في تزايد إعلانات الشركات المدرجة العام الماضي بنسبة ١٦.٥٪ إلى ٢٩٧٥ إعلاناً. كذلك كان شاهداً على

هذا النجاح الانخفاض الكبير الذي لوحظ العام الماضي في عدد الشكاوى المرفوعة للهيئة فقد انخفضت بنسبة ٢٣,٢٪.

ولقناعة الهيئة بأن سلامة وصحة السوق المالية تقتضي أولاً سلامة المؤسسات المالية المرخص لها من قبل الهيئة والتزامها التام لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وتقيدها الكامل بقواعد ووسائل التحوط من المخاطر بجميع أنواعها، عززت وكثفت الهيئة من الجولات التفتيشية على الأشخاص المرخص لهم وبلغت الزيادة في هذه الجولات عام ٢٠١١م ٣١٪ عن عام ٢٠١٠م.

وقد كان للطفل نصيب الأسد هذا العام في برامج الهيئة للتوعية الاستثمارية، لقناعتنا بأن طفل اليوم هو مستثمر الغد. وبناءً عليه أُطلق موقع إلكتروني تفاعلي لبرنامج "المستثمر الذكي" تأمل الهيئة أن يكون مرجعاً موثوقاً به للتوعية المالية، ويتضمن الموقع عدداً من الأقسام والأبواب المتعلقة بمبادئ إدارة الأموال والادخار وإكساب مهارات البيع والشراء والتبصير بالجهات ذات العلاقة بالتعاملات المالية، وقد عُرضت جميعها بأسلوب شيق وتفاعلي يحاكي حاجات الأطفال ويدمج التعليم في الترفيه للحصول على النتيجة المأمولة والغاية المرجوة.

وكما سعدنا بتحقيق إنجازاتنا للعام الماضي خارج الهيئة خدمةً للسوق المالية والأطراف ذات العلاقة، فقد ازدادت سعادتنا بتحقيق إنجازات لا تقل أهمية داخل الهيئة: منها على سبيل المثال لا الحصر حصول الهيئة على المركز الأول في قائمة أفضل بيئة عمل حكومية على مستوى المملكة في فئة المنشآت الحكومية، وذلك للعام الثاني على التوالي وفقاً للجنة تحكيم قائمة جريدة "الاقتصادية" لأفضل بيئة عمل سعودية، علاوة على حصولها خلال عام ٢٠١١م على شهادة "الآيزو العالمية ISO 27001" في مجال أمن المعلومات، إضافةً إلى وصول الهيئة إلى مرحلة متقدمة جداً من تطبيقات الحكومة الإلكترونية تنفيذاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين حفظة الله.

وفي الختام، أُعرب عن خالص التقدير والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رعاه الله على رعايتهما الدائمة والمتواصلة لجهود هيئة السوق المالية، والشكر موصول كذلك إلى أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها على تفانيهم وإخلاصهم وإنجازاتهم في خدمة المستثمرين والسوق المالية بشكل عام.

الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز التويجري

رئيس مجلس هيئة السوق المالية الرئيس التنفيذي

الفصل الأول

هيئة السوق المالية

١/١ النشأة

٢/١ المهام الأساسية

٣/١ الهيكل التنظيمي

٤/١ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

١/١ النشأة

تأسست هيئة السوق المالية بموجب" نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م لتتولى الدور الإشرافي والرقابي على الأطراف الخاضعة لإشرافها، وتُعد هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتتولى الإشراف على تنظيم السوق المالية وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

١/٢ المهام الأساسية

بيّن نظام السوق المالية المهام الأساسية للهيئة، ومن أهمها ما يلي:

- تنظيم السوق المالية وتطويرها، وتنمية وتطوير أساليب الجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال، أو تدليس، أوغش، أو تلاعب، أو تداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة والمصداقية والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحدّ من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبة التعامل بها.
- تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور.

١/٣ الهيكل التنظيمي

يشتمل الهيكل التنظيمي على:

خمس إدارات قيادية هي:

١) إدارة العلاقات العامة.

٢) إدارة تقنية المعلومات.

٣) إدارة مشروع مقر الهيئة.

٤) إدارة الإعلام وتوعية المستثمر.

٥) إدارة العلاقات والهيئات الدولية.

وخمس إدارات عامة رئيسة هي:

١) الإدارة العامة للشؤون القانونية.

٢) الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ.

٣) الإدارة العامة للإشراف على السوق.

٤) الإدارة العامة للإشراف على مؤسسات السوق المالية.

٥) الإدارة العامة لتمويل الشركات والإصدار.

وإدارتين عامتين مساندتين هما:

١) الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي والأبحاث.

٢) الإدارة العامة.

وفي ما يلي نبذة مختصرة عن أبرز مهام إدارات الهيئة العامة الرئيسة والمساندة:

الإدارة العامة للشؤون القانونية

من أبرز مهامها ما يلي:

- يعمل المدير العام للإدارة مستشاراً قانونياً عاماً لرئيس الهيئة ومجلسها وجميع إداراتها.
- تقديم الخدمات القانونية التي تمكّن الهيئة من تحقيق أهدافها.
- حماية الهيئة من المخاطر القانونية.
- إدارة الوظيفة القانونية الداخلية للهيئة.
- تقديم الخدمات القانونية إلى جميع إدارات الهيئة وأقسامها.
- إدارة المخاطر القانونية التي تواجه الهيئة.
- إعداد التشريعات المتعلقة بمهام الهيئة.
- إدارة جميع القضايا والمسائل القانونية في الهيئة.
- تحرير و/أو مراجعة واعتماد مسوّدات العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم وغيرها من المستندات الملزمة من الناحية القانونية بين الهيئة والأطراف الأخرى الخارجية والموافقة عليها وذلك قبل التوقيع عليها.
- تفادي الإجراءات القضائية المتخذة ضد الهيئة وحلها باستثناء الإجراءات التي باشرتها الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ.
- التعامل مع القضايا القانونية المرفوعة على الهيئة باستثناء القضايا التي باشرتها الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ.
- متابعة المعايير والاتجاهات والمستجدات في الهيئات التنظيمية الإقليمية والدولية مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
- المشاركة في إجراءات الاستعانة بالخدمات القانونية الخارجية.

الإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ

من أبرز مهامها ما يلي:

- التحقيق العادل والفوري في أي مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- معالجة قضايا المخالفات الإلكترونية (مواقع الإنترنت ومنتدياته، توصيات رسائل الجوال، اشتباه اختراق الحسابات والمحافظ الاستثمارية، وغيرها).
- الترافع أمام لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.
- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، وعن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.
- تلقي الشكاوى من المتعاملين والمستثمرين في السوق والنظر فيها ودراستها، والسعي إلى حلول وتسويات مرضية.

الإدارة العامة للإشراف على السوق

من أبرز مهامها ما يلي:

- متابعة التداول والتعامل في الأوراق المالية، وقنوات وسائل الإعلام الإلكترونية ومواقع الإنترنت لرصد أي مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- التأكد من التزام الشركات المدرجة، وأعضاء مجلس الإدارة، وكبار التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين لمتطلبات الالتزامات المستمرة وأي تعليمات صادرة عن مجلس الهيئة.
- التأكد من التزام الشركات المدرجة لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات وتشجيع الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.

الإدارة العامة للإشراف على مؤسسات السوق المالية

من أبرز مهامها ما يلي:

- التأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية لضمان إيجاد بيئة استثمار آمنة وعادلة تحمي المستثمر وتعزز تنظيم أعمال الأوراق المالية وتطورها.
- مراجعة واعتماد ترخيص الأشخاص المرخص لهم وتسجيل الأشخاص القائمين بوظائف واجبة التسجيل وفقاً لمتطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- الرقابة التنظيمية الكاملة على شركات ومؤسسات الوساطة في السوق المالية لضمان التزامها لنظام السوق ولائحته التنفيذية وذلك من خلال تنفيذ أعمال التفتيش الاستباقي وتطبيق برامج رقابة خاصة بالتنفيذ والمتابعة والالتزام ومكافحة غسل الأموال.

الإدارة العامة لتمويل الشركات والإصدار

من أبرز مهامها ما يلي:

- تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ ومراقبتها .
- إعداد القواعد واللوائح ذات العلاقة.
- التأكد من الالتزام للقواعد واللوائح.
- حماية المستثمرين من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المزمع طرحها والعمل باستمرار على نشر التوعية في ما يتعلق بالمنتجات والإجراءات الجديدة وعمليات طرح الأوراق المالية وأنظمة برامج الاستثمار الجديدة وتحقيق الشفافية في الطرح العام للأوراق المالية وعمليات الاندماج والاستحواذ.
- تحسين إجراءات طرح الأوراق المالية وإدراجها، وإصدار برامج الاستثمار، وعملية الموافقة على عمليات الاندماج والاستحواذ، من أجل تعزيز فاعلية هذه الإجراءات وجعلها مطابقة لأفضل المعايير العالمية.
- تحسين الخبرات التنظيمية وإيجاد بيئة تنظيمية فعالة ملائمة لرؤوس الأموال على المدى الطويل.
- إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية لتطوير الأسواق المالية والإشراف عليها.
- تشجيع إيجاد مؤسسات متخصصة بتقديم الخدمات الأساسية في السوق مثل وكالات التصنيف الائتماني ونظم المقاصة والتسوية بالتعاون مع الأطراف المشاركة في السوق ووحدات العمل المعنية لدى الهيئة.
- التشجيع والمساعدة على بناء مهارات وقدرات جديدة لدى مؤسسات الوساطة ودعم تطوير البنية التحتية للسوق والأطراف المشاركة فيها.

الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي والأبحاث

من أبرز مهامها ما يلي:

- المساعدة على تنفيذ إستراتيجيات الهيئة عن طريق تخطيط الأعمال السنوي.
- إعانة الإدارة العليا في هيئة السوق المالية على تطوير الخيارات الإستراتيجية وتوضيح الخيارات المتاحة.
- نشر خطه الهيئة الإستراتيجية السنوية.
- إجراء الأبحاث الاقتصادية والمالية ذات الصلة بأنشطة السوق المالية.
- إصدار التقرير السنوي للهيئة، وإعداد التقارير الدورية والعرضية ذات الصلة بأنشطة السوق المالية.
- توفير البيانات والاحصاءات ذات العلاقة بأنشطة الهيئة.
- تعزيز ثقافة الأداء وإدارة المشاريع داخل الهيئة.
- تفعيل وظائف مكتب إدارة المشاريع، وتشغيلها.
- تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المشاريع.

الإدارة العامة

من أبرز مهامها ما يلي :

- الإشراف على الأنشطة المالية للهيئة، وضمان اتّساقها مع المعايير المحاسبية المعتمدة محلياً ودولياً.
- الإشراف على أنشطة الموارد البشرية بالهيئة وضمان اتساقها مع السياسات واللوائح والضوابط المعتمدة بالهيئة وفق أفضل الممارسات المهنية.
- الإشراف على إدارة الخدمات المساندة والمرافق التابعة للهيئة وضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
- الإشراف على أنشطة المشتريات والعقود بالهيئة وضمان اتساقها مع الضوابط والمعايير والمواصفات المعتمدة بالهيئة ومع أفضل الممارسات المهنية.
- إعداد وتحديث السياسات واللوائح التنظيمية والإجراءات الخاصة بأنشطة الإدارة والإدارات التابعة لها.

الهيكل التنظيمي للهيئة

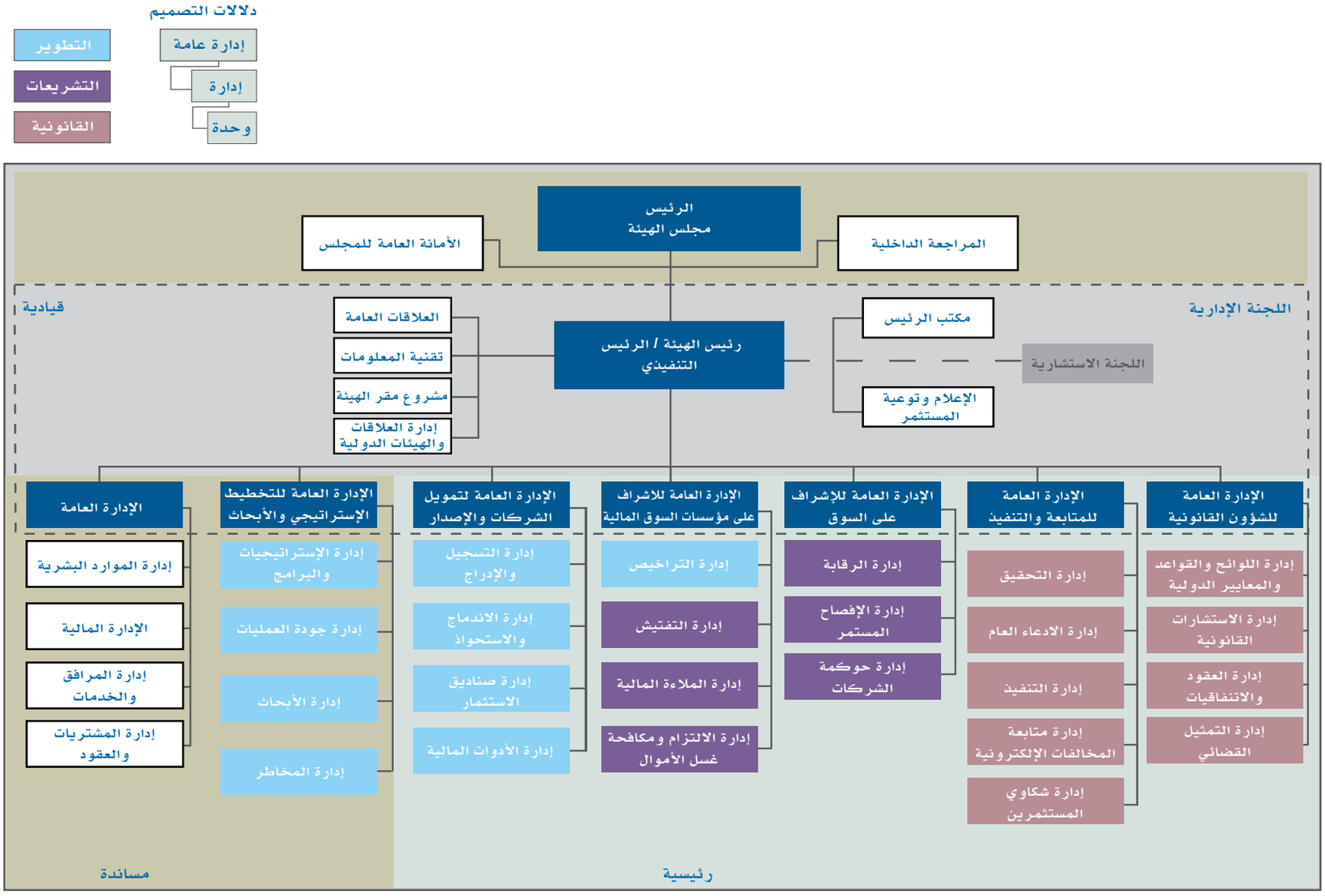

٤/١ الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة

(١) شركة السوق المالية السعودية (تداول)

تنص المادة العشرون من نظام السوق المالية على أن "تُنشأ في المملكة سوق لتداول الأوراق المالية تسمى (السوق المالية السعودية) وتكون صفتها النظامية شركة مساهمة وفقاً لأحكام هذا النظام . وتكون هذه السوق هي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في المملكة"، وهي المعنية بالوظائف التشغيلية للسوق.

(٢) الأشخاص المرخص لهم

هم الأشخاص المرخص لهم من الهيئة لممارسة أعمال الأوراق المالية. وتقتصر ممارسة أعمال الأوراق المالية على من يكون حاصلاً على ترخيص نافذ من الهيئة.

(٣) الشركات المُدرجة في السوق المالية

هي الشركات المُدرجة أوراقها المالية في السوق المالية السعودية.

(٤) المتداولون

هم جمهور المتعاملين بالأوراق المالية في السوق المالية السعودية.

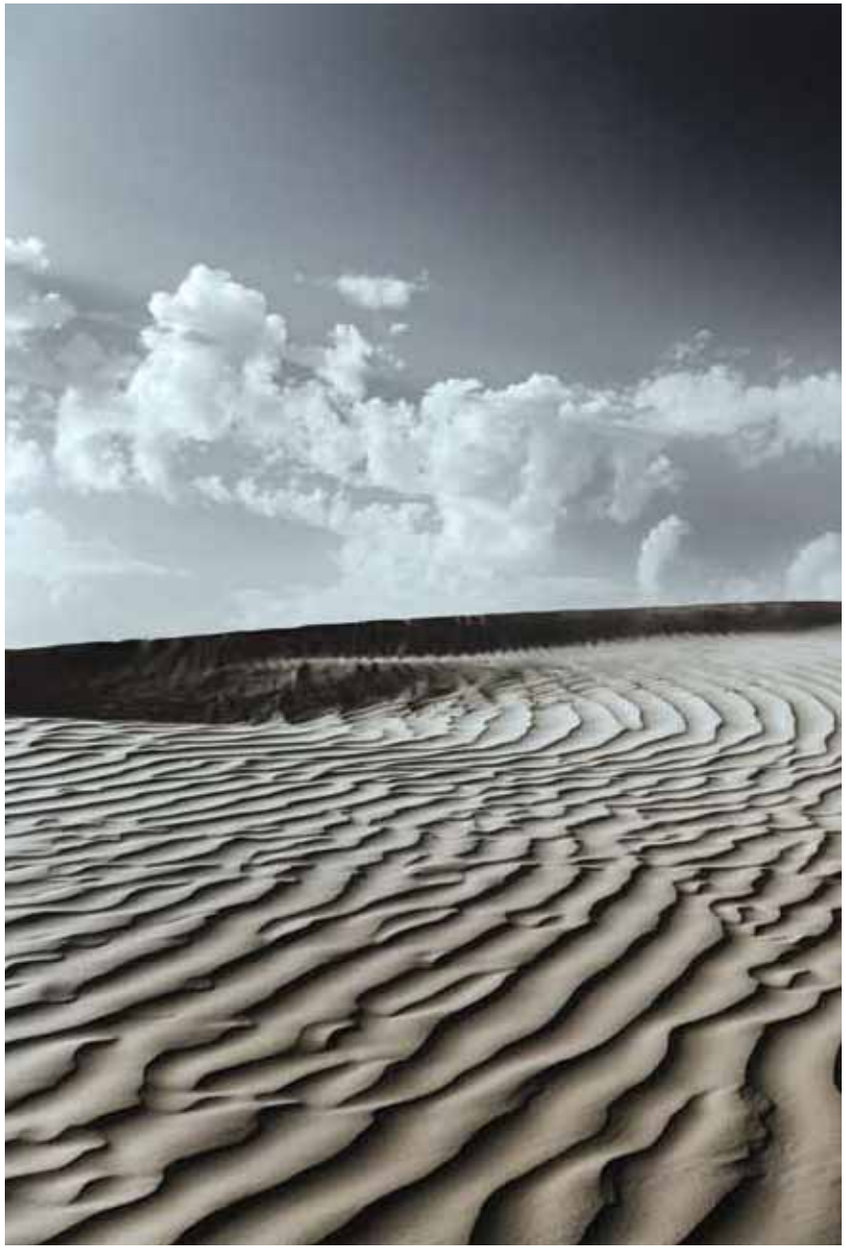

الفصل الثاني

إنجازات هيئة السوق المالية

٢/١ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية لتنظيم السوق المالية وتطويرها

٢/١/١ اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية لتنظيم السوق المالية وتطويرها

٢/١/٢ طرح الأوراق المالية وتداولها

٢/١/٣ صناديق الاستثمار

٢/١/٤ صناديق المؤشرات المتداولة

٢/١/٥ الرقابة على تعاملات الأوراق المالية

٢/١/٦ إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية

٢/١/٧ المخالفات وشكاوى المستثمرين

٢/١/٨ الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية

٢/١/٩ توعية المستثمر

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية لتنظيم البيئة الداخلية وتطويرها

٢/٢/١ تطوير الموارد البشرية والتنظيم الإداري

٢/٢/٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية

٢/١ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية لتنظيم السوق المالية وتطويرها

٢/١/١ اللوائح التنفيذية والقرارات التنظيمية لتنظيم السوق المالية وتطويرها

نصت المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية على أن هيئة السوق المالية هي الجهة المسؤولة عن إصدار اللوائح والقواعد والتعليمات وتطبيق أحكام نظام السوق المالية إضافةً إلى توليها تنفيذ المهام المنصوص عليها في النظام، وتنفيذاً لما جاء في هاتين المادتين أصدرت الهيئة مجموعة من اللوائح والقواعد والتعليمات والإجراءات تُعرف باسم " اللوائح التنفيذية"، و أصدرت كذلك عدداً من القرارات التنظيمية لتطوير السوق المالية، وتنمية أساليب العمل في الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.

وفي ما يلي قائمة باللوائح والقواعد الصادرة (اللوائح التنفيذية) حتى نهاية عام ٢٠١١م، وأهم القرارات التنظيمية الصادرة عام ٢٠١١م:

(أ) اللوائح التنفيذية:

أصدرت الهيئة منذ إنشائها عدداً من اللوائح التنفيذية المنظمة والمطورة للسوق المالية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١م حتى نهاية عام ٢٠١٠م أصدرت الهيئة إحدى عشرة لائحة تنفيذية، هي:

١- لائحة سلوكيات السوق

٢- لائحة طرح الأوراق المالية

٣- قواعد التسجيل والإدراج

٤- لائحة الأشخاص المرخص لهم

٥- لائحة أعمال الأوراق المالية

٦- لائحة صناديق الاستثمار العقاري

٧- لائحة حوكمة الشركات

٨- لائحة صناديق الاستثمار

٩- لائحة الاندماج والاستحواذ

١٠- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١١- قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها

واستكمالاً لمنظومة اللوائح التنفيذية، وبعد استقصاء مرئيات المختصين لدى الجهات والأطراف ذات العلاقة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية القرار رقم (١-٤-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٢/١٩هـ الموافق ٢٠١١/١/٢٣م القاضي باعتماد "لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية" التي تهدف إلى تنظيم إجراءات الترافع والتقاضي أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف بما يكفل رعاية حقوق المتعاملين في السوق كافة.

وسعياً من الهيئة إلى إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة لإيجاد بيئة تعزّز حماية حقوق المساهمين، وانطلاقاً من إستراتيجيتها في التدرج في فرض إلزامية بعض المواد المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن الهيئة، وبناءً على الفقرة (ب) من المادة الأولى من اللائحة، أصدر مجلس الهيئة القرار رقم (١-٣٣-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/١٢/٣هـ الموافق ٢٠١١/١٠/٣٠م المتضمن الآتي:

١- تكون الفقرة (ب) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات إلزامية على الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول)، وذلك ابتداءً من تاريخ ٢٠١٢/١/١م.

٢- على الشركة المدرجة تزويد الهيئة بالسياسة المكتوبة المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (ب) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات بعد إقرارها من مجلس إدارة الشركة في موعد أقصاه نهاية الربع الثاني من العام ٢٠١٢م، وأي تعديل عليها فور إقراره.

وحرصاً من الهيئة على تعزيز نزاهة ومصداقية السوق المالية وحماية الأشخاص المرخص لهم وعملائهم من العمليات غير القانونية التي قد تنطوي على غسل للأموال، أو تمويل للإرهاب، أو أي نشاط إجرامي، واهتماماً منها بتطوير قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستمر وبما

يساهم في تطوير الممارسات ذات العلاقة وتعزيزها، أصدر مجلس هيئة السوق المالية القرار رقم (١-٣٢-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/١٠/٢٣م القاضي بتعديل الفقرة (١) من المادة الثانية، والفقرة (١) من المادة التاسعة، والمادة العاشرة، والفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٥) من المادة الرابعة عشرة، والملحق رقم (١) من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونُفذ القرار اعتباراً من تاريخ نشره.

(٢) القرارات التنظيمية:

عقد مجلس الهيئة في عام ٢٠١١م سبعاً وثلاثين جلسة أصدر خلالها ٣٤٠ قراراً، من أهمها ما يلي:

١- القرار رقم (٤-١٢-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٦هـ الموافق ٢٠١١/٤/١٠م المتضمن الموافقة على طرح (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) سهماً للاكتتاب العام تمثل (٣٥٪) من أسهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة.

٢- القرار رقم (١ -١٨ -٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٠٦/٢١ هـ الموافق ٢٠١١/٠٥/٢٤م المتضمن تعليق تداول سهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من يوم الأربعاء ١٤٣٢/٠٦/٢٢هـ الموافق ٢٠١١/٠٥/٢٥م إلى أن تعدل الشركة أوضاعها، وعند انقضاء ستة أشهر من تاريخ هذا القرار دون أن تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة لتعديل أوضاعها، تنظر الهيئة في اتخاذ الإجراءات المناسبة.

٣- القرار رقم (٥-٢٠-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٠٧/١٠هـ الموافق ٢٠١١/٠٦/١٢م المتضمن الموافقة على طرح صكوك الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات، على أن تحدد الشركة مجمل قيمتها فيما بعد.

٤- القرار رقم (٢-٢١-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٧/١٧هـ الموافق ٢٠١١/٦/١٩م المتضمن الموافقة على طرح (٩,٧٥٠,٠٠٠) سهماً للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم شركة اتحاد مصانع الأسلاك.

٥- القرار رقم (٧-٢٢-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٤هـ الموافق ٢٠١١/٦/٢٦م المتضمن الموافقة على طرح (٤٨,٩٥٠,٠٠٠) سهماً للاكتتاب العام تمثل (٥٠٪) من أسهم شركة إسمنت حائل.

٦- القرار رقم (٢-٢٥-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/٩/١٤هـ الموافق ٢٠١١/٨/١٤م المتضمن الموافقة على طرح صكوك لشركة أرامكو توتال العربية للخدمات.

٧- القرار رقم (٤-٣٣-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/١٢/٠٣هـ الموافق ٢٠١١/١٠/٣٠م المتضمن الموافقة على طرح (٧,٢٠٠,٠٠٠) سهماً للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم الشركة المتحدة للإلكترونيات.

٨- القرار رقم (٤-٣٤-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٤هـ الموافق ٢٠١١/١١/٢٠م المتضمن الموافقة على طرح (١٦,٠٠٠,٠٠٠) سهماً للاكتتاب العام تمثل (٤٠٪) من أسهم شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني.

٩- القرار رقم (٥-٣٧-٢٠١١) وتاريخ ١٤٣٣/٠١/٢٣هـ الموافق ٢٠١١/١٢/١٨م المتضمن الموافقة على طرح (٩,٠٠٠,٠٠٠) سهم للاكتتاب العام تمثل (٣٠٪) من أسهم شركة تكوين المتطورة للصناعات.

٢/١/٢ طرح الأوراق المالية وتداولها

(أ) طرح الأوراق المالية

تنفيذاً للفقرة (أ) من المادة الخامسة والفقرة (أ) من المادة السادسة من نظام السوق المالية المتعلقتين بمسؤولية الهيئة عن تنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها والموافقة على طرح الأوراق المالية، عملت الهيئة على تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية عبر تنظيم إصدارها والموافقة على طرحها.

وأصدرت الهيئة عدة لوائح تنظيمية متعلقة بطرح الأوراق المالية مثل قواعد التسجيل والإدراج، ولائحة طرح الأوراق المالية من أجل تطوير معايير ومتطلبات طرح الأوراق المالية في المملكة، وقد تضمنت هذه اللائحة جميع الأحكام المتعلقة بطرح الأوراق المالية بما في ذلك حالات الطرح العام والطرح الخاص ومتطلباتها، والمعلومات المقدمة إلى المستثمرين، وإعلانات الطرح الخاص، والمسؤولية عن عدم صحة المستندات.

١. تنظيم إصدار الأوراق المالية

تضطلع الهيئة بمسؤولية الموافقة على طرح الأوراق المالية سواءً أكان طرحاً عاماً أم أدوات دين أم أسهم حقوق الأولوية، إضافةً إلى تنظيم إصدارات الأوراق المالية الأخرى كالطرح الخاص، والاستحواذ، وخفض رأس المال، وأسهم المنحة ومراقبتها والتعامل بها. ويُبين الجدول (١) عدد عمليات طلبات الطرح والاستحواذ وخفض رأس المال التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، وتتلخص أهم نتائجه في الآتي:

- انخفض عدد العمليات عام ٢٠١١م بنسبة ٧,٥٪ إلى ٩٩ عملية مقارنةً بعام ٢٠١٠م، منها ست عمليات طرح عام.
- بلغت إشعارات الطرح الخاص التي تلقتها الهيئة ٧٤ إشعاراً عام ٢٠١١م بانخفاض نسبته ٢٠,٤٪ عن عام ٢٠١٠م.
- أُصدرت أداتا دين عام ٢٠١١م مقارنةً بأداة دين واحدة في عام ٢٠١٠م.
- شهد عام ٢٠١١م ١٧ عملية أخرى هي: خمسة طروحات لأسهم حقوق أولوية، وعشرة إصدارات لأسهم منحة، وعملية استحواذ واحدة، وخفض رأس مال لشركة واحدة.

الجدول (١): عدد عمليات طلبات الطرح والاستحواذ وخفض رأس المال التي وافقت عليها الهيئة و إشعارات الطرح الخاص التي تلقتها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع العملية	عدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام٢٠١١م	
طرح عام[١]	٧	٦	٪١٤,٣-
إشعار طرح خاص[٢]	٩٣	٧٤	٪٢٠,٤-
طرح أدوات دين	١	٢	٪١٠٠,٠
طرح أسهم حقوق أولوية[٣]	١	٥	٪٤٠٠,٠
استحواذ	٠	١	-
خفض رأس مال	١	١	٪٠,٠
أسهم منحة[٤]	٤	١٠	٪١٥٠,٠
الإجمالي	١٠٧	٩٩	٪٧,٥-

١- تشمل شركة تكوين المتطورة للصناعات التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠١١م ولم يجر الطرح في العام نفسه.

٢- تمثل عدد إشعارات الطرح الخاص، علماً أن عدد عمليات الطرح الخاص التي اكتملت بلغت ٤١ طرحاً في العام ٢٠١١م و٤٠ طرحاً في العام ٢٠١٠م.

٣- تشمل شركة اتحاد عذيب للاتصالات التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠١١م ولم يجر الطرح في العام نفسه.

٤- تشمل الشركة السعودية للفنادق التي وافقت الهيئة على زيادة رأس مالها عن طريق منح أسهم في عام ٢٠١١م ولم تعقد الشركة اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للموافقة على زيادة رأس مالها في العام نفسه.

الرسم البياني (١): عدد عمليات طلبات الطرح والاستحواذ وخفض رأس المال التي وافقت عليها الهيئة وإشعارات الطرح الخاص التي تلقتها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

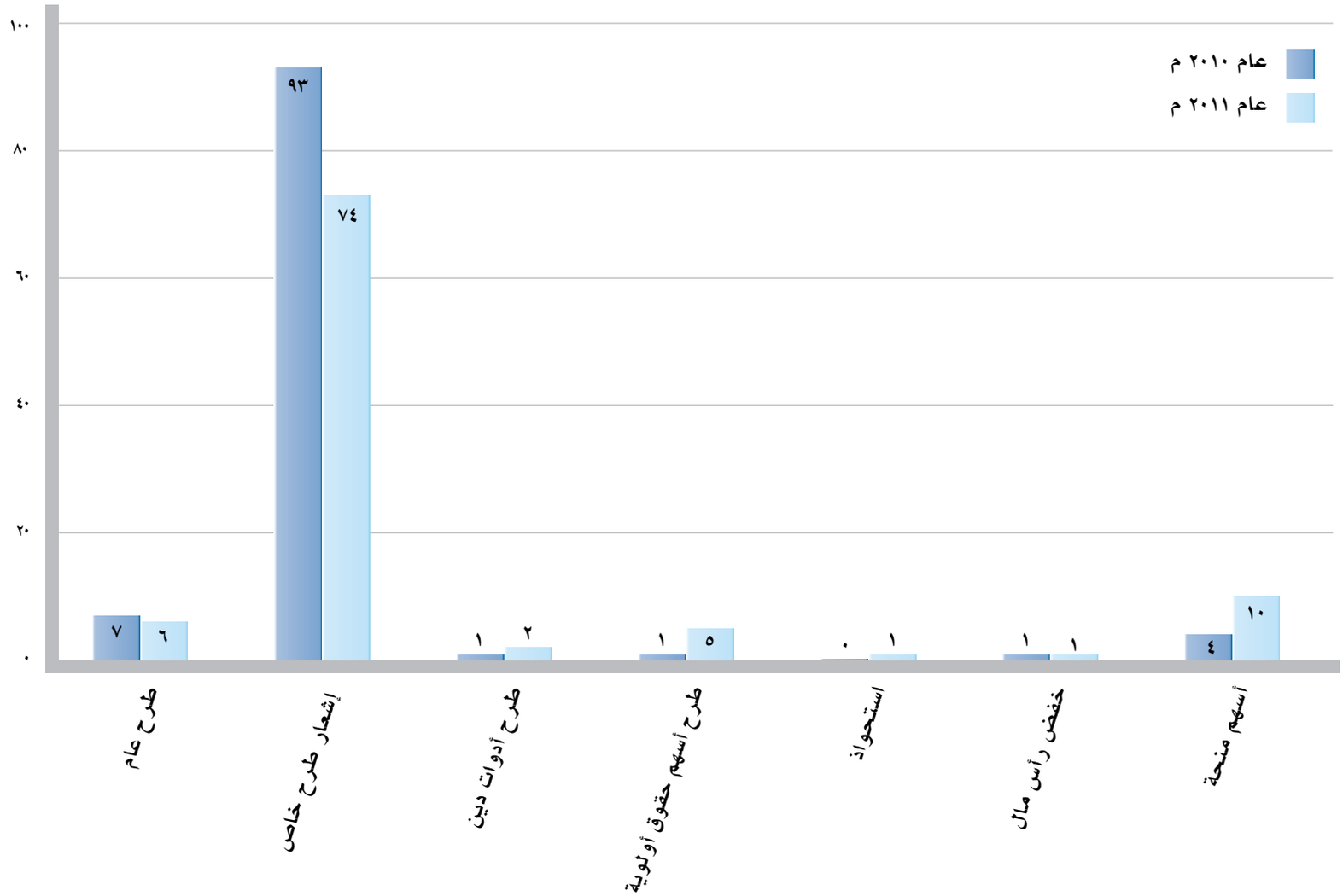

ويعرض الجدول (٢) إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع الطرح. وأبرز نتائجه الآتي:

- انخفض إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية عام ٢٠١١م بنسبة ٢٨,٣٪ لتبلغ ٢١,٨ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ٣٠,٤ مليار ريال عام ٢٠١٠م.
- وصل إجمالي مبالغ الطرح العام عام ٢٠١١م إلى ١,٧ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ٣,٨ مليار ريال عام ٢٠١٠م.
- انخفض إجمالي مبالغ الطرح الخاص خلال عام ٢٠١١م بنسبة ٤٧,٥٪ إلى ١٠,٠ مليار ريال مقارنةً بـ ١٩,١ مليار ريال عام ٢٠١٠م.
- شهد إجمالي مبالغ طرح أسهم حقوق الأولوية زيادة نسبتها ٩٦١,٤٪ لتبلغ ٤,٥ مليار ريال عام ٢٠١١م مقارنةً بمبلغ ٤٢٠ مليون ريال عام ٢٠١٠م.
- تراجع إجمالي مبالغ طرح أدوات الدين خلال عام ٢٠١١م بنسبة ٢٠,٧٪ إلى ٥,٥ مليار ريال مقارنةً بـ ٧,٠ مليار ريال عام ٢٠١٠م.

الجدول (٢): إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع الطرح في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع الطرح	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	
عام[٥]	٣٨٣٢,٦	١٢,٦٪	١٧٢٧,٠	٧,٩٪	٥٤,٩٪-
خاص[٦]	١٩١٢٠,٦	٦٣,٠٪	١٠٠٤٢,٠	٤٦,١٪	٤٧,٥٪-
أسهم حقوق أولوية[٧]	٤٢٠,٠	١,٤٪	٤٤٥٨,٠	٢٠,٥٪	٩٦١,٤٪
أدوات دين	٧٠٠٠,٠	٢٣,٠٪	٥٥٤٩,٩	٢٥,٥٪	٢٠,٧٪-
الإجمالي	٣٠٣٧٣,٢	١٠٠٪	٢١٧٧٦,٩	١٠٠٪	٢٨,٣٪-

٥- لا تشمل شركتي تكوين المتطورة للصناعات التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠١١م ولم يجر الطرح في العام نفسه.

٦- يمثل المبلغ قيمة عمليات الطرح الخاص المكتملة فقط.

٧- لا تشمل شركة اتحاد عذيب للاتصالات التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠١١م ولم يجر الطرح في العام نفسه.

الرسم البياني (٢) : إجمالي مبالغ طرح الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع الطرح في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

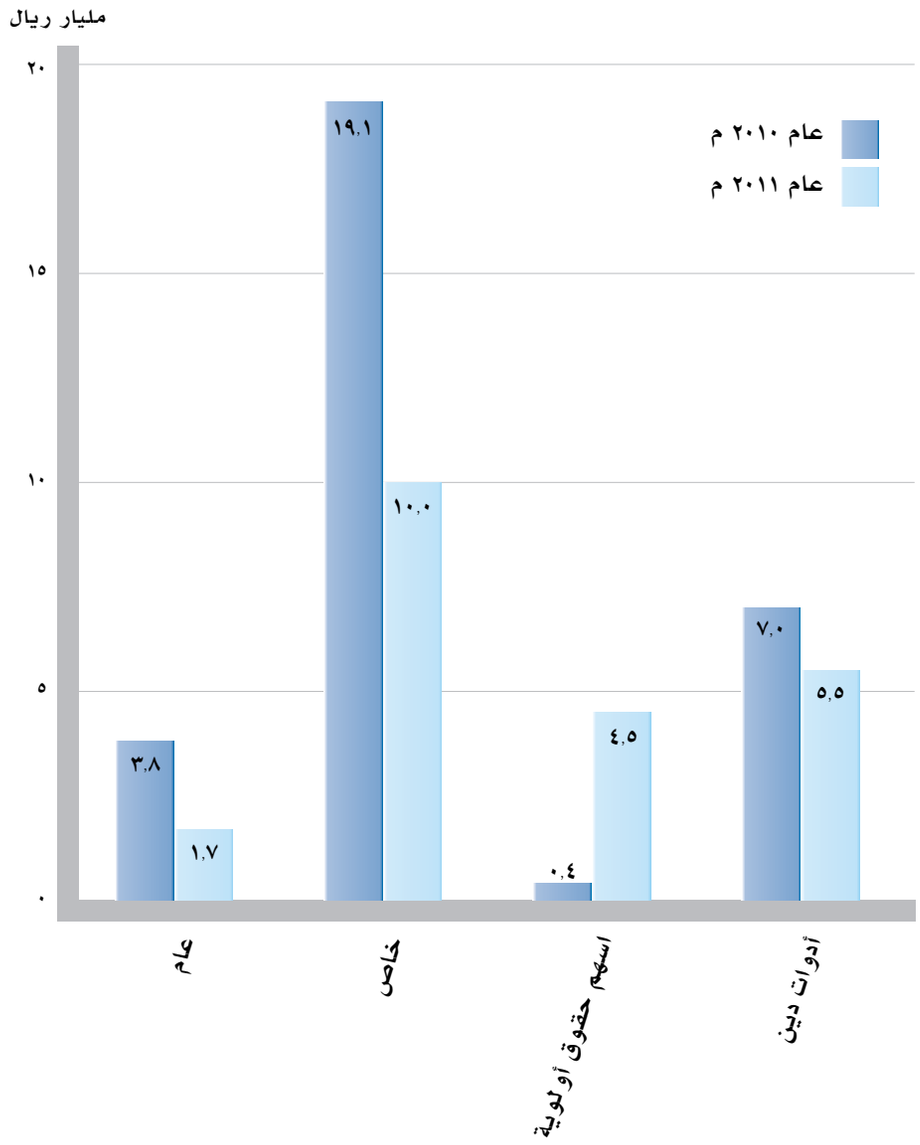

٢. الطرح العام

تنظيم عملية الطرح العام

تبنت الهيئة آلية بناء سجل أوامر الاكتتاب عام ٢٠٠٧م لتنظيم عملية الطرح العام والمساعدة على تحديد السعر العادل للأوراق المالية. وتهدف آلية بناء سجل أوامر الاكتتاب إلى تحديد سعر السهم قبل الطرح العام، وتبدأ العملية بقيام المستشار المالي تحديد المدى السعري للسهم، ومن خلال العملية يستقبل المستشار المالي طلبات الاكتتاب من المؤسسات المستثمرة بحسب النطاق السعري المحدد، وبعد ذلك يحدّد السعر النهائي للسهم إذا غُطي إجمالي الأسهم المطروحة من قبل المؤسسات ضمن النطاق السعري المحدد.

وخلال العام ٢٠١١م شارك نحو ٩٠ من المؤسسات الاستثمارية (صناديق الاستثمار، والأشخاص المرخص لهم، والشركات المساهمة المُدرجة) في بناء سجل أوامر الاكتتاب عند طرح جزء من أسهم شركتين للاكتتاب العام.

طرح الأسهم للاكتتاب العام

طُرح جزء من أسهم خمس شركات للاكتتاب العام عام ٢٠١١م. ويُبين الجدول (٣) الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١١م، وتصنيفها بحسب حجم الطرح، ونسبة الأسهم المطروحة إلى إجمالي أسهم الشركة، وعدد مرات التغطية للأفراد والمؤسسات، وعدد مرات التغطية، وعدد المكتتبين الأفراد، ويمكن تلخيص أهم بيانات الجدول في الآتي:

- تفاوت حجم الطرح لأسهم الشركات المطروحة للاكتتاب العام عام ٢٠١١م بين ١٦٠ مليون ريال لأسهم " شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني " و ٤٨٩.٥ مليون ريال لأسهم " شركة أسمنت حائل "، وبلغ إجمالي مبالغ الطرح نحو ١.٧ مليار ريال.
- راوح عدد مرات تغطية الأفراد لأسهم الشركات التي طُرحت للاكتتاب العام عام ٢٠١١م بين ١.١ مرة لأسهم " شركة اتحاد مصانع الأسلاك" و ٢.٩ مرة لأسهم " الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة "، وبلغ عدد مرات التغطية للمؤسسات بين ٢.١ مرة لأسهم " شركة اتحاد مصانع الأسلاك " و ٢.٢ مرة لأسهم " الشركة المتحدة للإلكترونيات ".
- راوح عدد المكتتبين الأفراد في أسهم الشركات التي طُرحت للاكتتاب العام عام ٢٠١١م بين نحو ١٩٧.٥ ألف مُكتتب في أسهم " شركة اتحاد مصانع الأسلاك " ونحو ١.١ مليون مُكتتب في أسهم " الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة "

الجدول (٣): الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١١م، وتصنيفها بحسب حجم الطرح، ونسبة الأسهم المطروحة إلى إجمالي أسهم الشركة، وعدد مرات تغطية الأفراد والمؤسسات، وعدد مرات التغطية، وعدد المكتتبين الافراد [٨].

م	اسم الشركة	حجم الطرح (مليون ريال)	نسبة الأسهم المطروحة إلى إجمالي أسهم الشركة (٪)	عدد مرات تغطية الأفراد[٩]	عدد مرات تغطية المؤسسات[١٠]	عدد مرات التغطية[١١]	عدد المكتتبين الأفراد (ألف)
١	الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة[١٢]	٣٥٠,٠	٣٥٪	٢,٩	-	٢,٩	١١٠٠,٣
٢	شركة اتحاد مصانع الأسلاك	٣٣١,٥	٣٠٪	١,١	٢,١	١,٦	١٩٧,٥
٣	شركة أسمنت حائل	٤٨٩,٥	٥٠٪	٢,٣	-	٢,٣	٩١٧,٢
٤	الشركة المتحدة للإلكترونيات (إكسترا)	٣٩٦,٠	٣٠٪	٢,١	٢,٢	٢,١	٢٦٠,٩
٥	شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	١٦٠,٠	٤٠٪	٢,٤	-	٢,٤	٤٨٨,٤
	الإجمالي	١٧٢٧,٠	-	-	-	-	٢٩٦٤,٣

٨- لا تشمل شركة تكوين المتطورة للصناعات التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠١١م ولم يجر الطرح في العام نفسه.

٩- احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها الأفراد على عدد الأسهم المخصصة لهم.

١٠- احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها المؤسسات على عدد الأسهم المخصصة لها.

١١- احتُسب عدد مرات التغطية بقسمة عدد الأسهم التي اكتتب بها كلٌ من الأفراد والمؤسسات على مجموع عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب.

١٢- احتُسبت نسبة التغطية على أساس حجم طرح قدره ٣٠٠ مليون ريال، إذ خُصص ٥٠ مليون ريال من الطرح للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الرسم البياني (٣): حجم الطرح للشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١١م

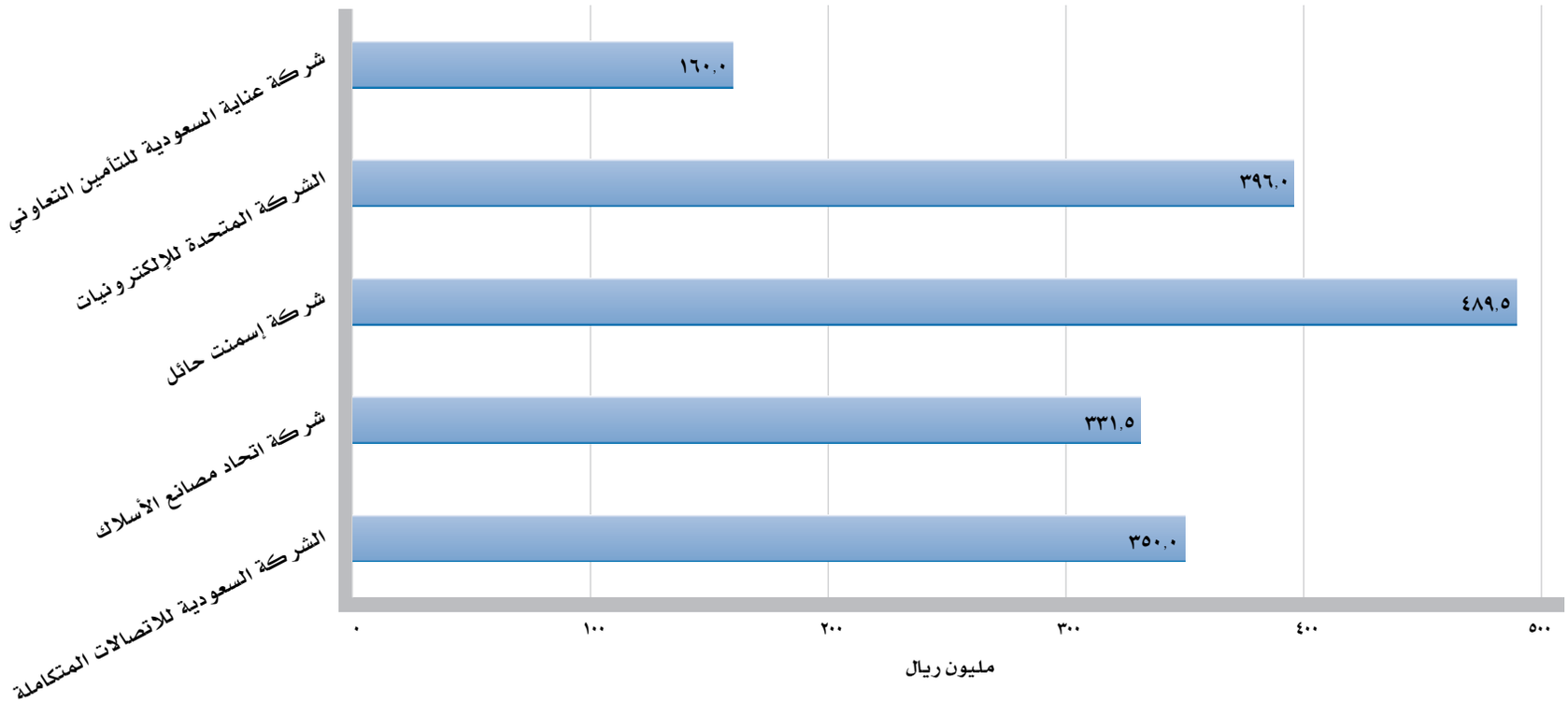

الرسم البياني (٤): عدد مرات التغطية لأسهم الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١١م

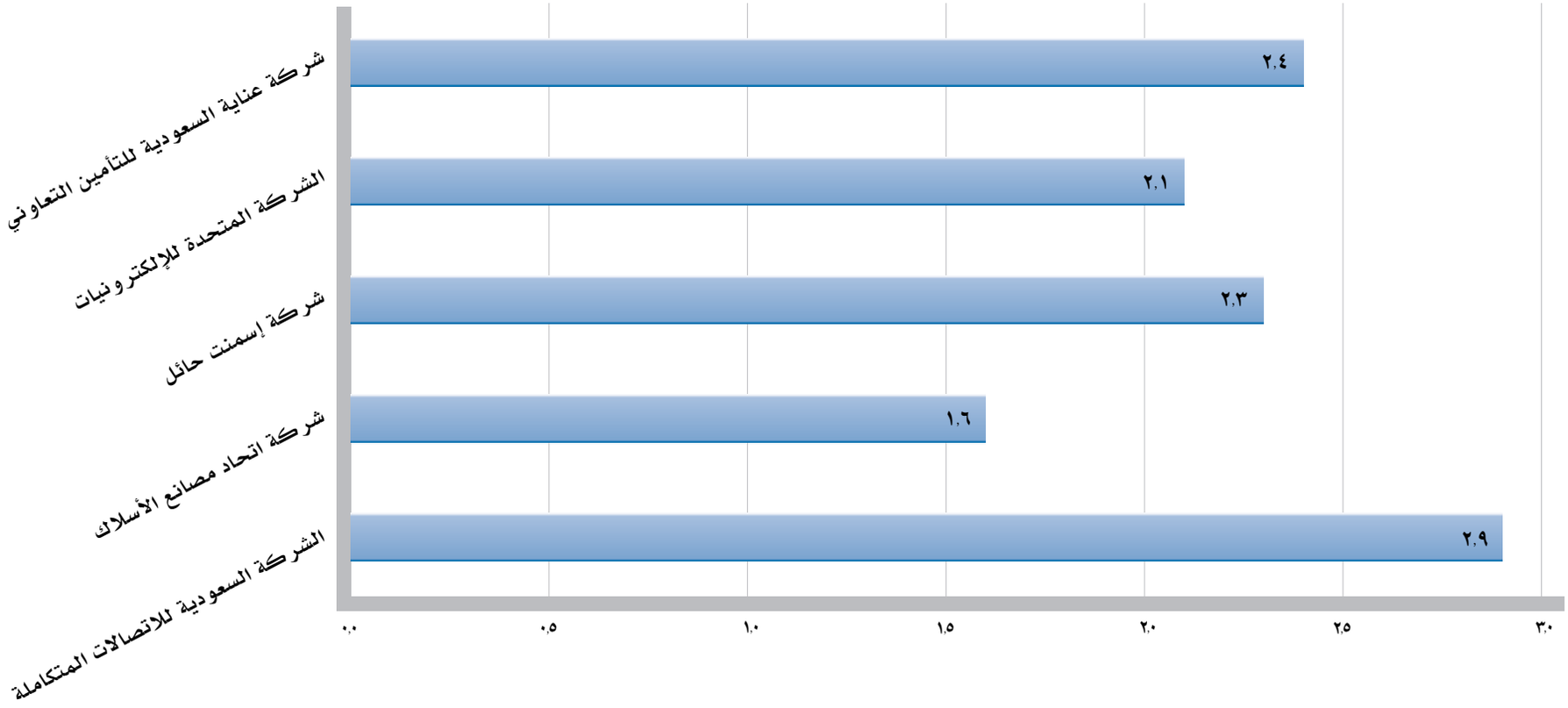

الرسم البياني (٥): عدد المكتتبين الأفراد في أسهم الشركات التي طُرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام عام ٢٠١١م

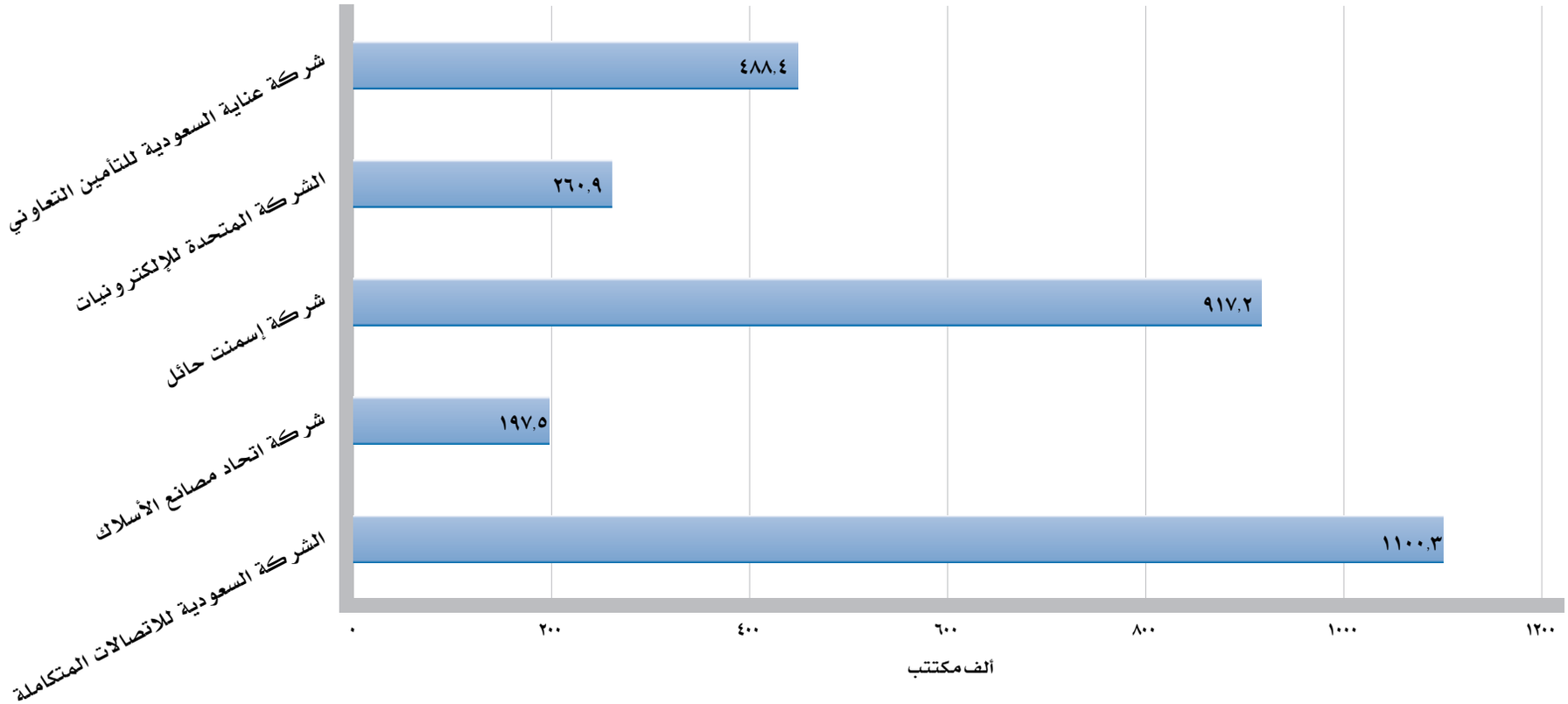

٣. الشركات التي عدَّلت رأس مالها خلال عام ٢٠١١م.

يعرض الجدول (٤) قائمة الشركات التي عدّلت رأس مالها عام ٢٠١١م، وإجمالي عدد الأسهم قبل التعديل وبعده، ويمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- عدلت ١٥ شركة رأس مالها عام ٢٠١١م، تمثل ١٠,٠٪ من أصل ١٥٠ شركة مُدرجة في السوق المالية بنهاية ٢٠١١م.
- خفضت، شركة واحدة فقط، " شركة اتحاد عذيب للاتصالات"، رأس مالها بنسبة ٦٠,٠٪، من أصل ١٥ شركة عدلت رأس مالها في ٢٠١١م.
- تصدرت " الشركة السعودية للأسماك" الشركات المُدرجة في زيادة رأس المال، بنسبة زيادة بلغت ١٦٧,٥٪، ليصل عدد أسهمها إلى ٥٣,٥ مليون سهم مقابل ٢٠,٠ مليون سهم قبل الزيادة.

الجدول (٤): قائمة الشركات التي عدّلت رأس مالها خلال عام ٢٠١١م

م	إسم الشركة[١٣]	إجمالي عدد الأسهم (مليون سهم)		نسبة الخفض أو الزيادة في رأس المال (٪)
		قبل تعديل رأس المال	بعد تعديل رأس المال	
١	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	٣٣٣,٣	٣٦٦,٧	١٠,٠٪
٢	شركة الجوف الزراعية	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠٪
٣	البنك العربي الوطني	٦٥٠,٠	٨٥٠,٠	٣٠,٨٪
٤	شركة التعاونية للتأمين	٥٠,٠	٧٥,٠	٥٠,٠٪
٥	البنك السعودي للاستثمار	٤٥٠,٠	٥٥٠,٠	٢٢,٢٪
٦	شركة الخليج للتدريب والتعليم	١٥,٠	٢٠,٠	٣٣,٣٪
٧	شركة التصنيع الوطنية	٥٠٦,٨	٥٥٧,٤	١٠,٠٪
٨	شركة البابطين للطاقة والاتصالات	٤٠,٥	٤٢,٦	٥,٢٪
٩	شركة هرفي للخدمات الغذائية	٢٧,٠	٣٠,٠	١١,١٪
١٠	شركة جرير للتسويق	٤٠,٠	٦٠,٠	٥٠,٠٪
١١	شركة جبل عمر للتطوير	٦٧١,٤	٩٢٩,٤	٣٨,٤٪
١٢	شركة الأهلي للتكافل	١٠,٠	١٦,٧	٦٧,٠٪
١٣	الشركة السعودية للأسماك	٢٠,٠	٥٣,٥	١٦٧,٥٪
١٤	شركة الصحراء للبتروكيماويات	٢٩٢,٥	٤٣٨,٨	٥٠,٠٪
١٥	شركة اتحاد عذيب للاتصالات	١٠٠,٠	٤٠,٠	-٦٠,٠٪
	الإجمالي	٣٢٢٦,٥	٤٠٥٥,١	٢٥,٧٪

١٣- لا تشمل الشركة السعودية للفنادق، التي وافقت الهيئة على زيادة رأس مالها عام ٢٠١١م ولم تعقد الشركة اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للموافقة على زيادة رأس مالها في ٢٠١١م، ولا تشمل زيادة رأس مال الشركة اتحاد عذيب للاتصالات التي تمت الموافقة على زيادة رأس مالها عام ٢٠١١م ولم تجر عملية الزيادة في العام نفسه.

الرسم البياني (٦): عدد أسهم الشركات قبل وبعد تعديل رأس مالها خلال عام ٢٠١١م

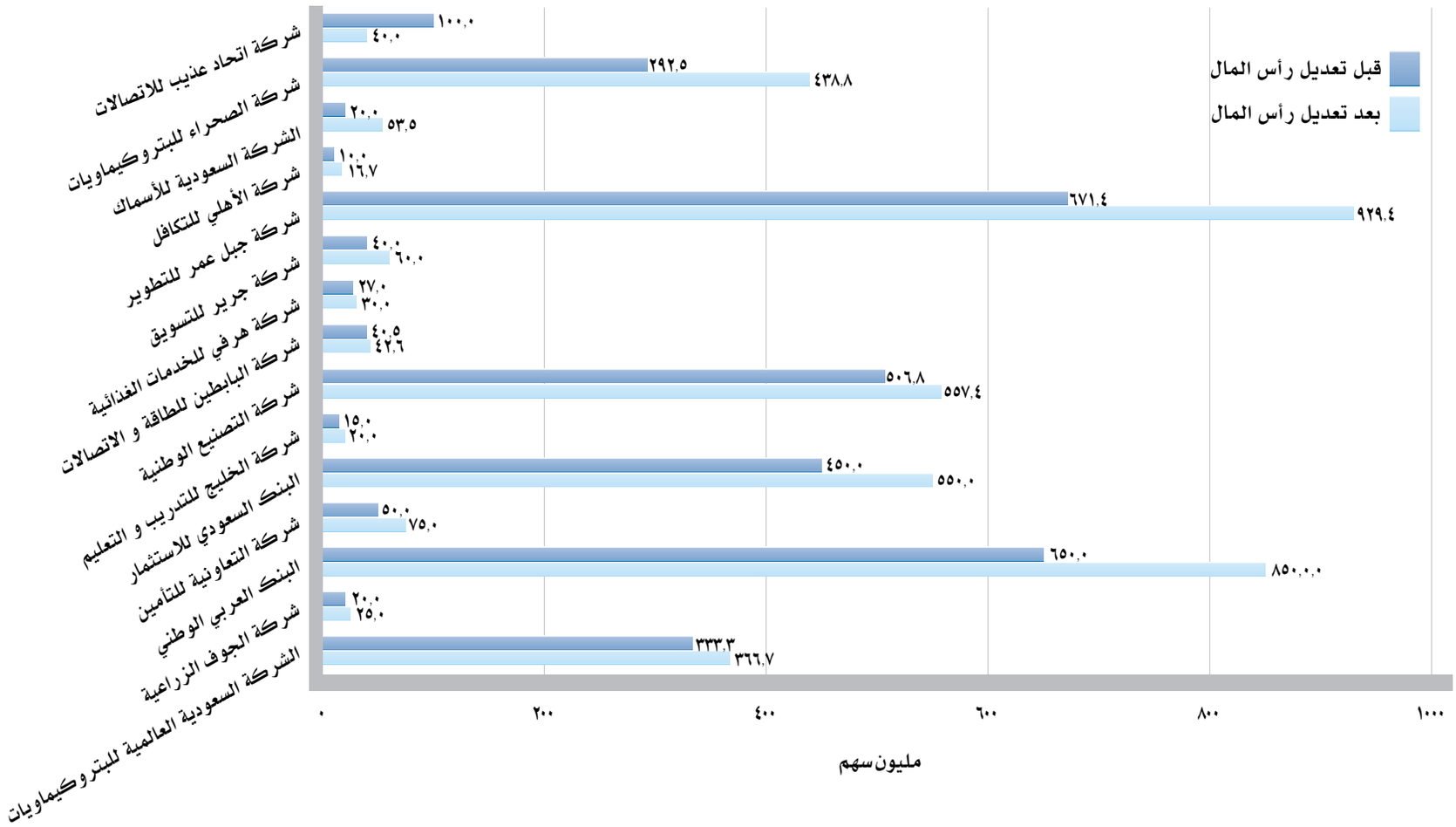

٤. قنوات الاكتتاب

أعداد المكتتبين الأفراد من خلال قنوات الاكتتاب

يوضح الجدول (٥) عدد المكتتبين الأفراد مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام، ويمكن عرض أهم نتائجه في الآتي:

- استخدم فقط ٦,٠٪ من إجمالي المكتتبين عام ٢٠١١م فروع البنوك لتنفيذ اكتتاباتهم مقابل ٨,٠٪ عام ٢٠١٠م، في حين كانت المشاركة الكبرى للمكتتبين عبر قنوات الصراف الآلي، والإنترنت، والهاتف المصرفي على الترتيب، وذلك بنسب ٤٣,٧٪ و ٣٠,٦٪ و ١٩,٦٪على التوالي.
- ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت في اكتتابات الأفراد عام ٢٠١١م إلى ٣٠,٦٪ مقارنةً بـ ١٩,٦٪ عام ٢٠١٠م، في حين انخفضت النسبة لمستخدمي قنوات الصراف الآلي والهاتف المصرفي.

الجدول (٥): عدد المكتتبين الأفراد مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

قناة الاكتتاب	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	العدد (ألف مُكتتب)	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد (ألف مُكتتب)	النسبة من الإجمالي (٪)
الهاتف المصرفي	٢١٢٥,٨	٢٠,٦٪	٥٨٢,٢	١٩,٦٪
الإنترنت	٢٠٢٣,٨	١٩,٦٪	٩٠٧,٥	٣٠,٦٪
فروع البنوك	٨٢٧,٩	٨,٠٪	١٧٨,٩	٦,٠٪
الصراف الآلي	٥٣٢٩,٤	٥١,٧٪	١٢٩٥,٦	٤٣,٧٪
الإجمالي	١٠٣٠٦,٩	١٠٠٪	٢٩٦٤,٢	١٠٠٪

الرسم البياني (٧): نسبة المكتتبين الأفراد من إجمالي المكتتبين مصنفين بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

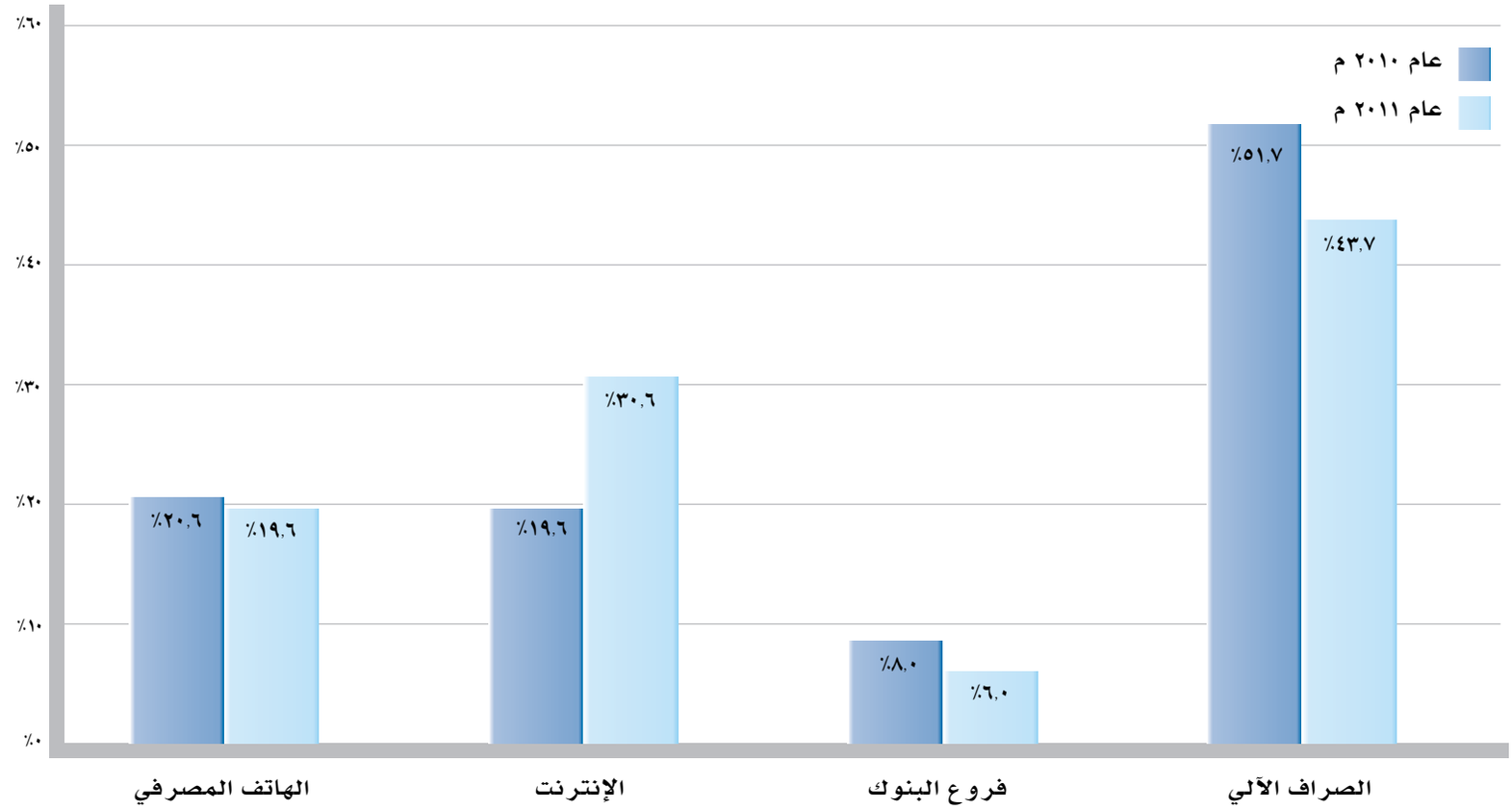

حصيلة المبالغ من قنوات الاكتتاب

يعرض الجدول (٦) إجمالي ونسب المبالغ التي جُمعت من المستثمرين الأفراد مصنفةً بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م قبل رد الفائض، ويُمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- بلغ إجمالي المبالغ التي جُمعت عبر مختلف قنوات الاكتتاب خلال عام ٢٠١١م نحو ٣.٠ مليار ريال مقابل ٦.٧ مليار ريال عام ٢٠١٠م.
- جاءت المبالغ التي اكتُتب بها من خلال الإنترنت في المرتبة الأولى عام ٢٠١١م، إذ بلغت نحو ١.١ مليار ريال، ممثلةً نسبة ٣٦.١٪ من إجمالي المبالغ التي جُمعت من قنوات الاكتتاب المختلفة.
- بلغت نسب المبالغ التي جُمعت من خلال قنوات الصراف الآلي والهاتف المصرفي وفروع البنوك عام ٢٠١١م إلى إجمالي المبالغ التي جُمعت من قنوات الاكتتاب المختلفة ٣٣.٤٪ و ١٦.٨٪ و ١٣.٧٪ على التوالي.

الجدول (٦): مبالغ اكتتاب الأفراد مصنفةً بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

القناة	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	المبلغ (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)
الهاتف المصرفي	١٣٧٢.٥	٢٠.٥٪	٥٠٩.٠	١٦.٨٪
الإنترنت	١٦٢٨.٤	٢٤.٣٪	١٠٩١.٦	٣٦.١٪
فروع البنوك	٧٢٨.٢	١٠.٩٪	٤١٣.٦	١٣.٧٪
الصراف الآلي	٢٩٦٠.٥	٤٤.٣٪	١٠١١.٢	٣٣.٤٪
الإجمالي	٦٦٨٩.٦	١٠٠٪	٣٠٢٥.٤	١٠٠٪

الرسم البياني (٨): نسب مبالغ اكتتاب الأفراد التي جُمعت مصنفةً بحسب قنوات اكتتاب الطرح العام قبل رد الفائض في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

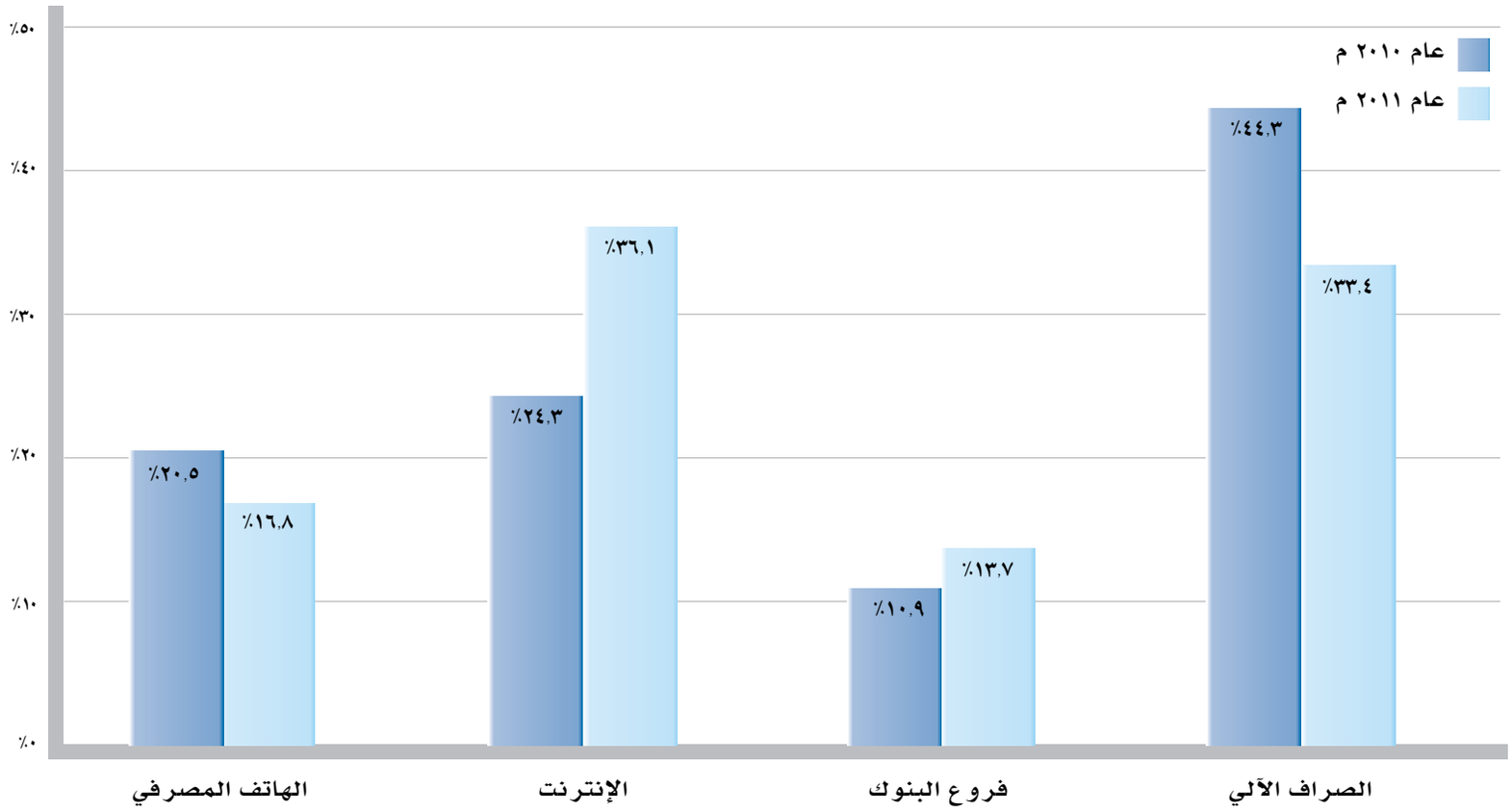

٥. معالجة شكاوى طلبات الاكتتاب

تتلقى الهيئة شكاوى المستثمرين الخاصة بالاكتتاب العام خلال فترة الطرح العام وبعدها، وتتخذ ما ينبغي لتسويتها ومعالجتها بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة. ويوضح الجدول (٧) عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام بنهاية عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م وما تم حيالها من معالجة، وتتمثل أهم بيانات الجدول في الآتي:

- بلغ عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام المتسلمة في نهاية عام ٢٠١١م ٤٢٠٧ شكوى.
- بلغ عدد الشكاوى التي سُويت ٤٢٠٢ شكوى، و ٥ شكاوى لا تزال تحت النظر.

الجدول (٧): عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام بنهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

وصف الشكوى	حتى نهاية عام ٢٠١٠ م		حتى نهاية عام ٢٠١١ م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
متسلمة	٤١٧١	٪١٠٠	٤٢٠٧	٪١٠٠
سويت	٤٠٨٧	٪٩٨.٠	٤٢٠٢	٪٩٩.٩
تحت النظر	٨٤	٪٢.٠	٥	٪٠.١

الرسم البياني (٩): عدد شكاوى طلبات اكتتاب الطرح العام بنهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

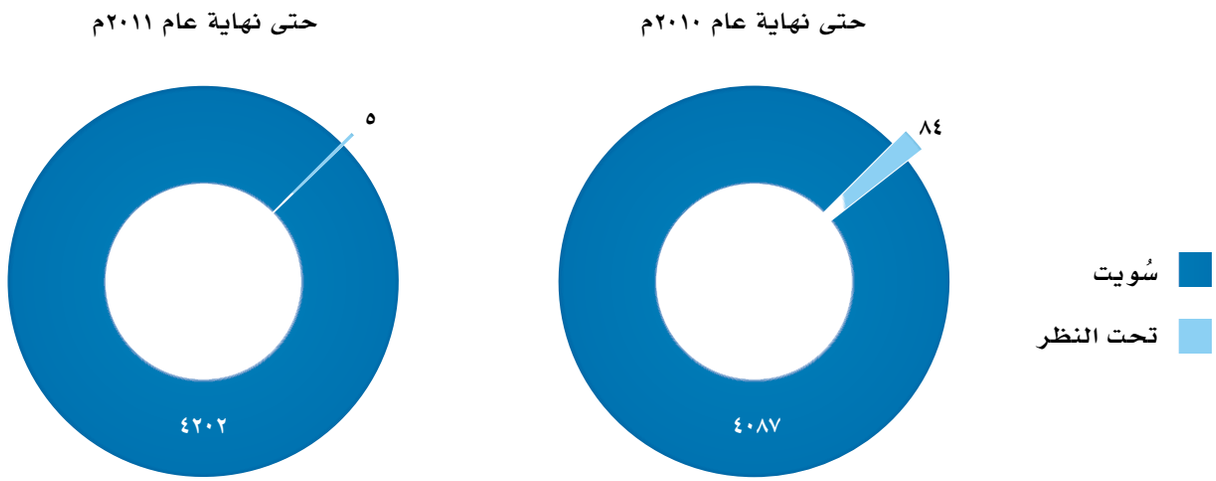

(٢) ملامح أداء سوق الأسهم

يُبيّن الجدول (٨) أهم ملامح أداء سوق الأسهم عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م، وأهم مخرجاته:

- انخفض المؤشر العام لسوق الأسهم عام ٢٠١١م بنسبة ٣,١٪ ليصل إلى ٦٤١٧,٧ نقطة مقارنةً بعام ٢٠١٠م حيث أغلق عند ٦٦٢٠,٨ نقطة.
- ارتفع عدد الشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١١م بنسبة ٢,٧٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتصبح ١٥٠ شركة مُدرجة.
- بلغ عدد الأسهم المُصدرة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١١م ٤٠,٧ مليار سهم مقارنةً بـ ٣٩,٦ مليار سهم عام ٢٠١٠م.
- ارتفع عدد الأسهم المتداولة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١١م بنسبة ٤٥,٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتبلغ ٤٨,٥ مليار سهم.
- انخفضت القيمة السوقية للأسهم المُصدرة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١١م بنسبة ٤,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتبلغ نحو ١٢٧٠,٨ مليار ريال.
- بلغت قيمة الأسهم المتداولة للشركات المُدرجة في سوق الأسهم عام ٢٠١١م ١٠٩٨,٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٤٤,٧٪ عن عام ٢٠١٠م، وبمتوسط تداول يومي قيمته ٤,٤ مليار ريال.
- ارتفع عدد الصفقات المُنفذة من نحو ١٩,٥ مليون صفقة عام ٢٠١٠م إلى نحو ٢٥,٥ مليون صفقة عام ٢٠١١م، وبنسبة ارتفاع بلغت ٣٠,٨٪ عن عام ٢٠١٠م.

الجدول (٨): أهم ملامح التداول في سوق الأسهم عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م

معلومات التداول	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	نسبة التغير (٪)
عدد الشركات المُدرجة[١٤]	١٤٦	١٥٠	٢,٧٪
عدد الصفقات المنفذة (مليون صفقة)	١٩,٥	٢٥,٥	٣٠,٨٪
عدد الأسهم المُصدرة (مليون سهم)	٣٩٦٠٥,٤	٤٠٦٨٨,٤	٢,٨٪
القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	١٣٢٥,٤	١٢٧٠,٨	٤,١٪-
عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)	٣٣,٣	٤٨,٥	٤٥,٦٪
قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	٧٥٩,٢	١٠٩٨,٨	٤٤,٧٪
عدد أيام التداول	٢٤٩	٢٤٨	٠,٤٪-
المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	٧٨,٤	١٠٣,٠	٣١,٣٪
المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	١٣٢,٦	١٩٥,٧	٤٧,٦٪
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	٣٠٤٨,٩	٤٤٣٠,٨	٤٥,٣٪
المؤشر العام (نقطة)	٦٦٢٠,٨	٦٤١٧,٧	٣,١٪-

١٤- لا تشمل شركة تكوين المتطورة للصناعات التي تمت الموافقة عليها عام ٢٠١١م ولم تطرح في العام نفسه، ولا تشمل شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني التي طُرحت للاكتتاب في ٢٠١١م ولم تدرج في سوق الأسهم في العام نفسه.

(٣) أدوات الدين

حرصاً على توفير وسائل استثمار وقنوات تمويل جديدة وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية أنشأت الهيئة عام ٢٠١٠م سوقاً مالية لتداول الصكوك والسندات، ووفرت خدمات آلية مباشرة في مجال تداول الصكوك والسندات مثل: إدراج الصكوك والسندات، وإرسال الأوامر، وتنفيذ الصفقات، والتسوية، ونشر بيانات الأسعار، والحفظ والتسجيل، وغيرها من الخدمات، وذلك عن طريق الأشخاص المرخص لهم.

ويعرض الجدول (٩) حجم إصدارات أدوات الدين مصنفةً بحسب الجهة المصدرة في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، أما الجدول (١٠) فيعرض إصدارات أدوات الدين مصنفةً بحسب الجهة المصدرة، وحجم الإصدار، وتاريخي الإصدار والاستحقاق، والقيمة الاسمية للإصدار حتى نهاية عام ٢٠١١م، وعدد الصفقات المنفذة، وحجم تداول أدوات الدين في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، ويمكن تلخيص أهم نتائجهما في الآتي:

- أُصدرت صكوك لشركتين خلال عام ٢٠١١م، وهما " الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات " وبلغ إجمالي حجم إصدارها ١.٨ مليار ريال، و" شركة أرامكو توتال العربية للخدمات" وبلغ إجمالي حجم إصدارها ٣.٧ مليار ريال، ليصبح إجمالي ما أُصدر من أدوات الدين عام ٢٠١١م نحو ٥.٥ مليار ريال.
- ارتفع إجمالي قيمة الصكوك المتداولة عام٢٠١١م بنسبة ٣١٧.١٪ لتبلغ ١٨٠٩.٣ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ٤٣٣.٨ مليون ريال عام ٢٠١٠م.
- وصل عدد الصفقات المنفذة إلى ٤٩ صفقة عام ٢٠١١م مقارنةً بـ ٧٠ صفقة عام ٢٠١٠م.
- استحوذت صكوك الشركة السعودية الموحدة للكهرباء "كهرباء السعودية ٣" على النسبة العليا من قيمة تداولات الصكوك عام ٢٠١١م، لتمثل ٨٠.٣٪ من إجمالي قيمة تداولات الصكوك عام ٢٠١١م.

الجدول (٩): حجم إصدارات أدوات الدين مصنفةً بحسب جهة الإصدار واسم ونوع أداة الدين في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

الجهة المصدرة	أداة الدين		عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	الاسم	النوع	حجم الإصدار (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	حجم الإصدار (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)
الشركة السعودية الموحدة للكهرباء	كهرباء السعودية ٣	صكوك	٧٠٠٠.٠	١٠٠.٠٪	-	-
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	صكوك سبكيم	صكوك	-	-	١٨٠٠.٠	٣٢.٤٪
شركة أرامكو توتال العربية للخدمات	صكوك ساتورب	صكوك	-	-	٣٧٤٩.٩	٦٧.٦٪
الإجمالي			٧٠٠٠.٠	١٠٠٪	٥٥٤٩.٩	١٠٠٪

الجدول (١٠): إصدارات أدوات الدين مصنفةً بحسب الجهة المصدرة، وحجم الإصدار، وتاريخي الإصدار والاستحقاق، والقيمة الاسمية للإصدار حتى نهاية عام ٢٠١١م، وعدد الصفقات المنفذة، وحجم تداول أدوات الدين في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

الجهة المصدرة	اسم الصك/ السند	تاريخ الإصدار	نوع أداة الدين	حجم الإصدار (مليون ريال)	عدد الصفقات المنفذة		حجم التداول (مليون ريال)		القيمة الاسمية	تاريخ الاستحقاق
					عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م		
الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"	سابك ١	١ يوليو ٢٠٠٦	صكوك	٣٠٠٠	٢٢	٢	٤٥,١	٢,٠	٥٠٠٠٠	١٥ يوليو ٢٠٢٦م
	سابك ٢	٦ أغسطس ٢٠٠٧	صكوك	٨٠٠٠	٤	١١	٥٥,٤	٧٦,٠	١٠٠٠٠	١٥ يوليو ٢٠٢٧م
	سابك ٣	٢٦ مايو ٢٠٠٨	صكوك	٥٠٠٠	١٠	٢	١٠,٩	١,١	١٠٠٠٠	١٥ مايو ٢٠٢٨م
الشركة السعودية الموحدة للكهرباء	كهرباء السعودية ١	٢٣ يوليو ٢٠٠٧	صكوك	٥٠٠٠	٣٠	١١	٣٠٩,٨	٧٩,٠	٥٠٠٠٠٠	١٥ يوليو ٢٠٢٧م
	كهرباء السعودية ٢	٦ يوليو ٢٠٠٩	صكوك	٧٠٠٠	٣	١٤	١١,١	٧٤,٥	١٠٠٠٠٠	٦ يوليو ٢٠٢٩م
	كهرباء السعودية ٣	١٠ مايو ٢٠١٠	صكوك	٧٠٠٠	٠	٣	٠	١٤٥٢	١٠٠٠٠	١٠ مايو ٢٠٣٠
البنك السعودي الهولندي	صكوك الهولندي٢	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	صكوك	٧٢٥	١	٣	١,٥	٣,٠	١٠٠٠٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م
الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	سبكيم	٦ يوليو ٢٠١١	صكوك	١٨٠٠	–	٣	–	١٢١,٧	١٠٠٠٠٠	٦ يوليو ٢٠١٦م
شركة أرامكو توتال العربية للخدمات	ساتورب	٩ أكتوبر ٢٠١١	صكوك	٣٧٤٩,٩	–	٠	–	٠	١٠٠٠٠٠	٢٠ ديسمبر ٢٠٢٥م
الإجمالي				٤١٢٧٤,٩	٧٠	٤٩	٤٣٣,٨	١٨٠٩,٣	١٠٠٠٠٠	

الرسم البياني (١٠): حجم الإصدارات من الصكوك خلال الفترة من عام ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠١١م.

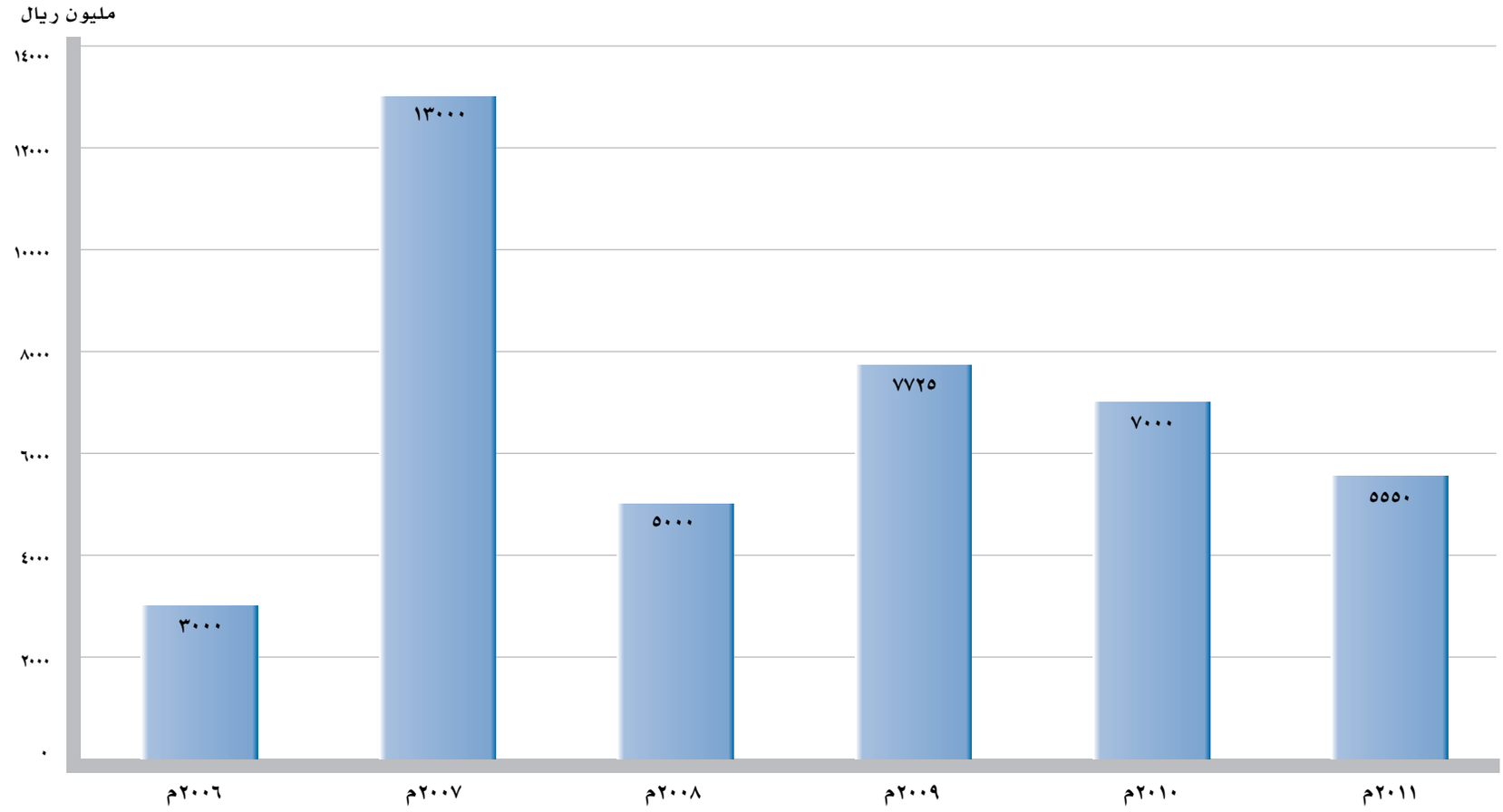

٤) اتفاقيات المبادلة "Swap Agreements"

تطبيقاً للمادة الخامسة من نظام السوق المالية أصدرت الهيئة عام ٢٠٠٨م قراراً يقضي بالموافقة على السماح للأشخاص المرخص لهم بإبرام اتفاقيات المبادلة مع الأشخاص الأجانب غير المقيمين سواءً أكانوا مؤسسات مالية أم أفراداً، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين:

١- زيادة عمق السوق المالية والرفع من كفاءتها.

٢- تعزيز مؤشر انفتاح السوق المالية السعودية أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرض الجدول (١١) حجم اتفاقيات المبادلة مصنفةً بحسب نوع المستثمر (أفراد، ومؤسسات مالية) في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويُمكن إيجاز أهم بياناته في الآتي:

- ارتفع إجمالي حجم اتفاقيات المبادلة بنسبة ١٨.٢٪ عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م إلى ٢٩.٣ مليار ريال.
- ارتفعت استثمارات الأفراد في اتفاقيات المبادلة لعام ٢٠١١م بمبلغ ٦.٩ مليون ريال، واستثمارات المؤسسات بمبلغ ٤٥٠٤.٢ مليون ريال مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- استقرت نسبة استثمارات المؤسسات من إجمالي حجم اتفاقيات المبادلة عام ٢٠١١م عند نسبتها لعام ٢٠١٠م وهي ٩٩.٩٪.

جدول (١١): حجم اتفاقيات المبادلة مصنفةً بحسب نوع المستثمر في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع المستثمر	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	الحجم (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	الحجم (مليون ريال)	النسبة من الإجمالي (٪)	
أفراد	٢٤.٨	٠.١٪	٣١.٧	٠.١٪	٢٧.٨٪
مؤسسات مالية	٢٤٧٥٠.٨	٩٩.٩٪	٢٩٢٥٥.٠	٩٩.٩٪	١٨.٢٪
الإجمالي	٢٤٧٧٥.٦	١٠٠٪	٢٩٢٨٦.٧	١٠٠٪	١٨.٢٪

الرسم البياني (١١): حجم اتفاقيات المبادلة مصنفةً بحسب نوع المستثمر في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

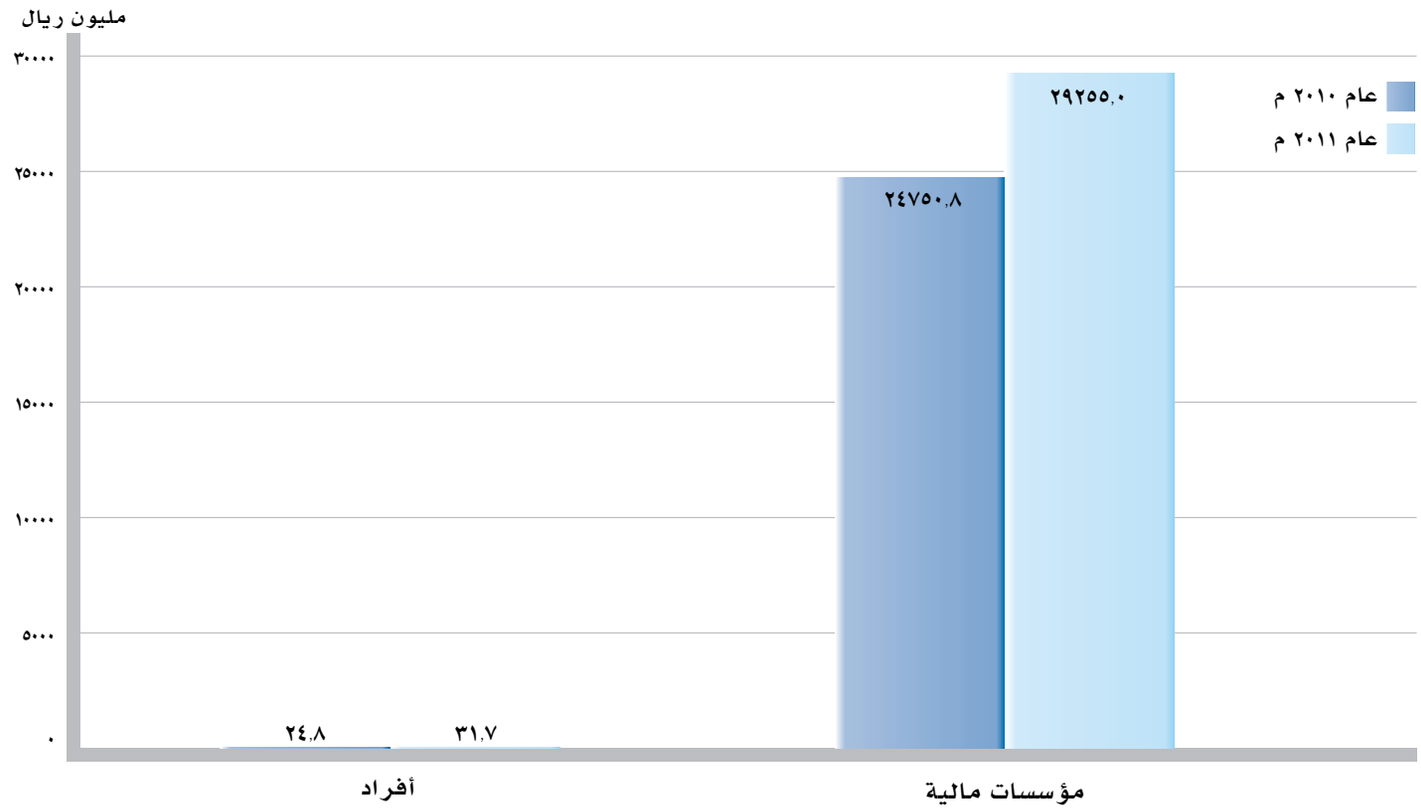

٣/١/٢ صناديق الاستثمار

طبقاً للمادة السادسة من نظام السوق المالية وضعت الهيئة المعايير والشروط الواجب توافرها في صناديق الاستثمار، كذلك خولت المادة التاسعة والثلاثون من النظام الهيئة الحق في تنظيم عمل صناديق الاستثمار ووضع اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة من حيث التأسيس وطرح الوحدات وإدارتها وتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية عليها. وتنفيذاً لذلك أصدرت الهيئة لائحتين هما:

١-لائحة صناديق الاستثمار

٢-لائحة صناديق الاستثمار العقاري.

١. صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها عام ٢٠١١م

عملت الهيئة على تشجيع طرح وحدات صناديق الاستثمار بشتى أنواعها وتطويرها. وفي هذا الصدد، شهد عام ٢٠١١م موافقة الهيئة على طرح وحدات ٣٨ صندوقاً استثمارياً، منها ١٦ صندوقاً يستثمر في الأسهم، و ١٤ صندوقا قابضاً، و ٦ صناديق عقارية، وصندوق أدوات دين، وصندوق متوازن. ويعرض الجدول (١٢) قائمة بتلك الصناديق مصنفةً بحسب نوع الاستثمار واسم الصندوق ومديره وعملته.

الجدول (١٢): صناديق الاستثمار التي وافقت الهيئة على طرح وحداتها عام ٢٠١١م

نوع الاستثمار	م	اسم الصندوق	مدير الصندوق	العملة
الأسهم	١	صندوق الأهلي الخليجي للنمو والدخل	شركة الأهلي المالية	ريال سعودي
	٢	صندوق النفيعي للمتاجرة بالأسهم السعودية (المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)	مجموعة النفيعي للاستثمار	ريال سعودي
	٣	صندوق بلوم السعودي	شركة بلوم للاستثمار السعودية	ريال سعودي
	٤	صندوق العطاء للأسهم السعودية	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	ريال سعودي
	٥	صندوق سامبا كابيتال للأسهم الأوروبية	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	دولار أمريكي
	٦	صندوق سامبا كابيتال للأسهم الآسيوية	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	دولار أمريكي
	٧	صندوق سامبا كابيتال للأسهم الأمريكية	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	دولار أمريكي
	٨	صندوق سامبا كابيتال للأسهم العالمية	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	دولار أمريكي
	٩	صندوق النفيس العالمي لأسهم السلع	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	دولار أمريكي
	١٠	صندوق بخيت للمتاجرة بالأسهم القطرية	مجموعة بخيت الاستثمارية	ريال سعودي
	١١	صندوق ميفك للأسهم الخليجية	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	دولار أمريكي
	١٢	صندوق كسب للأسهم القطرية	مجموعة كسب المالية	ريال سعودي
	١٣	صندوق الخير كابيتال للأسهم السعودية	شركة الخير كابيتال السعودية	ريال سعودي
	١٤	صندوق الأولى جوجيت - الجوهر للأسهم السعودية	شركة الأولى جوجيت كابيتال	ريال سعودي
	١٥	صندوق الجزيرة لأسهم الأسواق العالمية الناشئة	شركة الجزيرة للأسواق المالية	دولار أمريكي
	١٦	صندوق الأول للدخل الدوري	شركة الأول للخدمات المالية	ريال سعودي
أدوات الدين	١٧	صندوق الخير كابيتال بلص للصكوك	شركة الخير كابيتال السعودية	دولار أمريكي

نوع الاستثمار	م	اسم الصندوق	مدير الصندوق	العملة
عقاري	١٨	صندوق ديار جدة العقاري المبارك	شركة العربي الوطني للاستثمار	ريال سعودي
	١٩	صندوق الرابية العقاري	شركة فالكم للخدمات المالية	ريال سعودي
	٢٠	صندوق مدينة كسب	مجموعة كسب المالية	ريال سعودي
	٢١	صندوق كسب الفرص العقارية	مجموعة كسب المالية	ريال سعودي
	٢٢	صندوق (ميفك) المدر للدخل العقاري	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	ريال سعودي
	٢٣	صندوق الجزيرة للمشاريع السكنية	شركة الجزيرة للأسواق المالية	ريال سعودي
القابض	٢٤	صندوق دراية الشامل للنمو	شركة دراية المالية	ريال سعودي
	٢٥	صندوق دراية الشامل المحافظ	شركة دراية المالية	ريال سعودي
	٢٦	صندوق دراية الشامل المتوازن	شركة دراية المالية	ريال سعودي
	٢٧	صندوق إتش إس بي سي أمانة لمؤشر السلع	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	دولار أمريكي
	٢٨	صندوق اليسر المستقبل ٢٠١٦ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٢٩	صندوق اليسر المستقبل ٢٠٢١ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٠	صندوق اليسر المستقبل ٢٠٢٦ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣١	صندوق اليسر المستقبل ٢٠٣١ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٢	صندوق اليسر المستقبل ٢٠٣٦ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٣	صندوق المستقبل ٢٠١٦ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٤	صندوق المستقبل ٢٠٢١ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٥	صندوق المستقبل ٢٠٢٦ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٦	صندوق المستقبل ٢٠٣١ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
	٣٧	صندوق المستقبل ٢٠٣٦ متعدد الأصول	شركة السعودي الهولندي المالية	ريال سعودي
متوازن	٣٨	صندوق الراجحي المحافظ متعدد الأصول	شركة الراجحي المالية	دولار أمريكي

٢. عدد صناديق الاستثمار

يوضح الجـدول (١٣) عدد صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار حتى نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، وتبرز أهم تطورات عدد صناديق الاستثمار في ما يلي:

- ارتفع عدد صناديق الاستثمار نهاية عام ٢٠١١م بنسبة ١,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م بزيادة خمسة صناديق ليبلغ العدد الإجمالي ٢٧٢ صندوقاً.
- حققت صناديق الاستثمار العقاري الارتفاع الأكبر من الزيادة بعدد الصناديق بنسبة ٦٦,٧٪ نهاية عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- ارتفع عدد الصناديق القابضة وصناديق أدوات الدين عام ٢٠١١م بنسبتي ٥٩,٣٪ و ١٦,٧٪ على التوالي مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- تراجع عدد صناديق الاستثمار في الأسهم وصناديق أسواق النقد وصناديق رأس المال المحمي عام ٢٠١١م بنسب ٢,٦٪ و ١٠,٧٪ و ٣٧,٥٪ على التوالي مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- استمرت صناديق الاستثمار في الأسهم في الاستحواذ على النصيب الأكبر من عدد الصناديق عام ٢٠١١م، بالرغم من تراجع نسبتها إلى ٥٥,١٪ مقارنةً بنسبة ٥٧,٧٪ عام ٢٠١٠م.

الجدول (١٣): عدد صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار حتى نهاية عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

نوع الاستثمار	حتى نهاية عام ٢٠١٠		حتى نهاية عام ٢٠١١		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
الأسهم	١٥٤	٥٧,٧٪	١٥٠	٥٥,١٪	٢,٦٪-
أدوات الدين	٦	٢,٢٪	٧	٢,٦٪	١٦,٧٪
أسواق النقد	٥٦	٢١,٠٪	٥٠	١٨,٤٪	١٠,٧٪-
عقاري	٦	٢,٢٪	١٠	٣,٧٪	٦٦,٧٪
القابض	٢٧	١٠,١٪	٤٣	١٥,٨٪	٥٩,٣٪
متوازن	٢	٠,٧٪	٢	٠,٧٪	٠,٠٪
رأس المال المحمي	٨	٣,٠٪	٥	١,٨٪	٣٧,٥٪-
أخرى	٨	٣,٠٪	٥	١,٨٪	٣٧,٥٪-
الإجمالي	٢٦٧	١٠٠٪	٢٧٢	١٠٠٪	١,٩٪

الرسم البياني (١٢): عدد صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار حتى نهاية عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

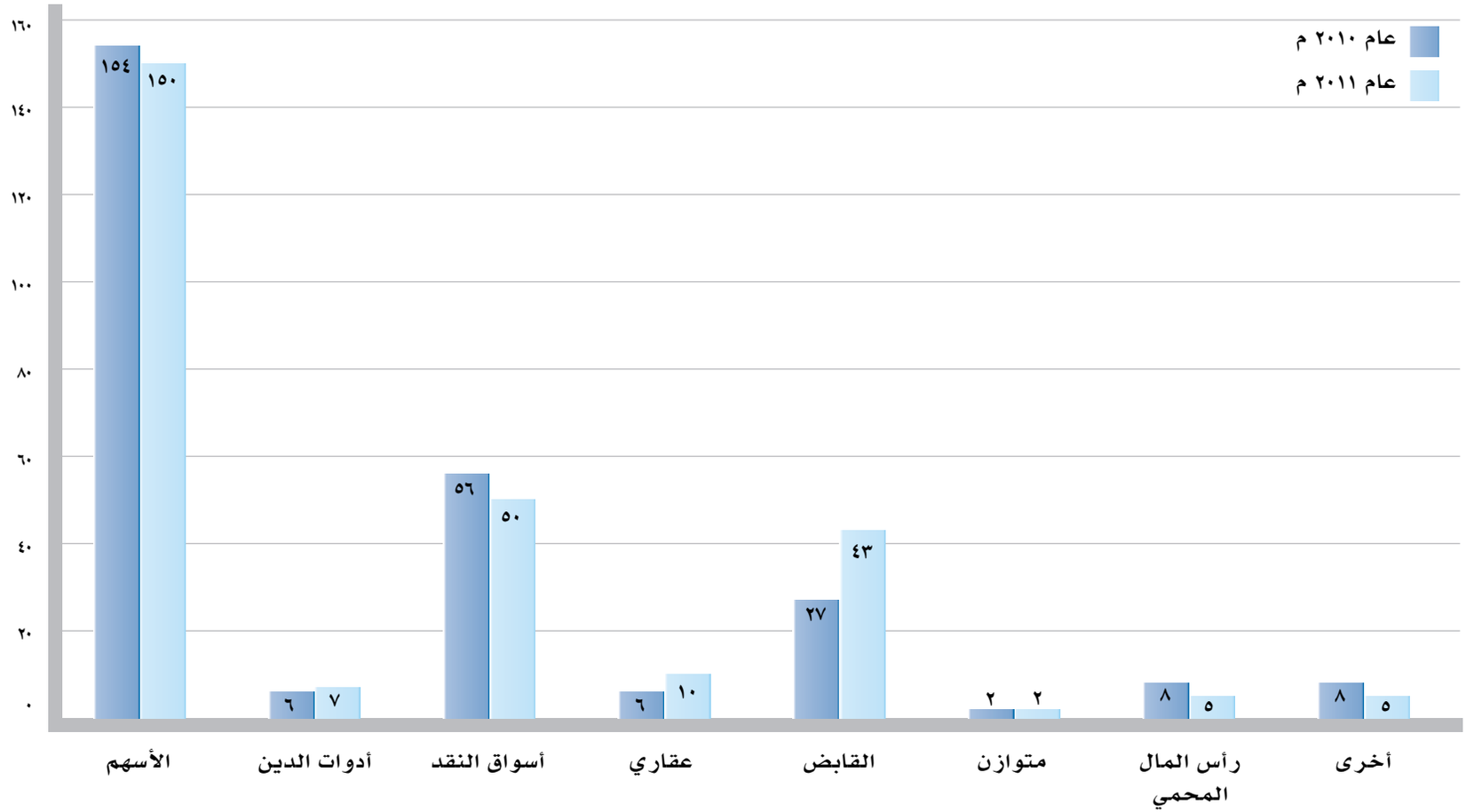

٣. حجم أصول صناديق الاستثمار

يُبرز الجدول (١٤) حجم أصول صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار في عامي ٢٠١١م و٢٠١٠م، وتشير نتائجه إلى التالي:

- تراجع إجمالي حجم أصول صناديق الاستثمار عام ٢٠١١م بنحو ١٢,٦ مليار ريال، بنسبة ١٣,٣٪، ليبلغ نحو ٨٢,١ مليار ريال مقارنةً بـ ٩٤,٧ مليار ريال عام ٢٠١٠م.
- ارتفعت أحجام أصول كلٍ من صناديق أدوات الدين، وصناديق الاستثمار العقاري، والصناديق القابضة، والصناديق المتوازنة عام ٢٠١١م عما كانت عليه عام ٢٠١٠م بنسب ١٠,٢٪ و٦٣,٨٪ و١,٤٪ و٢٦,٨٪ على التوالي.
- انخفضت أحجام أصول كلٍ من صناديق الاستثمار في الأسهم، وصناديق أسواق النقد، وصناديق رأس المال المحمي عام ٢٠١١م بنسب ١٤,٠٪ و١٤,٦٪ و ٣٥,٦٪ على التوالي مقارنةً بحجمها عام ٢٠١٠م.
- استمرت صناديق أسواق النقد عام ٢٠١١م في الاستحواذ على النصيب الأكبر من حجم الأصول، رغم تراجعها من ٥٨,٠ مليار ريال عام ٢٠١٠م إلى ٤٩,٥ مليار ريال عام ٢٠١١م.

الجدول (١٤): حجم أصول صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع الاستثمار	عام ٢٠١٠		عام ٢٠١١		نسبة التغير (٪)
	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
الأسهم	٣٠٩٧٤,٠	٣٢,٧٪	٢٦٦٢٨,٤	٣٢,٤٪	١٤,٠٪-
أدوات الدين	٢١٨,٩	٠,٢٪	٢٤١,٢	٠,٣٪	١٠,٢٪
أسواق النقد	٥٨٠١٥,٧	٦١,٣٪	٤٩٥٤٤,١	٦٠,٤٪	١٤,٦٪-
عقاري	١٥٥٧,٤	١,٦٪	٢٥٥٠,٦	٣,١٪	٦٣,٨٪
القابض	٢٦٧٧,٣	٢,٨٪	٢٧١٥,٦	٣,٣٪	١,٤٪
متوازن	٩١,٢	٠,١٪	١١٥,٦	٠,١٪	٢٦,٨٪
رأس المال المحمي	٣٥٨,١	٠,٤٪	٢٣٠,٥	٠,٣٪	٣٥,٦٪-
أخرى	٧٧٣,٥	٠,٨٪	٥٠,٤	٠,١٪	٩٣,٥٪-
الإجمالي	٩٤٦٦٦,١	١٠٠٪	٨٢٠٧٦,٤	١٠٠٪	١٣,٣٪-

الرسم البياني (١٣): نسب توزع أصول صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

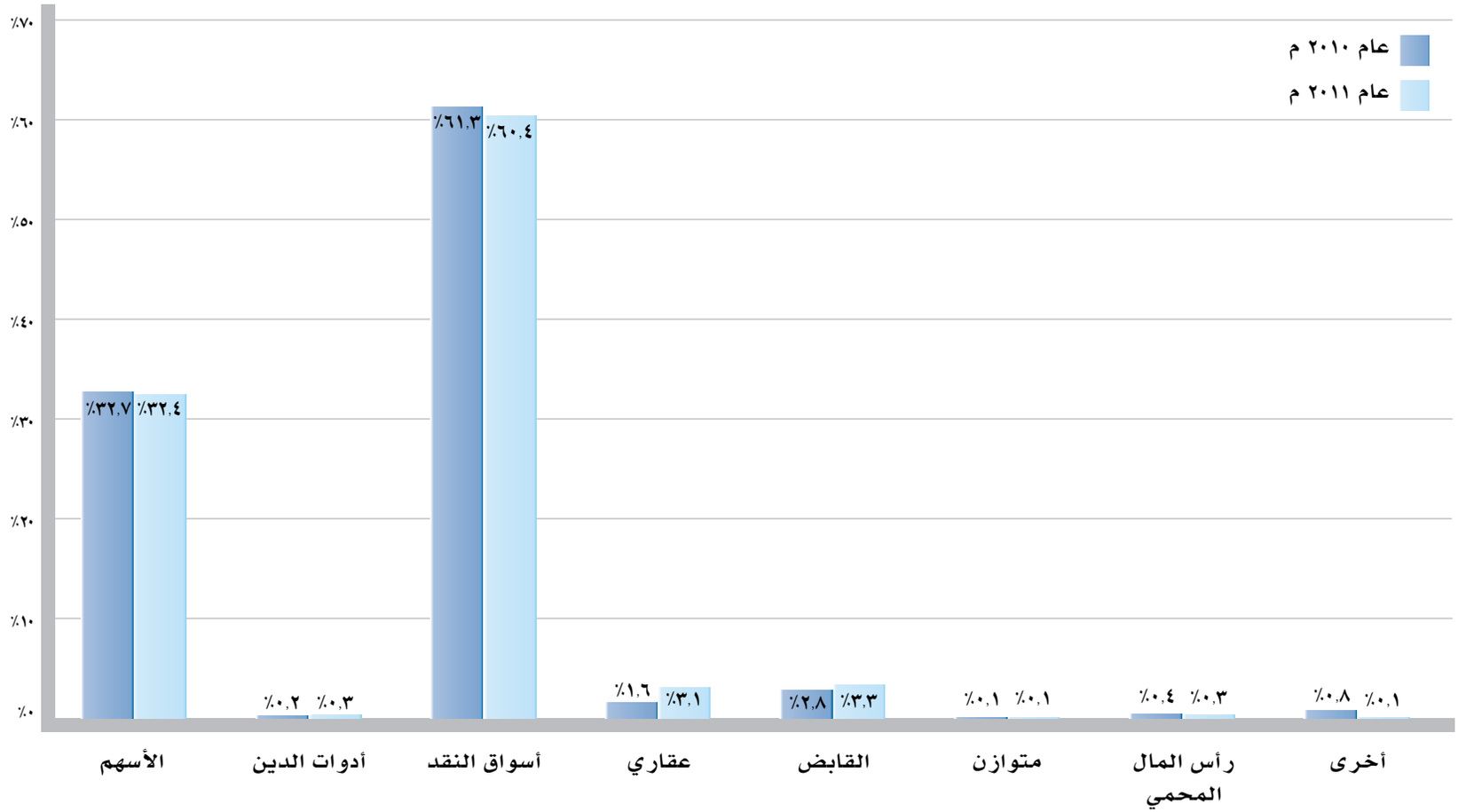

ويبرز جدول (١٥) حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م، وما استثمرته تلك الصناديق في مختلف أنواع الأسهم المحلية والدولية، بحسب نطاقها الجغرافي. ويُمكن إيجاز أهم ملامح الجدول في الآتي:

- تراجع إجمالي حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم عامة بنسبة ١٤,٠٪ عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- تراجع حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة ١٠,٢٪ عام ٢٠١١م لتبلغ ١٧,١ مليار ريال مقارنةً بمبلغ ١٩,١ مليار ريال عام ٢٠١٠م، وذلك بالرغم من ارتفاع نسبة أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية من إجمالي أصول صناديق الاستثمار في الأسهم عامة إلى ٦٤,٣٪ في عام ٢٠١١م.
- ارتفاع حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم الأمريكية بنسبة ١,١٪ عام ٢٠١١م مقارنةً بحجمها عام ٢٠١٠م، مقابل انخفاض أصول صناديق الاستثمار في الأسهم الخليجية، والعربية، والآسيوية، والأوربية، والأسهم الدولية الأخرى.

وبشكلٍ أكثر تفصيلاً يُبرز الجدول (١٦) حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية مصنفةً بحسب قطاعات سوق الأسهم السعودية لعام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م، ويوضح النتائج التالية:

- تركز معظم استثمارات صناديق الأسهم المحلية عام ٢٠١١م في قطاعي "الصناعات البتروكيماوية" و"المصارف والخدمات المالية" على الترتيب بنسبةٍ إلى الإجمالي بلغت ٢٨,٧٪ و٢١,٢٪ على التوالي، وبحجم أصول بلغ ٤,٩ مليار ريال و٣,٦ مليار ريال على التوالي.
- جاء حجم استثمارات الصناديق في قطاع الفنادق والسياحة في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٠٠٠٢٪ عام ٢٠١١م.
- ارتفعت أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية في قطاعات الإسمنت، والتجزئة، والتأمين، والاستثمار الصناعي عام ٢٠١١م بنسب ٣٣,٣٪ و٤٤,٠٪ و٥,٨٪ و٧,٠٪ على التوالي عما كانت عليه عام ٢٠١٠م، مقابل تراجع أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية في باقي قطاعات سوق الأسهم السعودية.

الجدول (١٥): حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

النطاق الجغرافي	عام ٢٠١٠		عام ٢٠١١		نسبة التغير (٪)
	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
أسهم محلية	١٩٠٧٤,١	٦١,٦٪	١٧١٣٥,١	٦٤,٣٪	ـ١٠,٢٪
أسهم خليجية	١٩٤٢,١	٦,٣٪	١٥١٩,٥	٥,٧٪	ـ٢١,٨٪
أسهم عربية	٢٤٦,٣	٠,٨٪	١٠٧,١	٠,٤٪	ـ٥٦,٥٪
أسهم آسيوية	١١١٦,٨	٣,٦٪	٨١٠,٢	٣,٠٪	ـ٢٧,٥٪
أسهم أمريكية	١١٦٢,٢	٣,٨٪	١١٧٤,٦	٤,٤٪	١,١٪
أسهم أوروبية	٢٢١١,٤	٧,١٪	١٨٤٥,٢	٦,٩٪	ـ١٦,٦٪
أسهم دولية أخرى	٥٢٢١,٢	١٦,٩٪	٤٠٣٦,٧	١٥,٢٪	ـ٢٢,٧٪
الإجمالي	٣٠٩٧٤,٠	١٠٠٪	٢٦٦٢٨,٤	١٠٠٪	ـ١٤,٠٪

الرسم البياني (١٤): نسبة التغير في حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم مصنفةً بحسب النطاق الجغرافي في عام ٢٠١١م

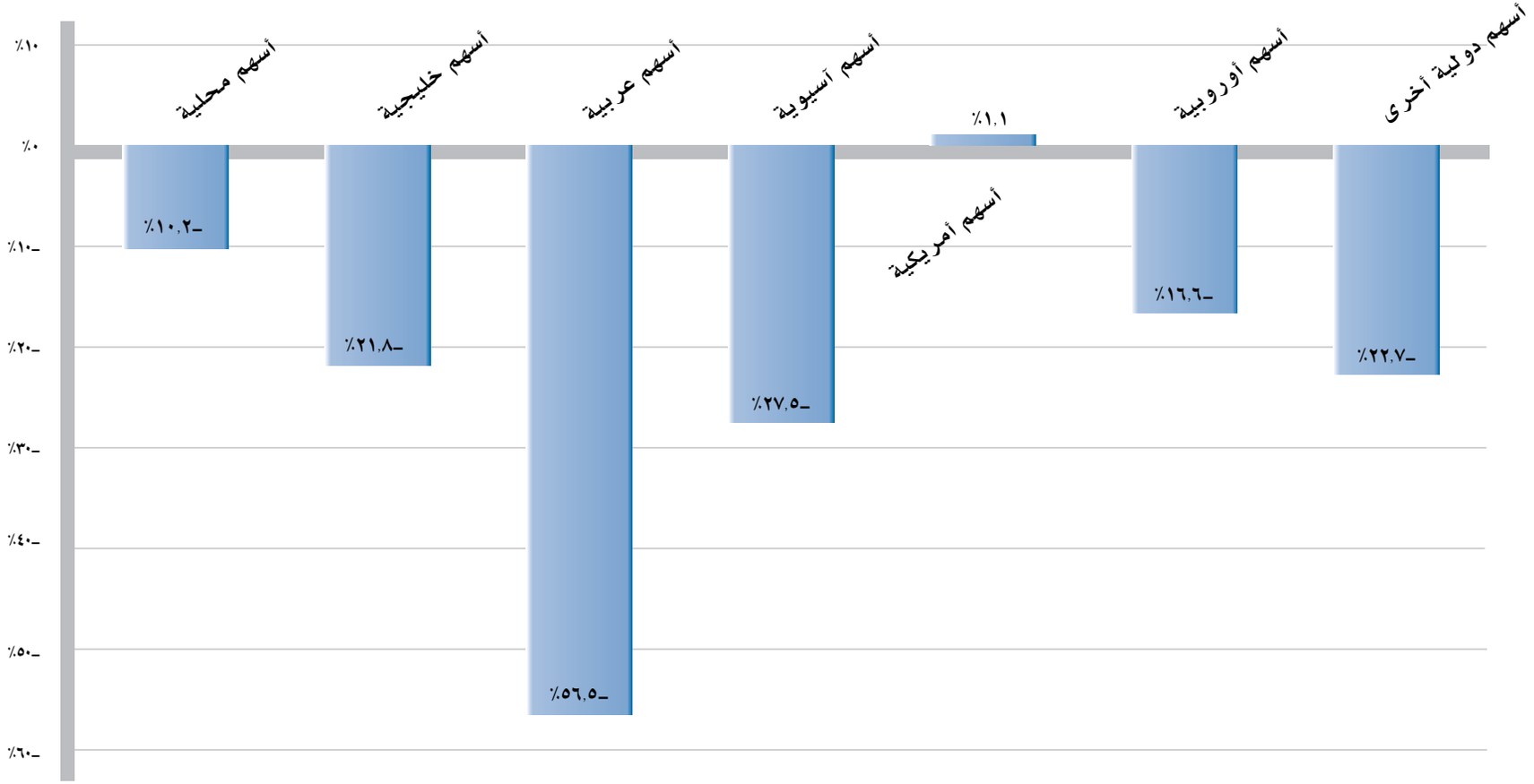

الجدول (١٦): حجم أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية مصنفةً بحسب قطاعات سوق الأسهم السعودي في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

القطاع	عام ٢٠١٠		عام ٢٠١١		نسبة التغير (٪)
	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
المصارف والخدمات المالية	٤٧٠٧,٩	٢٤,٧٪	٣٦٣٩,٠	٢١,٢٪	٢٢,٧٪-
الصناعات البتروكيماوية	٥٥٩٢,٨	٢٩,٣٪	٤٩٢٠,٨	٢٨,٧٪	١٢,٠٪-
الإسمنت	٩٥٠,٦	٥,٠٪	١٢٦٧,٤	٧,٤٪	٣٣,٣٪
التجزئة	٧٦٦,٤	٤,٠٪	١١٠٣,٥	٦,٤٪	٤٤,٠٪
الزراعة والصناعات الغذائية	١٤٩١,٨	٧,٨٪	١٢٣٧,٨	٧,٢٪	١٧,٠٪-
الطاقة والمرافق الخدمية	٣٤٠,٩	١,٨٪	٢٠٨,٦	١,٢٪	٣٨,٨٪-
الاتصالات وتقنية المعلومات	١٩٢١,٦	١٠,١٪	١٤٩٤,٨	٨,٧٪	٢٢,٢٪-
شركات الاستثمار المتعدد	٥,٤	٠,٠٣٪	٠,٩	٠,٠١٪	٨٣,٣٪-
التأمين	٧٠,٥	٠,٤٪	٧٤,٦	٠,٤٪	٥,٨٪
الاستثمار الصناعي	١٢٤٨,٨	٦,٥٪	١٣٣٦,٢	٧,٨٪	٧,٠٪
التشييد والبناء	١١٢٣,١	٥,٩٪	٨٣٧,١	٤,٩٪	٢٥,٥٪-
التطوير العقاري	٤٦٠,١	٢,٤٪	٤٦٨,١	٢,٧٪	١,٧٪
النقل	١٠٥,٦	٠,٦٪	١٣,٠	٠,١٪	٨٧,٧٪-
الإعلام والنشر	١٥,٣	٠,١٪	١٧,٢	٠,١٪	١٢,٤٪
الفنادق والسياحة	٠,٠٤	٠,٠٠٠٢٪	٠,٠٤	٠,٠٠٠٢٪	٠,٠٪
أخرى[١٥]	٢٧٣,٣	١,٤٪	٥١٦,٢	٣,٠٪	٨٨,٩٪
الإجمالي	١٩٠٧٤,١	١٠٠٪	١٧١٣٥,١	١٠٠٪	١٠,٢٪-

[١٥]- تشمل سيولة نقدية وأسواق نقد.

الرسم البياني (١٥): توزع أصول صناديق الاستثمار في الأسهم المحلية على قطاعات سوق الأسهم السعودي في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

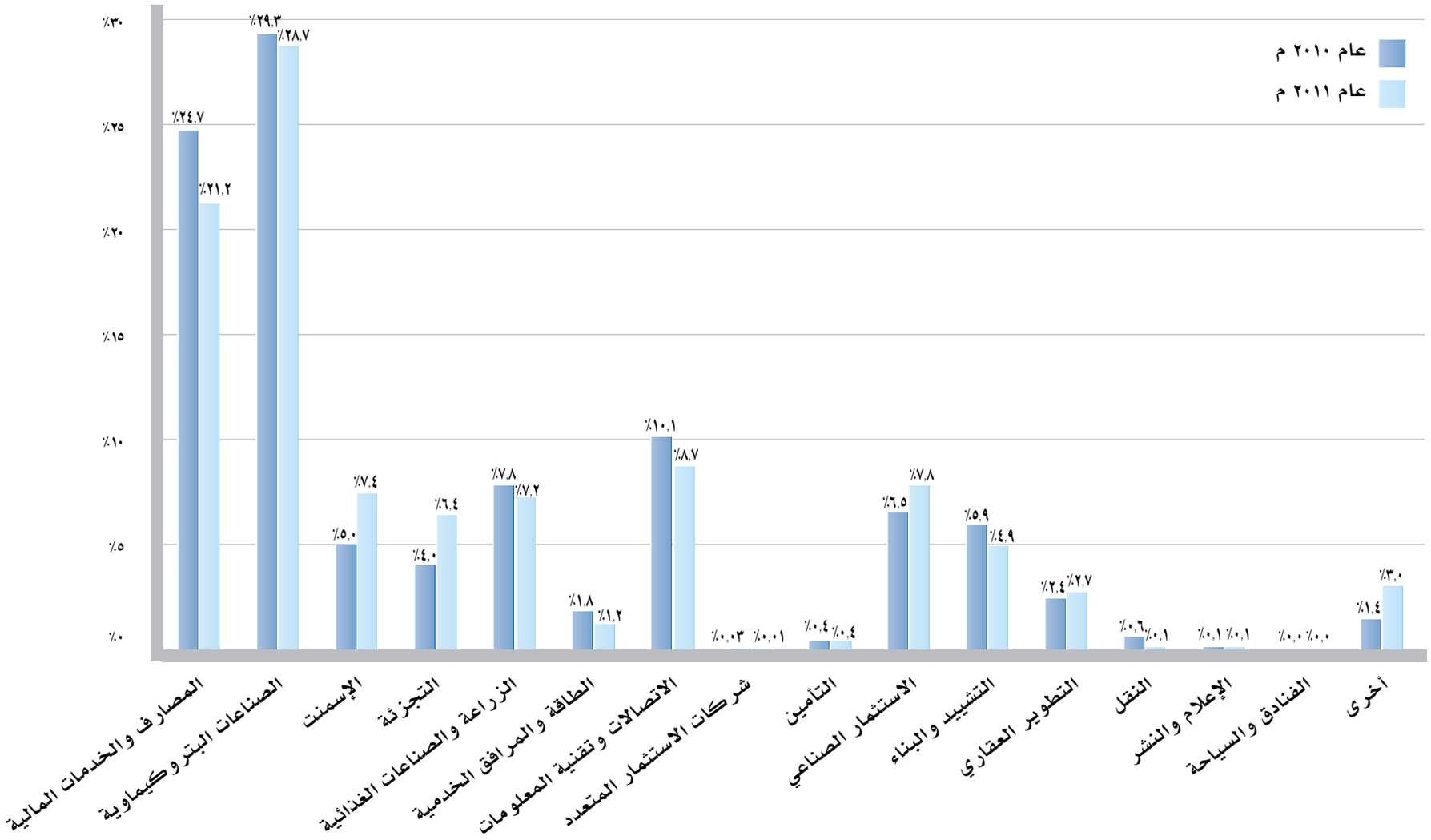

٤. عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار

يوضح الجدول (١٧) أبرز التغيرات في عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار في عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م بحسب نوع الاستثمار، ويمكن إيجاز أبرز نتائجه في التالي:

- تراجع إجمالي عدد المستثمرين في عام ٢٠١١م بنسبة ٨,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م، ليصل عددهم إلى ٢٩٣٥٠٦ مستثمراً.
- انخفض عدد المستثمرين في " صناديق الأسهم" بنسبة ٨,٧٪ عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م، ليبلغ ٢٢٦٢٠٤ مستثمراً، بالرغم من استئثار صناديق الاستثمار في الأسهم بالنصيب الأكبر من إجمالي عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار بنسبة ٧٧,١٪.
- تراجع عدد المستثمرين بالصناديق الأخرى بالنسبة الكبرى، ٧٢,٣٪، تلتها صناديق أدوات الدين بنسبة ٥٥,٣٪ وذلك في عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- ارتفع عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار العقاري والصناديق المتوازنة بنسبة ٤٢,٧٪ و٦,٠٪ على التوالي في عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.

الجدول (١٧): عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

نوع الاستثمار	عام ٢٠١٠		عام ٢٠١١		نسبة التغير (٪)
	عدد المستثمرين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المستثمرين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	
الأسهم	٢٤٧٧٧١	٧٧,٥٪	٢٢٦٢٠٤	٧٧,١٪	٨,٧٪-
أدوات الدين	٩٤	٠,٠٣٪	٤٢	٠,٠١٪	٥٥,٣٪-
أسواق النقد	٦٠٣٠٦	١٨,٩٪	٥٤٨٣٩	١٨,٧٪	٩,١٪-
عقاري	٣١٩٩	١,٠٪	٤٥٦٥	١,٦٪	٤٢,٧٪
القابض	٦٤٣٠	٢,٠٪	٦٢٠١	٢,١٪	٣,٦٪-
متوازن	٦٤٦	٠,٢٪	٦٨٥	٠,٢٪	٦,٠٪
رأس المال المحمي	٩٤٠	٠,٣٪	٨٤٩	٠,٣٪	٩,٧٪-
أخرى	٤٣٧	٠,١٪	١٢١	٠,٠٤٪	٧٢,٣٪-
الإجمالي	٣١٩٨٢٣	١٠٠٪	٢٩٣٥٠٦	١٠٠٪	٨,٢٪-

الرسم البياني (١٦): نسب عدد المستثمرين في صناديق الاستثمار مصنفةً بحسب نوع الاستثمار في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

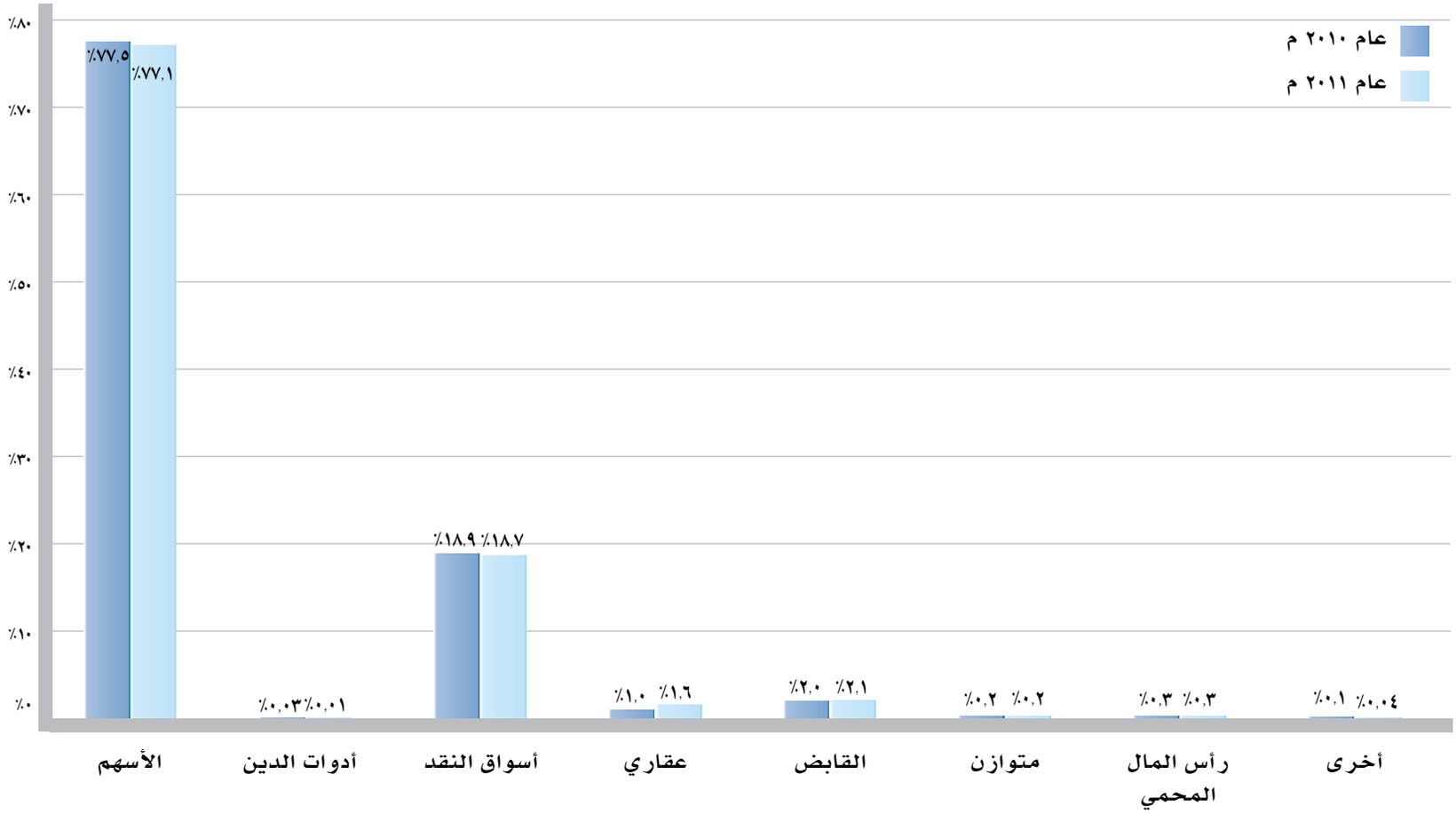

٤/١/٢ صناديق المؤشرات المتداولة

سعياً من الهيئة إلى تطوير السوق المالية بإضافةً منتجات مالية تحقق مزيداً من التنوع للمستثمرين، أصدر مجلس هيئة السوق المالية في يوم الثلاثاء ١٤٣١/٣/٣٠هـ الموافق ٢٠١٠/٣/١٦م قراره رقم (٤-١٠-٢٠١٠) القاضي بالموافقة على آلية عمل صناديق المؤشرات المتداولة والمتضمن السماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بتداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة في السوق المالية السعودية (تداول)، وأُدرج بناءً على ذلك أول صندوق وبدأ تداوله في يوم الأحد ١٤٣١/٠٤/١٢ هـ الموافق ٢٠١٠/٠٣/٢٨ م تحت اسم "سوق صناديق المؤشرات المتداولة".

١. صناديق المؤشرات المتداولة التي وافقت الهيئة على تداول وحداتها

وافقت الهيئة عام ٢٠١١م على تداول وحدات " صندوق إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول" الذي تديره شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، وطُرحت وحداته للتداول في نهاية عام ٢٠١١م. ويعرض الجدول (١٨) صناديق المؤشرات المتداولة التي وافقت الهيئة على تداول وحداتها حتى نهاية عام ٢٠١١م.

الجدول (١٨): صناديق المؤشرات المتداولة التي وافقت الهيئة على تداول وحداتها حتى نهاية عام ٢٠١١م

م	اسم الصندوق	مدير الصندوق	العملة
١	فالكم المتداول للأسهم السعودية	شركة فالكم للخدمات المالية	الريال السعودي
٢	فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	شركة فالكم للخدمات المالية	الريال السعودي
٣	إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	الريال السعودي

٢. حجم الأصول وعدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة

يبرز الجدول (١٩) النتائج المتعلقة بحجم الأصول وعدد المشتركين لصناديق المؤشرات المتداولة عام ٢٠١١م، وأهم نتائجه التالي:

- بلغ حجم أصول صناديق المؤشرات المتداولة عام ٢٠١١م نحو ١١٧.١ مليون ريال مقارنةً بمبلغ ٧٤.٢ مليون ريال عام ٢٠١٠م، حظي بالنصيب الأكبر منها صندوق "فالكم المتداول للأسهم السعودية" بنحو ٧٩.٢ مليون ريال، ما يمثل ٦٧.٦٪ من إجمالي حجم الأصول.
- تراجع إجمالي عدد مشتركي صناديق المؤشرات المتداولة عام ٢٠١١م إلى ٣٩٩ مشتركاً، وجاءت النسبة الكبرى من التراجع في صندوق "فالكم المتداول للأسهم السعودية" وهي ٨١.٤٪.

الجدول (١٩): حجم الأصول وعدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

اسم الصندوق	عام ٢٠١٠م				عام ٢٠١١م			
	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)	حجم الأصول (مليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي (٪)	عدد المشتركين	النسبة إلى الإجمالي (٪)
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٥١.٤	٦٩.٣٪	٥٤٩	٩٢.٧٪	٧٩.٢	٦٧.٦٪	٣٢٥	٨١.٤٪
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	٢٢.٨	٣٠.٧٪	٤٣	٧.٣٪	٢٧.٧	٢٣.٧٪	٦١	١٥.٣٪
إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول	-	-	-	-	١٠.٢	٨.٧٪	١٣	٣.٣٪
الإجمالي	٧٤.٢	١٠٠٪	٥٩٢	١٠٠٪	١١٧.١	١٠٠٪	٣٩٩	١٠٠٪

الرسم البياني (١٧): حجم أصول صناديق المؤشرات المتداولة (مليون ريال) في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

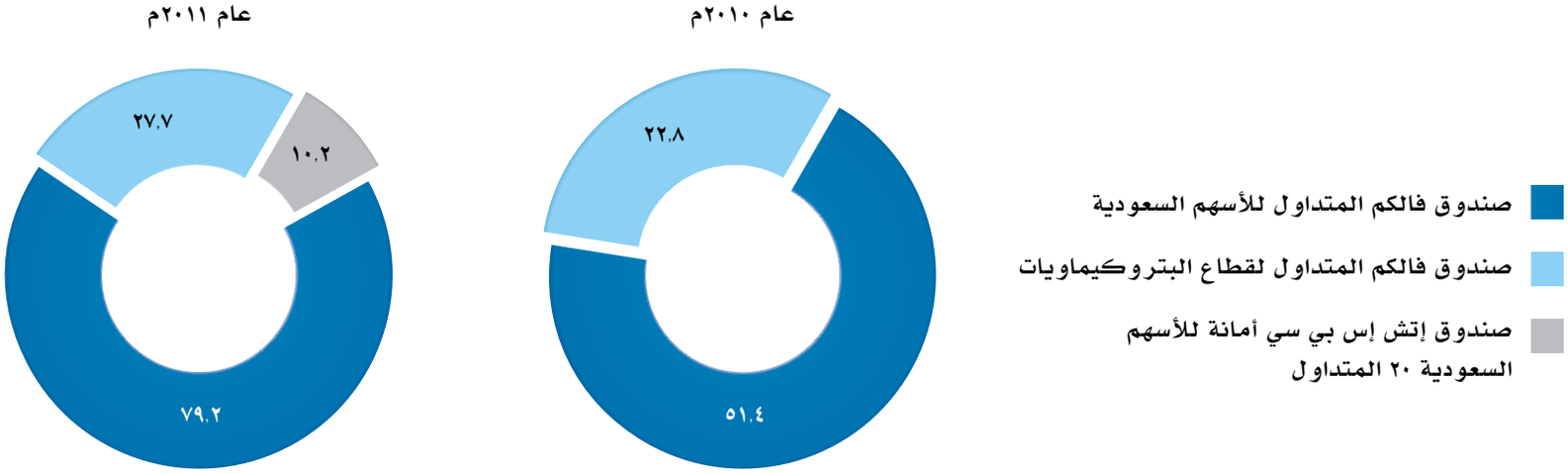

الرسم البياني (١٨): عدد المشتركين في صناديق المؤشرات المتداولة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

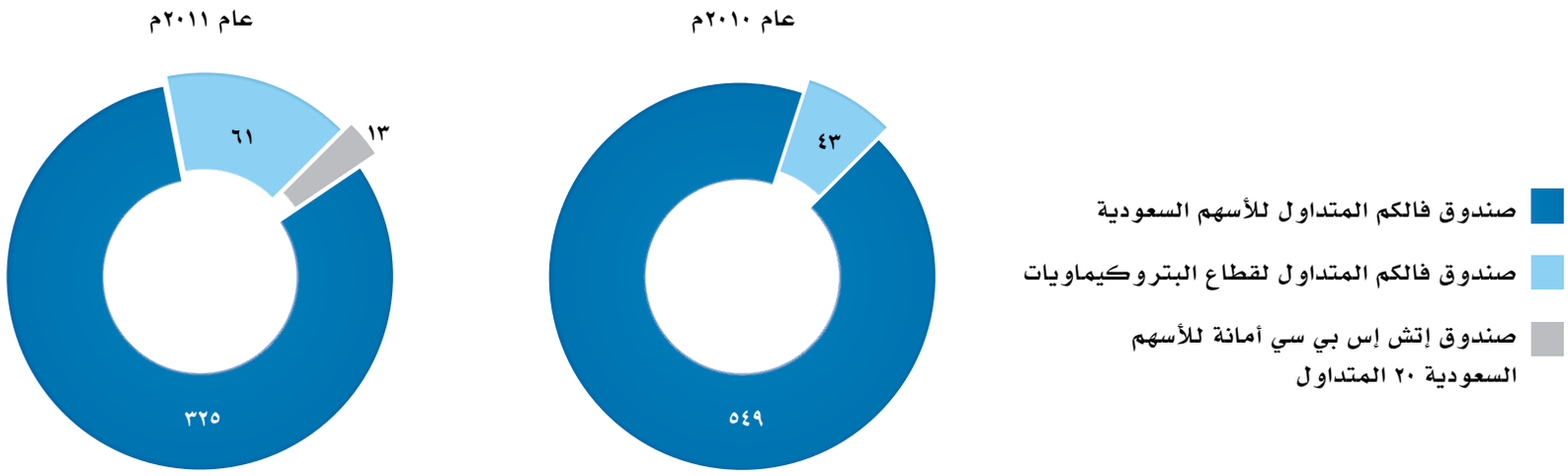

٣. نشاط تداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة

يوضح جدول (٢٠) نشاط تداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، ويمكن إيجاز أهم بياناته في التالي:

- تراجعت قيمة تداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة بنسبة ٨٢,٣٪ لتبلغ ١١٥,٩مليون ريال عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- انخفضت كمية الوحدات المتداولة لصناديق المؤشرات المتداولة بنسبة ٨٣,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتبلغ ٥٣٢٢,٣ ألف وحدة عام ٢٠١١م.
- تراجع عدد الصفقات المنفذة من ١٩٢٦٥ صفقة عام ٢٠١٠م إلى ٢٢٥٢ صفقة عام ٢٠١١م.

الجدول (٢٠): نشاط تداولات وحدات صناديق المؤشرات المتداولة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

اسم الصندوق	كمية الوحدات المتداولة (ألف وحدة)			قيمة الوحدات المتداولة (ألف ريال)			عدد العمليات المنفذة		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	نسبة التغير (٪)	٢٠١٠م	٢٠١١م	نسبة التغير (٪)	٢٠١٠م	٢٠١١م	نسبة التغير (٪)
فالكم المتداول للأسهم السعودية	٢٩٣٩٣,٥	٣٩١١,١	٨٦,٧٪-	٦١٠٢٨٤,٧	٨١١٠٣,٦	٨٦,٧٪-	١٧٧٦٣	١,٤٣٠	٩١,٩٪-
فالكم المتداول لقطاع البتروكيماويات	٢٠٧٦,٨	١٣٠٠	٣٧,٤٪-	٤٥٠٠٥,٢	٣٢٦٠٣,٥	٢٧,٦٪-	١٥٠٢	٧٧٨	٤٨,٢٪-
إتش إس بي سي أمانة للأسهم السعودية ٢٠ المتداول	-	١١١,٢	-	-	٢١٩٧,٩	-	-	٤٤	-
الإجمالي	٣١٤٧٠,٣	٥٣٢٢,٣	٨٣,١٪-	٦٥٥٢٨٩,٩	١١٥٩٠,٥	٨٢,٣٪-	١٩٢٦٥	٢٢٥,٢	٨٨,٣٪-

٥/١/٢ الرقابة على تعاملات الأوراق المالية

نصت المادتان الخامسة والسادسة من نظام السوق المالية على مسؤولية الهيئة عن تطوير الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية ومراقبتها لحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على غش أو تدليس أو تلاعب. كذلك وضحت المادتان التاسعة والأربعون والخمسون ما يُعد مخالفاً لأحكام نظام السوق المالية من الأعمال والتصرفات في تداول الأوراق المالية، وتراقب الهيئة تداول الآتي:

- الأسهم
- الصكوك والسندات
- صناديق المؤشرات المتداولة

وواصلت الهيئة تعزيز أدائها الرقابي من خلال تكثيف المتابعة لعمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

آلية الرقابة على التداولات

تتم عملية الرقابة على التداولات وفق التالي:

١- يُصدر النظام الرقابي الإلكتروني (سمارت) تنبيهات على أي ممارسات أو تعاملات يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

٢- يُجرى بحث مكثف للتداولات والتعاملات اليومية وتحليل لبيانات السوق ومراجعة للأوامر والصفقات المنفذة وتحليلها.

٣- يُعّد تقرير عن أي اشتباه في مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ويُحال إلى الإدارة المعنية بمخالفات نظام السوق المالية للتحري والتحقيق وإصدار القرارات اللازمة حياله.

٤- يُجرى استفسار رقابي عن أي سلوك أو ممارسة يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

تقارير أعمال الرقابة على التداولات

تُعّد تقارير يومية تصف نشاط السوق وعمليات التداول اليومية. ويعرض الجدول (٢١) عدد التقارير الصادرة عن أعمال الرقابة على التداولات، وعدد أيام التداول، ومعدلها اليومي في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ومن أبرز ما في الجدول الآتي:

- ارتفع عدد تقارير أعمال الرقابة على التداولات عام ٢٠١١م بنسبة ١,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م، لتصل إلى ٢٥٦٧ تقريراً.
- بلغ معدل التقارير اليومية الصادرة عن أعمال الرقابة على التداولات ١٠,٤ تقارير عام ٢٠١١م.

الجدول (٢١): عدد تقارير أعمال الرقابة على التداولات وعدد أيام التداول ومعدلها اليومي في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م
عدد تقارير أعمال الرقابة على التداولات	٢٥٣٦	٢٥٦٧
عدد أيام التداول	٢٤٩	٢٤٨
معدل التقارير اليومية	١٠,٢	١٠,٤

الرسم البياني (١٩): عدد تقارير أعمال الرقابة على التداولات وعدد أيام التداول ومعدلها اليومي في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

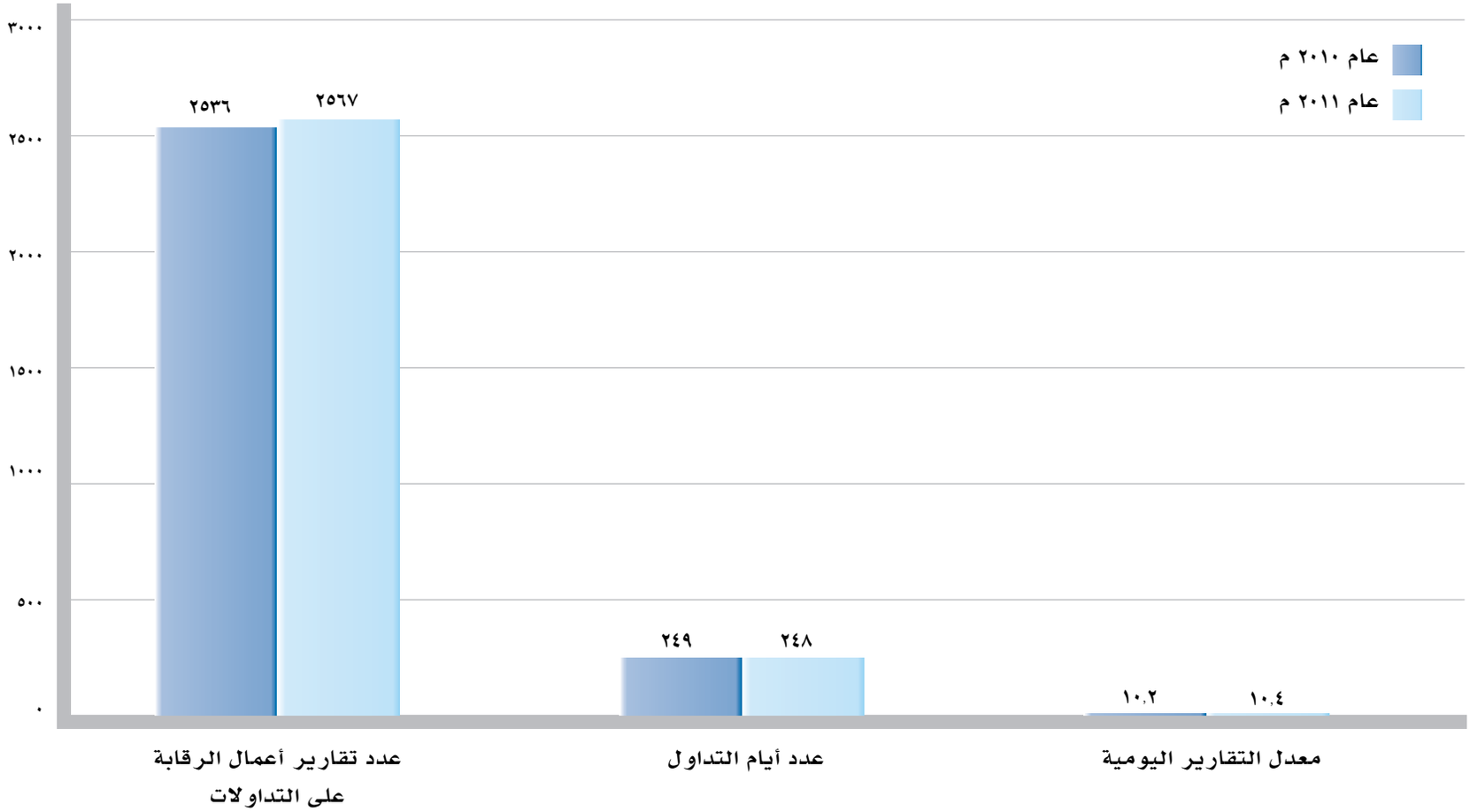

ويُبين الجدول (٢٢) عدد تنبيهات نظام "سمارت" التي تمت دراستها وتحليلها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ومن أهم ملامح الجدول الآتي:

- ارتفاع عدد تنبيهات نظام "سمارت" عام ٢٠١١م بنسبة ٧.٦٪ عن العام السابق لتبلغ ٢٢٣٠٣ تنبيهاً.
- ارتفاع عدد عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات التي صدر عليها تنبيهات عام ٢٠١١م بنسبة ٧.٩٪ عن عام ٢٠١٠م إلى ١٣٣١ عملية.
- تراجع عدد حالات الاشتباه في مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية خلال عام ٢٠١١م إلى ٣٥ حالة مقارنةً بـ ٤٢ حالة عام ٢٠١٠م.

الجدول (٢٢): عدد تنبيهات نظام "سمارت" وعدد عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات التي أصدر النظام تنبيهات عليها وحالات الاشتباه في مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	
عدد التنبيهات	٢٠٧٢٢	٢٢٣٠٣	٧.٦٪
عمليات البحث المكثف لتداولات وتعاملات صدر بشأنها تنبيهات	١٢٣٤	١٣٣١	٧.٩٪
حالات اشتباه في مخالفة	٤٢	٣٥	-١٦.٧٪

الرسم البياني (٢٠): عدد تنبيهات نظام "سمارت" وعدد عمليات البحث المكثف للتداولات والتعاملات التي أصدر النظام تنبيهات عليها وحالات الاشتباه في مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

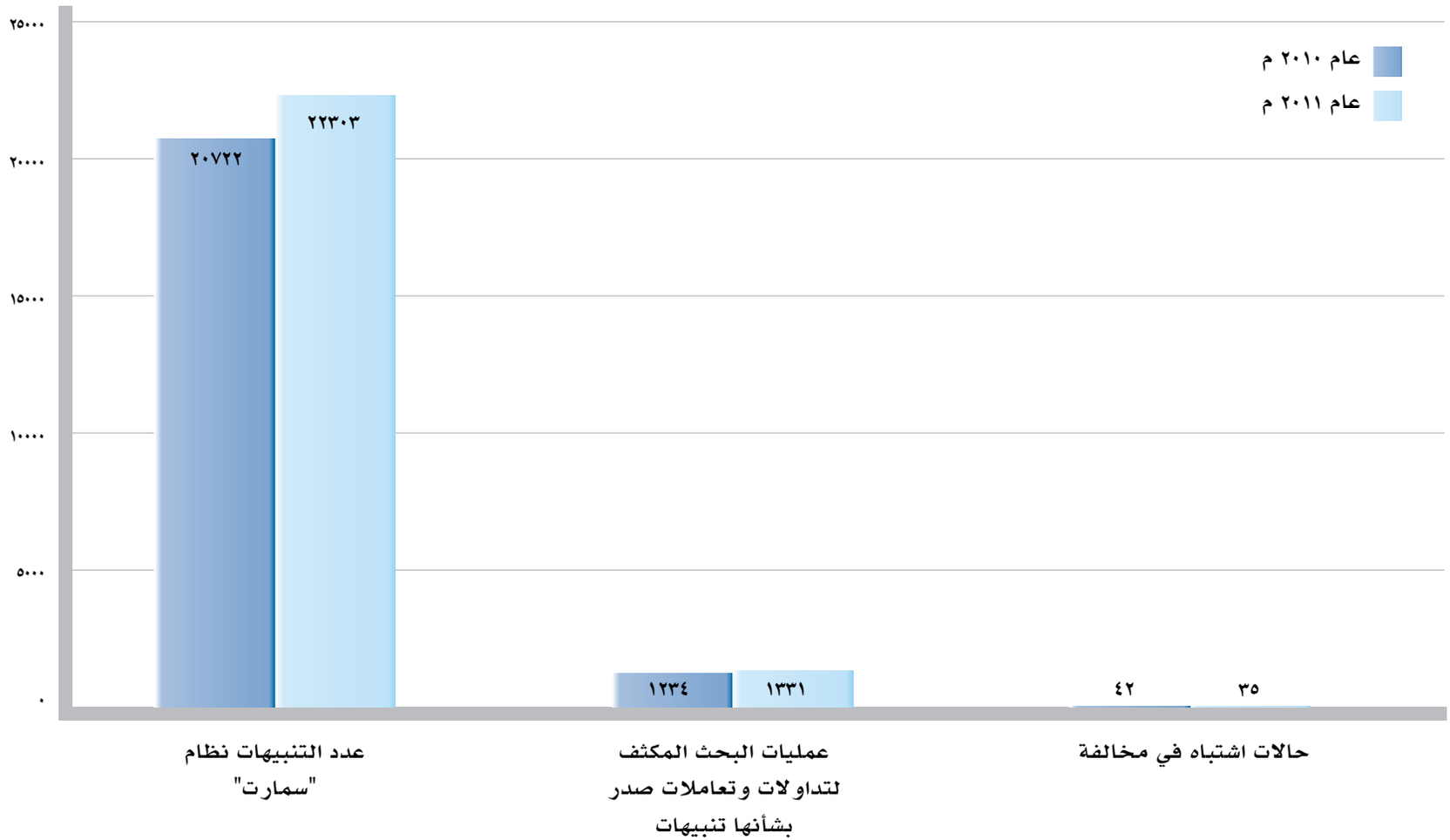

أعمال الرقابة الإلكترونية

استخدمت الهيئة منذ منتصف عام ٢٠١٠م أحدث الأنظمة والوسائل الرقابية المتوافرة للرقابة على الوسائل الإلكترونية ومواقع الإنترنت للتأكد من عدم وجود ممارسات تخالف نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية من قبل الأشخاص غير المرخص لهم الذين يقومون بجمع الأموال واستثمارها في أي من أعمال الأوراق المالية بما في ذلك إدارة محافظ الاستثمار، أو الترويج للأوراق المالية كالأسهم وأدوات الدين ونحوها، أو إعلان ذلك بأي وسيلة، أو القيام بأعمال الوساطة أو الاستشارات المالية أو إصدار التوصيات دون حصولهم على ترخيص في ذلك من الهيئة.

وتتم الرقابة من خلال نظام رقابة إلكتروني يحدد المواضيع والأخبار المتعلقة بالسوق المالية أو الشركات المدرجة التي تُبث في وسائل الإعلام المحلية والعربية والمواقع الإلكترونية المختلفة حال حدوثها ويصدر التنبيهات عليها.

ويجري تحليل التنبيهات ودراستها لتحديد أي حالة اشتباه في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتُعدّ تقارير يومية وأسبوعية بشأن تلك التنبيهات.

ويُبين الجدول (٢٣) عدد تنبيهات نظام الرقابة الإلكتروني وحالات الاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ومن أهم ملامح الجدول الآتي:

- انخفاض إجمالي عدد تنبيهات النظام عام ٢٠١١م بنسبة ٨,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتصل إلى ٣٠٧١ تنبيهاً.
- ارتفاع إجمالي حالات الاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عام ٢٠١١م بنسبة ٢٧,٣٪ لتصل إلى ٢٨ حالة مقارنةً بـ ٢٢ حالة عام ٢٠١٠م.

الجدول (٢٣): عدد تنبيهات نظام الرقابة الإلكتروني وعمليات البحث المكثف لحالات صدرت تنبيهات عليها وحالات الاشتباه في مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	نسبة التغير (٪)
عدد التنبيهات	٣٣٧١	٣٠٧١	٨,٩٪-
عمليات البحث المكثف لحالات صدر بشأنها تنبيهات	٦٥	٥٥	١٥,٤٪-
حالات اشتباه في مخالفة	٢٢	٢٨	٢٧,٣٪

٦/١/٢ إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية

يُعد الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين من الأساسيات التي لابد من توافرها لضمان كفاءة أي سوق مالية ونزاهتها. وأعطت المادة الخامسة من نظام السوق المالية الهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك أعطت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والإجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح.

وتقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة نوعين من الإفصاح؛

الإفصاح الأولي

يُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية وفق ما جاء في لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج، ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار التي تتضمن ما يلي:

- وصف كافٍ لمُصدر الأوراق المالية وطبيعة عمله والأشخاص القائمين على إدارته مثل: أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، وكبار الموظفين، والمساهمين الرئيسيين.
- وصف كافٍ للأوراق المالية المزمع إصدارها أو طرحها من حيث حجم إصدارها وسعرها والحقوق المتعلقة بها، وأي أولويات وامتيازات تتمتع بها أوراق مالية أخرى للمُصدر إن وجدت. ويجب أن يحدد الوصف كيفية صرف حصيلة الإصدار، والعمولات التي يتقاضاها المعنيون بالإصدار.
- بيان واضح عن المركز المالي للمُصدر، وأي معلومة مالية ذات علاقة بما في ذلك الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، وبيانات التدفق النقدي المدققة من مراجع الحسابات.
- أي معلومة أخرى تطلبها الهيئة.

وفي عام ٢٠١١م، راجعت الهيئة ونشرت تسع نشرات إصدار.

الإفصاح المستمر

ويُقصد به الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية والتي من أهمها ما يلي:

- التقارير والقوائم المالية السنوية.
- القوائم المالية الأولية ربع السنوية.
- التطورات أو الأحداث الجوهرية عن الشركات المدرجة التي تهم المستثمرين وتؤثر في أسعار أوراق الشركة المالية.
- أي تطورات أو أحداث متعلقة بالأوراق المالية كتغيير في رأس المال، وتوزيعات الأرباح، وقرارات الإستدعاء أو إعادة الشراء أو السحب أو الاسترداد المتعلقة بالأوراق المالية أو أي تغيير في الحقوق المرتبطة بها.
- أي تغيير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأقربائهم.
- أي تغيير في النظام الأساسي أو المقر الرئيس للشركة أو أي تغيير للمحاسب القانوني.
- أي تغيير في ملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل.

وتقوم الهيئة أيضاً بالآتي:

- مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية للشركات المُدرجة في السوق المالية للتأكد من استيفائها لمتطلبات الإفصاح الواردة في نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- متابعة استثمارات الشركات في أسهم الشركات المُدرجة.
- مراجعة إعلانات الشركات المُدرجة لنتائجها المالية وأي تطورات جوهرية مهمة للتأكد من توافق تلك الإعلانات ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتعليمات الإعلانات الصادرة عن الهيئة.
- متابعة الإشعارات المتعلقة بملكية كبار الملاك وأعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين بحسب متطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

- مراجعة إعلانات الشركات المُدرجة، المتعلقة بالمتابعة للاتفاقيات أو مذكرات التفاهم التي توقعها الشركات المُدرجة مع شركة/ شركات غير مُدرجة بخصوص تملك أسهم أو زيادة رأس المال.
- متابعة رفع الحظر عن المؤسسين بالشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية.
- القيام بزيارات إشرافية للشركات المدرجة بهدف التأكد من مدى التزامها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ذات العلاقة.

مراجعة القوائم المالية السنوية وربع السنوية

تُراجع الهيئة القوائم المالية السنوية وربع السنوية المفصلة والمختصرة للشركات المُدرجة في السوق المالية التي تُنشر في موقع السوق المالية السعودية (تداول) للتأكد من احتوائها على جميع متطلبات الإفصاح بحسب متطلبات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وتعرض الجداول (٢٤)، و(٢٥)، و(٢٦) نتائج تلك المراجعة التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- ارتفاع عدد القوائم المالية المختصرة التي روجعت بعد نشرها في موقع السوق المالية السعودية (تداول) عام ٢٠١١م بنسبة ٧,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتبلغ ٧٢٤ قائمة. كذلك ارتفع عدد القوائم المالية المفصلة التي روجعت عام ٢٠١١م ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) إلى ٧١٤ قائمة بنسبة ٧,٤٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- ارتفاع عدد القوائم المالية السنوية التي روجعت ولم يرد عليها تحفظات عام ٢٠١١م بنسبة ١٠,٣٪ لتبلغ ١٠٧ قائمة مقارنةً بعام ٢٠١٠م. كذلك ارتفع عدد القوائم المالية السنوية التي روجعت وورد عليها تحفظات عام ٢٠١١م بنسبة ٥,٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- ارتفاع عدد القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها تحفظات عام ٢٠١١م بنسبة ٧,١٪ لتبلغ ١٠٥ قائمة مقارنةً بعام ٢٠١٠م.

الجدول (٢٤): القوائم المالية المختصرة والمفصلة التي رُوجعت ونُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	
القوائم المالية المختصرة	٦٧٦	٧٢٤	٧,١٪
القوائم المالية المفصلة	٦٦٥	٧١٤	٧,٤٪

الجدول (٢٥): عدد القوائم المالية السنوية للشركات المُدرجة التي رُوجعت وورد عليها تحفظات والتي روجعت ولم ترد عليها تحفظات خلال العامين ٢٠١٠م و٢٠١١م

القوائم	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	عدد القوائم	النسبة من الإجمالي (٪)	عدد القوائم	النسبة من الإجمالي (٪)	
القوائم المالية السنوية التي روجعت ولم ترد عليها تحفظات عن العام السابق	٩٧	٧٢,٩٪	١٠٧	٧٤,٠٪	١٠,٣٪
القوائم المالية السنوية التي روجعت وورد عليها تحفظات عن العام السابق	٣٦	٢٧,١٪	٣٨	٢٦,٠٪	٥,٦٪
الإجمالي	١٣٣	١٠٠٪	١٤٥	١٠٠٪	٩,٠٪

الرسم البياني (٢١): عدد القوائم المالية السنوية للشركات المُدرجة التي رُوجعت وورد عليها تحفظات والتي روجعت ولم ترد عليها تحفظات خلال العامين ٢٠١٠م و٢٠١١م

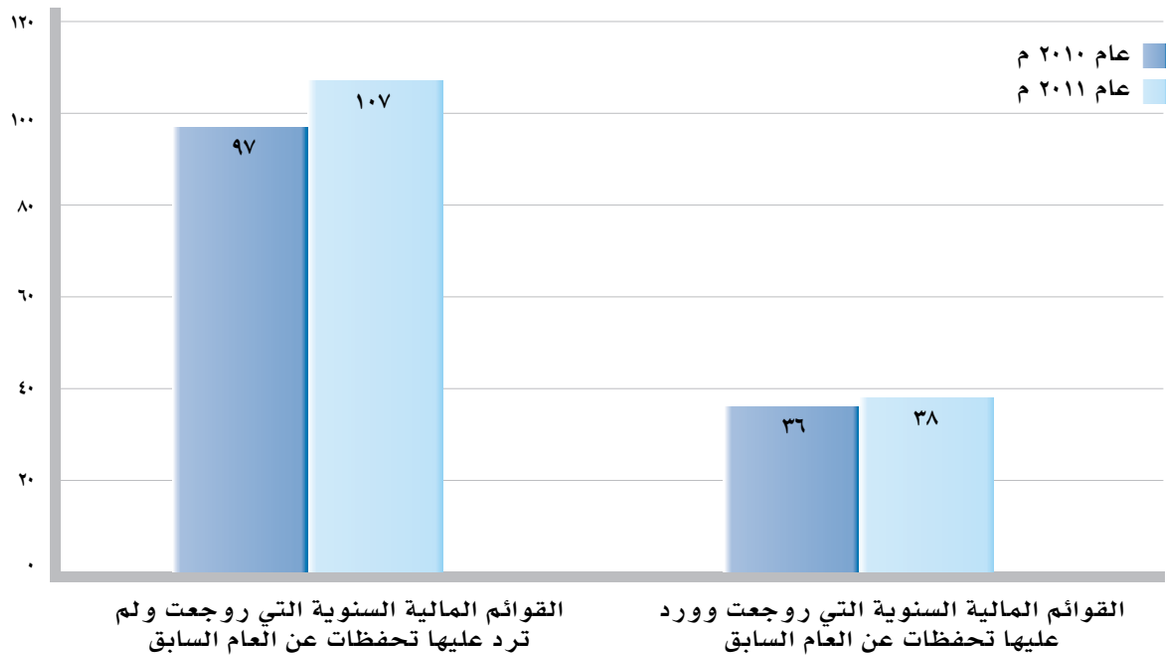

الجدول (٢٦): عدد القوائم المالية (ربع السنوية) للشركات المُدرجة التي ورد عليها تحفظات والتي لم ترد عليها تحفظات في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

القوائم	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	عدد القوائم	النسبة من الإجمالي (٪)	عدد القوائم	النسبة من الإجمالي (٪)	
القوائم المالية (ربع السنوية) التي لم ترد عليها تحفظات	٩٨	٧١,٠٪	١٠٥	٧١,٩٪	٧,١٪
القوائم المالية (ربع السنوية) التي وردت عليها تحفظات	٤٠	٢٩,٠٪	٤١	٢٨,١٪	٢,٥٪
الإجمالي	١٣٨	١٠٠٪	١٤٦	١٠٠٪	٥,٨٪

الرسم البياني (٢٢): القوائم المالية (ربع السنوية) للشركات المُدرجة التي ورد عليها تحفظات والتي لم ترد عليها تحفظات في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

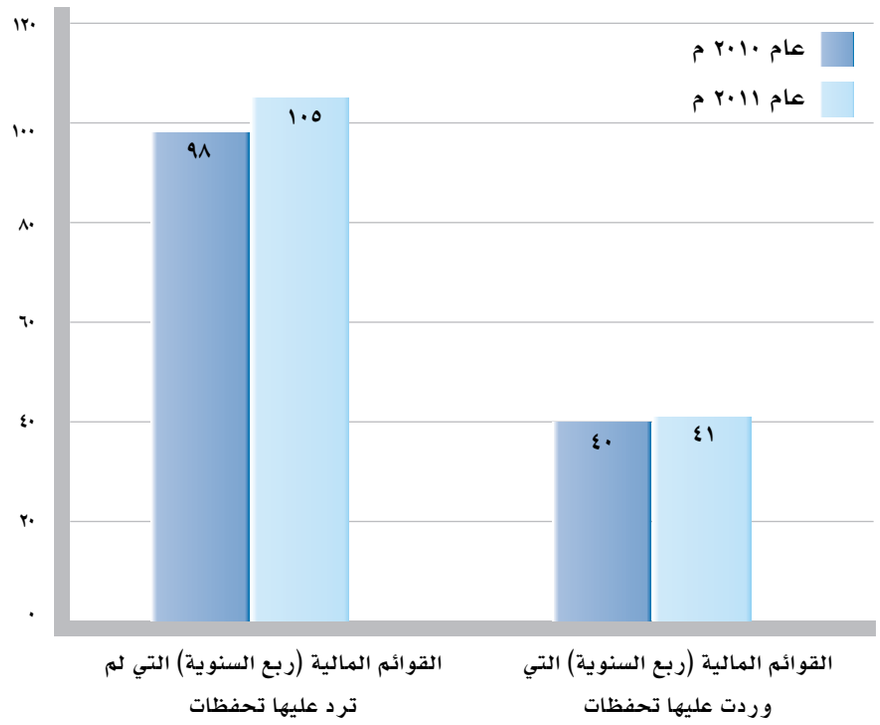

إفصاح الشركات المدرجة

تتأكد الهيئة من التزام الشركات للإفصاح عن أي تطورات جوهرية تهم المتعاملين في الأوراق المالية وذلك بإعلانها في موقع السوق المالية السعودية (تداول) وفق متطلبات وتعليمات الإعلانات التي أقرتها الهيئة من حيث المحتوى والتوقيت. ويعرض الجدول (٢٧) عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع الإعلان، ويمكن تلخيص أهم مؤشراته في الآتي:

- بلغ إجمالي عدد الإعلانات التي نُشرت عام ٢٠١١م ٢٩٧٥ إعلاناً مقارنةً بـ ٢٥٥٤ إعلانا عام ٢٠١٠م، بزيادة مقدارها ١٦,٥٪.
- شكلت إعلانات " التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى" النسبة الكبرى من بين أنواع الإعلانات عام ٢٠١١م بنسبة ٣١,٤٪ من إجمالي الإعلانات، وبزيادة نسبتها ٥١,٢٪ عن عام ٢٠١٠م.
- ارتفعت إعلانات الشركات المتعلقة بـ " توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم " عام ٢٠١١م بنسبة ٣٧٥,٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتصل إلى ١٩ إعلاناً.
- انخفض عدد إعلانات "موافقة على منتج جديد" عام ٢٠١١م بنسبة ٨٢,٨٪ لتصل إلى ١٦ إعلاناً مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- ارتفع عدد إعلانات " توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مال الشركة" عام ٢٠١١م إلى خمسة إعلانات مقارنةً بإعلانين عام ٢٠١٠م.

الجدول (٢٧): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع الإعلان في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع الإعلان	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
نتائج مالية	٧٦٧	٣٠,٠٪	٩٠٠	٣٠,٠٪	١٧,٣٪
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية	٩	٠,٤٪	٨	٠,٣٪	١١,١١٪-
توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم	٤	٠,٢٪	١٩	٠,٦٪	٣٧٥,٠٪
توصية مجلس إدارة الشركة بخفض رأس مال الشركة	٢	٠,١٪	٥	٠,٢٪	١٥٠,٠٪
الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات	٦٤٠	٢٥,١٪	٧٠٨	٢٣,٨٪	١٠,٦٪
توزيع أرباح	١٦٣	٦,٤٪	١٢٥	٤,٢٪	٢٣,٣٪-
إيضاحي	١٢٤	٤,٩٪	١٧٤	٥,٨٪	٤٠,٣٪
أي تغير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإداراتها العليا	١٣٥	٥,٣٪	٨٧	٢,٩٪	٣٥,٦٪-
موافقة على منتج جديد	٩٣	٣,٦٪	١٦	٠,٥٪	٨٢,٨٪-
التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى	٦١٧	٢٤,٢٪	٩٣٣	٣١,٤٪	٥١,٢٪
الإجمالي	٢٥٥٤	١٠٠٪	٢٩٧٥	١٠٠٪	١٦,٥٪

الرسم البياني (٢٣): عدد الإعلانات التي نُشرت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) مصنفةً بحسب نوع الإعلان في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

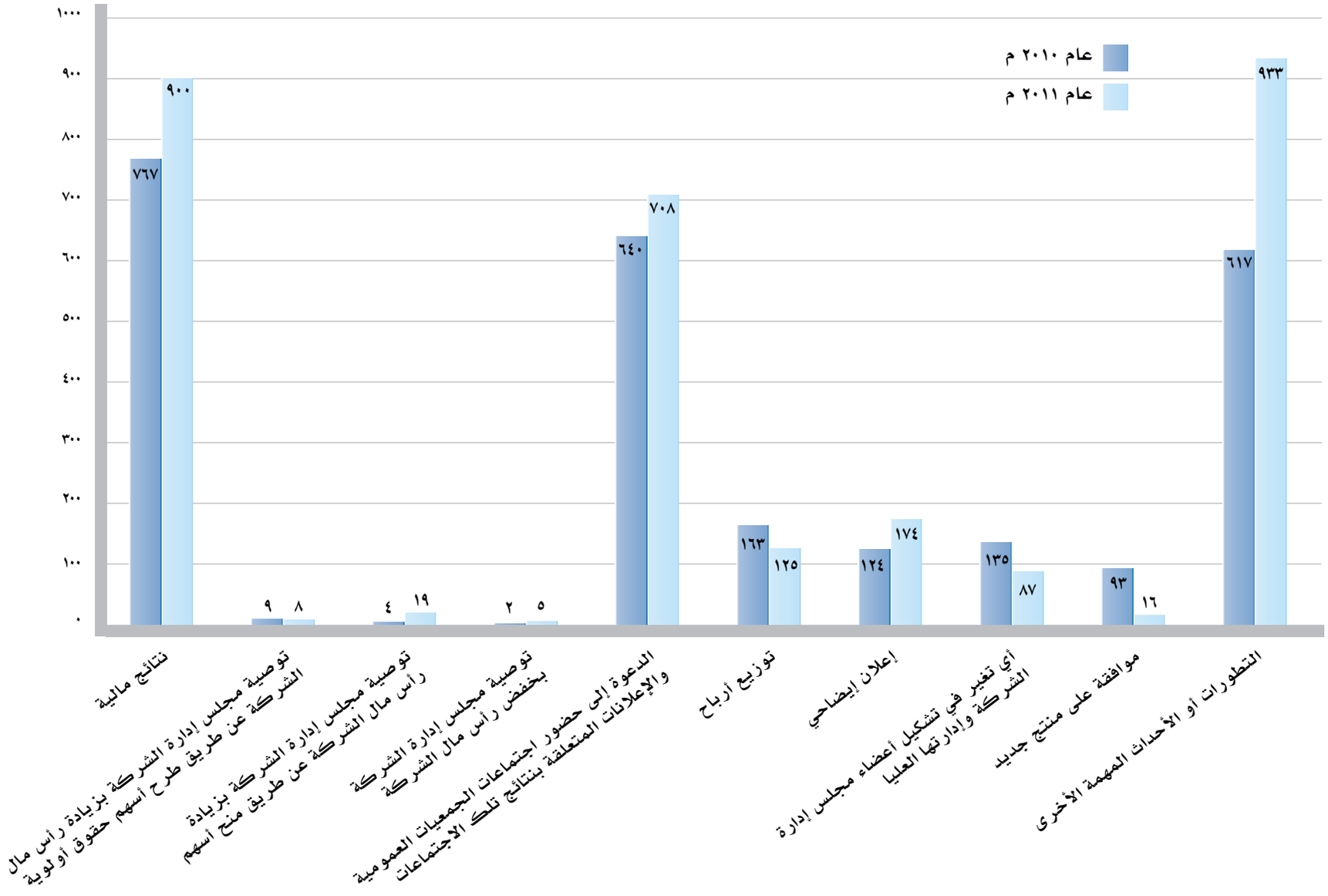

الزيارات الإشرافية:

تنفيذاً للفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية التي تنص على: " لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة". وتقوم الهيئة بعمل زيارات إشرافية للشركات المدرجة في السوق المالية للتأكد من التزام الشركات للوائح هيئة السوق المالية وأنظمتها والأنظمة ذات العلاقة. ويعرض الجدول (٢٨) إجمالي عدد الزيارات الإشرافية للشركات المدرجة في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، ويتضح منه أنها نمت بنسبة ٧٥٪ عام ٢٠١١م لتصل إلى سبع زيارات إشرافية.

جدول (٢٨): إجمالي عدد الزيارات الإشرافية للشركات المدرجة في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	
الزيارات الإشرافية للشركات المدرجة	٤	٧	٧٥٪

إشعارات الملكية في أسهم الشركات المُدرجة في السوق المالية أو أدوات الدين القابلة للتحويل

يُعد الإشعار المتعلق بملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل (٥٪ أو أكثر) أو ملكية عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين لأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل في الشركة نفسها والإشعار المتعلق بتغير نسبة الملكية من الأمور التي يجب تبليغ الهيئة بها وفقاً للفقرة (أ/١) و (أ/٢) و (أ/٣) و (أ/٤) من المادة الخامسة والأربعين من "قواعد التسجيل والإدراج" التي تنص على أنه:

" أ) عندما تنطبق واحدة او أكثر من الحالات المذكورة أدناه على أي شخص، يجب على ذلك الشخص ان يشعر المصدر والهيئة في نهاية يوم التداول بحدوث الحالة ذات العلاقة:

١) عندما يصبح مالكاً أو له مصلحة في ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم ذات الأحقية في التصويت أو أدوات الدين القابلة التحويل الخاصة بالمصدر.

٢) عند حدوث زيادة أو نقص في ملكية أو مصلحة الشخص المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بنسبة ١٪ أو أكثر من أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر.

٣) عندما يصبح عضو مجلس الإدارة أو أحد كبار التنفيذيين للمصدر مالكاً أو له مصلحة في أي حقوق أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر.

٤) عند حدوث زيادة أو نقص في ملكية أو مصلحة أي من أعضاء مجلس الإدارة في المصدر، أو أحد كبار التنفذيين لديه، بنسبة ٥٠٪ أو أكثر من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل التي يمتلكها في ذلك المصدر، أو بنسبة ١٪ أو أكثر من أسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر أيهما أقل. "

ويعرض الجدول (٢٩) عدد إشعارات الملكية التي وردت الهيئة مصنفة بحسب مصدر التبليغ ونوعه في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، وتتمثل أبرز ملامحه في الآتي:

- انخفض إجمالي عدد "إشعارات الملكية" بنسبة ٣٩,٥٪ من ٥٢٢ تبليغاً عام ٢٠١٠م إلى ٣١٦ تبليغاً عام ٢٠١١م.
- ارتفع عدد إشعارات "التغير في الملكية" عام ٢٠١١م بنسبة ٣٤,١٪ لتصل إلى ٢٣٢ تبليغاً مقارنةً بعام ٢٠١٠م.

الجدول (٢٩): عدد شعارات الملكية التي وردت الهيئة مصنفة بحسب مصدر التبليغ ونوعه في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

مصدر - التبليغ	نوع التبليغ					
	التملك			التغير في الملكية		
	العدد		نسبة التغير (٪)	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م		عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	
كبار المساهمين	٣٦	٢١	٤١,٧٪	٥٨	٧١	٢٢,٤٪
أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين	٤٨٦	٢٩٥	٣٩,٣٪-	١١٥	١٦١	٤٠,٠٪
الإجمالي	٥٢٢	٣١٦	٣٩,٥٪-	١٧٣	٢٣٢	٣٤,١٪

طلبات التصرف في ملكية حصص كبيرة من الأسهم أو أدوات الدين القابلة للتحويل

نصت الفقرة (و) من المادة الخامسة والأربعين من قواعد التسجيل والإدراج "على أنه لا يجوز للشخص الذي يصبح مالكاً أو لـه مصلحة في ما نسبته (١٠٪) أو أكثر من أي فئة من فئات الأسهم، أو أدوات الدين القابلة للتحويل الخاصة بالمصدر التصرف في أي منها إلا بعد موافقة الهيئة على ذلك. ويجوز للهيئة أن تفرض قيوداً معينة على ذلك التصرف وتحديد طريقته". ويعرض الجدول (٣٠) عدد طلبات التصرف التي وردت الهيئة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م،وتبين منه ارتفاع إجمالي عدد طلبات التصرف في ملكية حصص كبيرة من الأسهم التي وردت الهيئة بنسبة ٢٠,٥٪ إلى ٥٣ طلباً عام ٢٠١١م مقارنةً بـ ٤٤ طلباً عام ٢٠١٠م.

جدول (٣٠): إجمالي عدد طلبات التصرف في ملكية حصص كبيرة من الأسهم التي وردت الهيئة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	
طلبات التصرف	٤٤	٥٣	٢٠,٥٪

تطوير مستوى الإفصاح

تسعى الهيئة إلى تعزيز الشفافية بين المتعاملين في السوق المالية من خلال إلزام الشركات المُدرجة في السوق المالية السعودية لما ورد في نظام السوق المالية وقواعد التسجيل والإدراج إضافةً إلى ما نصت عليه التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات، إذ يجب على الشركات الإفصاح عن جميع التطورات الجوهرية المنصوص عليها بالأنظمة دون تأخير بنشرها في موقع السوق المالية السعودية (تداول) من أجل إطلاع المستثمرين على آخر المستجدات في أنشطة الشركة وأخبارها الداخلية الجوهرية، كي يتخذ المستثمر قراراته الاستثمارية بناءً عليها.

من هذا المنطلق، أعدت الهيئة حلقات عمل تعريفية مخصصة لضباط الاتصال بالشركات المدرجة المعنيين بنشر أخبار الشركات المُدرجة في موقع (تداول) من خلال نظام معلومات الشركات السعودية (SACP) بهدف رفع الوعي لدى ضباط الاتصال حول متطلبات الإفصاح، وأُعد محتوى وفقرات حلقة العمل بحيث تشمل متطلبات الإفصاح كافة إضافةً إلى ما ورد في التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المساهمة، كما تناولت الحلقات نماذج الإفصاح والجوانب الواجب مراعاتها في السياسات الداخلية للشركات حول الإفصاح المستمر ومعوقات التزام الشركات للإفصاح، وناقشت حلقات العمل أمثلة على أخطاء ومشاكل إعلانات الشركات المنشورة في موقع (تداول). ويعرض الجدول (٣١) عدد حلقات العمل التي عقدتها الهيئة المخصصة لضباط الاتصال بالشركات المدرجة في السوق المالية مصنفةً بحسب مكان عقد حلقة العمل وعدد الشركات المُدرجة التي دوعيت للمشاركة فيها، وقد عُقدت سبع حلقات عمل في كل من الرياض وجدة والخبر دُعي فيها ١٤٨ شركة مُدرجة في السوق المالية.

جدول (٣١): عدد حلقات العمل التي عقدتها الهيئة المخصصة لضباط الاتصال في الشركات المدرجة في السوق المالية مصنفةً بحسب مكان عقد حلقة العمل وعدد الشركات المُدرجة المدعوة للمشاركة فيها في عام ٢٠١١م

المدينة	عدد حلقات العمل	عدد الشركات المُدرجة المدعوة للمشاركة فيها
الرياض	٤	٩٠
جدة	٢	٢٩
الخبر	١	٢٩
الإجمالي	٧	١٤٨

رسم بياني (٢٤): عدد حلقات العمل التي عقدتها الهيئة المخصصة لضباط الاتصال في الشركات المدرجة في السوق المالية مصنفةً بحسب مكان عقد حلقة العمل وعدد الشركات المُدرجة المدعوة للمشاركة فيها في عام ٢٠١١م

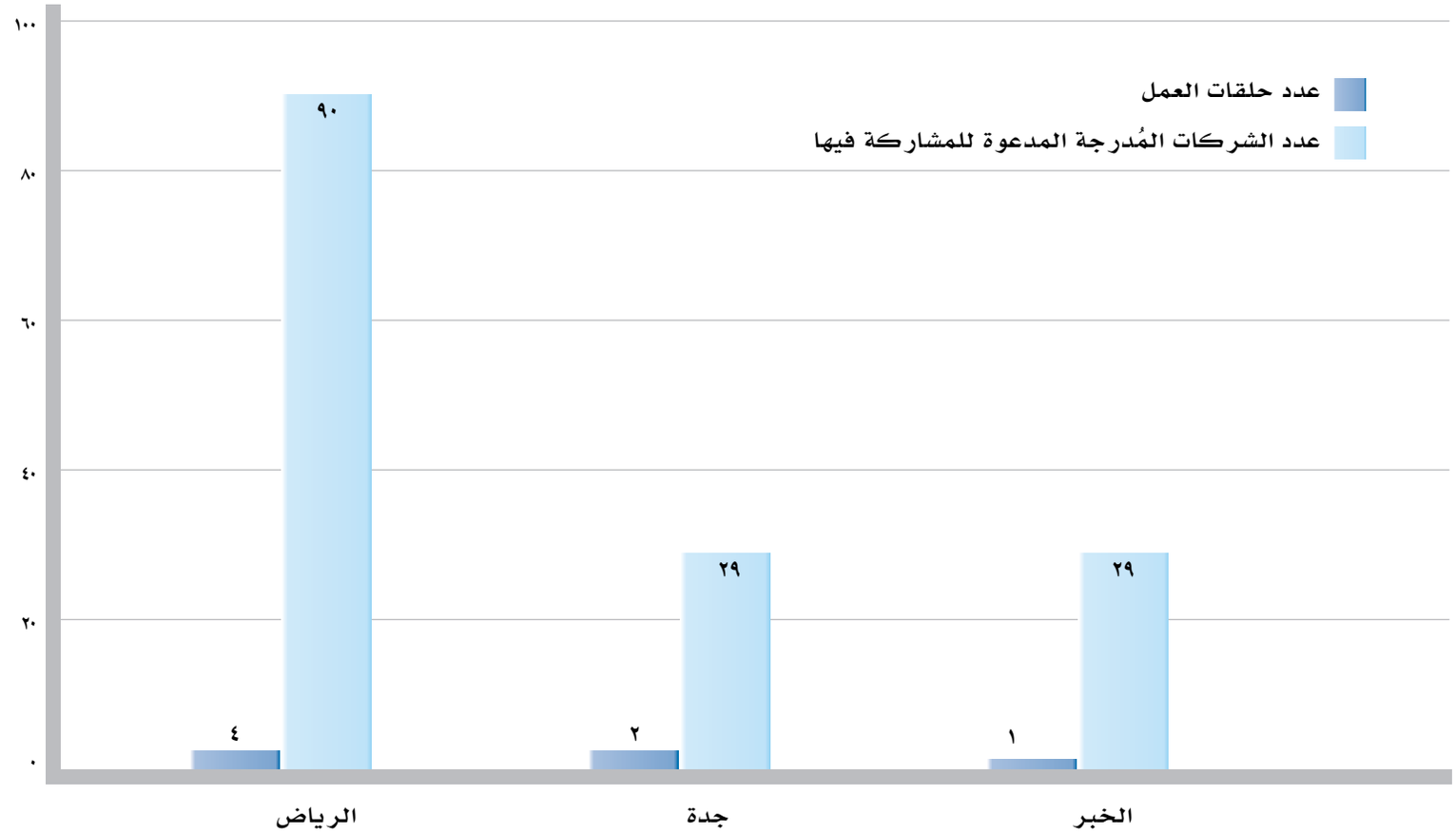

(٣) حوكمة الشركات

منذ صدور قرار مجلس الهيئة رقم (١-٢١٢-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١١/١٢م القاضي بإقرار "لائحة حوكمة الشركات" التي تُبين المعايير والقواعد المنظمة لإدارة الشركات المُدرجة في السوق المالية من أجل ضمان الالتزام لأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، سعت الهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي ستساعد على الوصول إلى تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة في الشركات المُدرجة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- زيادة وعي الشركات المُدرجة بما جاء في لائحة حوكمة الشركات وبممارسات الحوكمة الصحيحة، وتشجيع تبني ثقافة الحوكمة السليمة في هذه الشركات.
- تعزيز مفاهيم الشفافية، والمسؤولية، والعدالة إضافةً إلى زيادة وعي المستثمرين بالحوكمة السليمة.
- تعزيز التواصل مع المؤسسات المهنية الدولية والمحلية ذات العلاقة بحوكمة الشركات إضافةً إلى المستثمرين المؤسسين من أجل التعريف بممارسات الحوكمة لما يسهم به ذلك التواصل من تطوير لممارسات الحوكمة في المملكة.
- تطوير إجراءات واضحة وفعّالة للإدارة وللإشراف على ممارسات حوكمة الشركات المُدرجة في السوق المالية، التي تضمن حماية المستثمرين في السوق المالية.
- تشجيع التطبيق الذاتي للممارسات السليمة لحوكمة الشركات وتعزيز ثقافة الحوكمة داخل الشركات المُدرجة عن طريق التواصل المستمر مع تلك الشركات.
- تطوير واستخدام الأدوات المناسبة لضمان التطبيق الفعّال للمتطلبات النظامية لحوكمة الشركات.

وتُتابع الهيئة التزام الشركات المُدرجة في السوق المالية لبنود لائحة حوكمة الشركات عن طريق الآتي:

- دراسة تقارير مجالس الإدارة للشركات المُدرجة للتأكد من اكتمال الإفصاح فيها بحسب المتطلبات النظامية.
- متابعة التزام الشركات المُدرجة لتطبيق الأحكام الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات والإفصاح عما طُبق من أحكام لائحة حوكمة الشركات والأحكام التي لم تطبّق مع ذكر الأسباب بحسب متطلبات لائحة الحوكمة.
- متابعة أي تغير في بيانات أعضاء مجلس الإدارة للشركات المُدرجة وكبار التنفيذيين وأقاربهم.
- حضور الجمعيات العمومية للشركات المُدرجة للتأكد من تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات.

المواد الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات

صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-٣٦-٢٠٠٨) بتاريخ ١٤٢٩/١١/١٢هـ الموافق ١٠ /١١/ ٢٠٠٨م القاضي بإلزامية المواد التالية من لائحة حوكمة الشركات:

- المادة التاسعة المتعلقة بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.
- المادة الثانية عشرة التي تتضمن فقرتين إلزاميتين؛ إحداهما: أن تكون أغلبية مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، والأخرى: أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلّين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس، أيهما أكثر.
- المادة الرابعة عشرة التي تقضي بوجوب تشكيل لجنة للمراجعة، وإصدار قواعد اختيار أعضائها، وأسلوب عملها، وتحديد ما يتعلق بها من مهام ومسئوليات.

كما صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-١٠-٢٠١٠) بتاريخ ١٤٣١/٣/٣٠هـ الموافق ٢٠١٠/٣/١٦م القاضي بإلزامية المادة الخامسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت على أن تكون إلزامية ابتداءً من ٢٠١١/١/١م.

وفي ١٤٣٢/١٢/٣هـ الموافق ٢٠١١/١٠/٣٠م أصدر مجلس الهيئة قراره رقم (١-٣٣-٢٠١١) القاضي بإلزامية الفقرة (ب) من المادة العاشرة من لائحة حوكمة الشركات المتعلقة بوضع ضوابط وأنظمة للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها كأحد أهم الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، على أن تكون إلزامية هذه المادة ابتداءً من ٢٠١٢/١/١م.

أعضاء مجالس إدارات الشركات المُدرجة وتصنيفاتها

أوضحت المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات الشروط الواجبة في ما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة، ومنها:

١- أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على أن لايقل عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر.

٢- أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين.

٣- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر.

ويُقصد بالعضو غير التنفيذي والعضو المستقل كما نصت عليه اللائحة ما يلي:

العضو غير التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة، أو لا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها.

العضو المستقل: عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع بالاستقلالية التامة. ومما ينافي الاستقلالية على سبيل المثال لا الحصر أي من الآتي:

١- أن يكون مالكاً لما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.

٢- أن يكون ممثلاً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته خمسة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها.

٣- أن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.

٤- أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى بأي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.

٥- أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى بأي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في أي شركة من مجموعتها.

٦- أن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.

٧- أن يكون موظفاً خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة او بأي شركة من مجموعتها كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين، أو أن يكون مالكاً لحصص سيطرة لدى أي من تلك الأطراف خلال العامين الماضيين.

ويعرض الجدول (٣٢) عدد مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات عن عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م[١٦]، ويمكن إيجاز أهم ملامحه في الآتي:

- شكّلت مقاعد "الأعضاء غير التنفيذيين" في عام ٢٠١٠م النسبة الكبرى من عدد مقاعد مجالس إدارات الشركات المُدرجة بنسبة ٤٩.٦٪.
- انخفض إجمالي عدد مقاعد "الأعضاء المستقلون" عام ٢٠١٠م بنسبة ٢٣.٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٠٩م.

١٦- سنوات المقارنة المشار إليها هي وفقاً للمتوفر من البيانات.

جدول (٣٢): عدد مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات عن نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م

صفة العضوية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠١٠م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
الأعضاء غير التنفيذيين	٣٥٦	٣٢,١٪	٥٩٨	٤٩,٦٪	٦٨,٠٪
الأعضاء المستقلون	٦٠٦	٥٤,٧٪	٤٦٥	٣٨,٦٪	-٢٣,٣٪
الأعضاء التنفيذيون	١٤٦	١٣,٢٪	١٤٢	١١,٨٪	-٢,٧٪
الإجمالي	١١٠٨	١٠٠٪	١٢٠٥	١٠٠٪	٨,٨٪

الرسم البياني (٢٥): عدد مقاعد مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات عن نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م

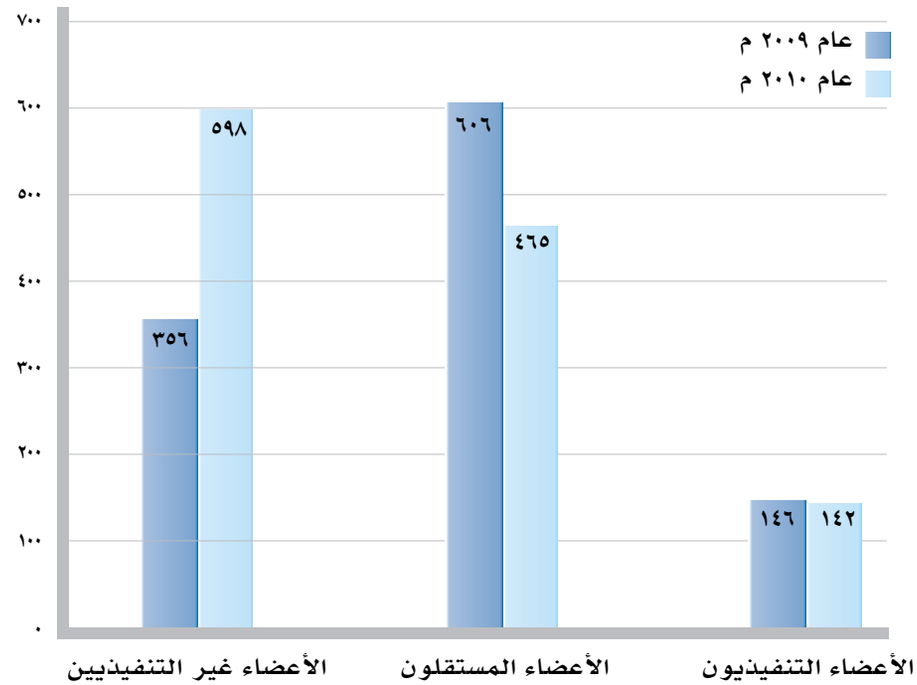

اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة

أرشدت لائحة حوكمة الشركات في مادتها السادسة عشرة أعضاء مجالس الإدارة إلى عدة أمور من بينها: تخصيص وقت كافٍ للاضطلاع بمسؤولياتهم، بما في ذلك التحضير لاجتماعات المجلس واللجان الدائمة والمؤقتة، والحرص على حضورها، وأن تُعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة بدعوة من الرئيس، وعلى رئيس مجلس الإدارة التشاور مع الأعضاء الآخرين والرئيس التنفيذي عند إعداد جدول محدد للموضوعات التي ستُعرض على المجلس. ويظهر جدول (٣٣) عدد اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب القطاع كما في تقارير مجالس الإدارات في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، ويمكن تلخيص أهم ملامحه في الآتي:

- بلغ عدد اجتماعات مجالس الإدارات في الشركات المُدرجة عام ٢٠١٠م ٧١٦ اجتماعاً بمتوسط ٥ اجتماعات لكل شركة.
- جاء متوسط عدد اجتماعات شركات قطاع "الطاقة والمرافق الخدمية" في المرتبة الأولى عام ٢٠١٠م للعام الثاني على التوالي إذ بلغ ٩ اجتماعات لكل شركة.
- بلغ متوسط عدد اجتماعات شركات قطاع "التأمين" (الأكبر من حيث عدد الشركات) ٥ اجتماعات لكل شركة بنهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م.

جدول (٣٣): عدد اجتماعات مجالس الإدارة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب القطاع كما في تقارير مجالس الإدارات في نهاية عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م

القطاع	عام ٢٠٠٩م			عام ٢٠١٠م		
	عدد الاجتماعات	عدد الشركات[١٧]	متوسط عدد الاجتماعات لكل شركة	عدد الاجتماعات	عدد الشركات[١٨]	متوسط عدد الاجتماعات لكل شركة
المصارف والخدمات المالية	٥٧	١١	٥	٥٦	١١	٥
الصناعات البتروكيماوية	٥٩	١٤	٤	٥٦	١٤	٤
الإسمنت	٤٢	٨	٥	٤١	٩	٥
التجزئة	٣٤	٩	٤	٣٠	٩	٣
الطاقة والمرافق الخدمية	١٨	٢	٩	١٨	٢	٩
الزراعة والصناعات الغذائية	٨١	١٤	٦	٨٥	١٤	٦
الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠	٤	٥	٢٩	٤	٧
التأمين	٩٦	٢١	٥	١٤٥	٣٠	٥
شركات الاستثمار المتعدد	٣٤	٧	٥	٤٠	٧	٦
الاستثمار الصناعي	٦٠	١٢	٥	٦٦	١٣	٥
التشييد والبناء	٦٧	١٣	٥	٧٠	١٤	٥
التطوير العقاري	٣٩	٧	٦	٣٢	٧	٥
النقل	٢١	٤	٥	٢٧	٤	٧
الفنادق والسياحة	١٢	٢	٦	٩	٢	٥
الإعلام والنشر	١١	٣	٤	١٢	٣	٤
الإجمالي	٦٥١	١٣١	-	٧١٦	١٤٣	-

[١٧]- لم تضمن ٦ شركات في مراجعة مدى الالتزام في تقرير مجلس الإدارة لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات، وقد ضُمِّنت شركتان أُدرجتا في الرابع الأول من العام ٢٠١٠م.

[١٨]- لم تضمن ٣ شركات في مراجعة مدى الالتزام في تقرير مجلس الإدارة لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات.

اللجان الرئيسة المنبثقة من مجلس الإدارة

- لجان المراجعة

أُدخلت المادة الرابعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات في ٢٠٠٩/١/١م حيز الإلزام، وتقضي بوجوب قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للمراجعة وإصدار قواعد اختيارها وأسلوب عملها وتحديد ما يتعلق بها من مهام ومسؤوليات، وقد نصت المادة أيضاً على أن تكون هذه اللجنة مشكلة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وأن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية. ويعرض الجدول (٣٤) عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية عن عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، ويمكن إيجاز أهم ملامحه في ما يلي:

- ارتفع عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المُدرجة عام ٢٠١٠م بنسبة ١٢,٩٪إلى نحو ٤٧٣ مقعداً مقارنةً بعام ٢٠٠٩م.
- جاءت المقاعد الخاصة بالأعضاء " خارج مجلس الإدارة " في المرتبة الأولى من حيث العدد عام ٢٠١٠م، تلتها المقاعد الخاصة بالأعضاء "المستقلين"، وأخيراً المقاعد الخاصة بالأعضاء " غير التنفيذيين " وبنسب ٣٨,٧٪ و٣٨,٣٪ و٢٣,٠٪ على الترتيب.
- ارتفع عدد المقاعد الخاصة بالأعضاء "غير التنفيذيين" عام ٢٠١٠م بنسبة ٤٧,٣٪ مقارنةً بعام ٢٠٠٩م.

جدول (٣٤): عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات عن عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م

صفة العضوية	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠١٠م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
غير تنفيذي	٧٤	١٧,٧٪	١٠٩	٢٣,٠٪	٤٧,٣٪
مستقل	١٨١	٤٣,٢٪	١٨١	٣٨,٣٪	٠,٠٪
خارج مجلس الإدارة	١٦٤	٣٩,١٪	١٨٣	٣٨,٧٪	١١,٦٪
الإجمالي	٤١٩	١٠٠٪	٤٧٣	١٠٠٪	١٢,٩٪

الرسم البياني (٢٦): عدد مقاعد لجان المراجعة في الشركات المُدرجة مصنفةً بحسب صفة العضوية كما في تقارير مجالس الإدارات عن عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م

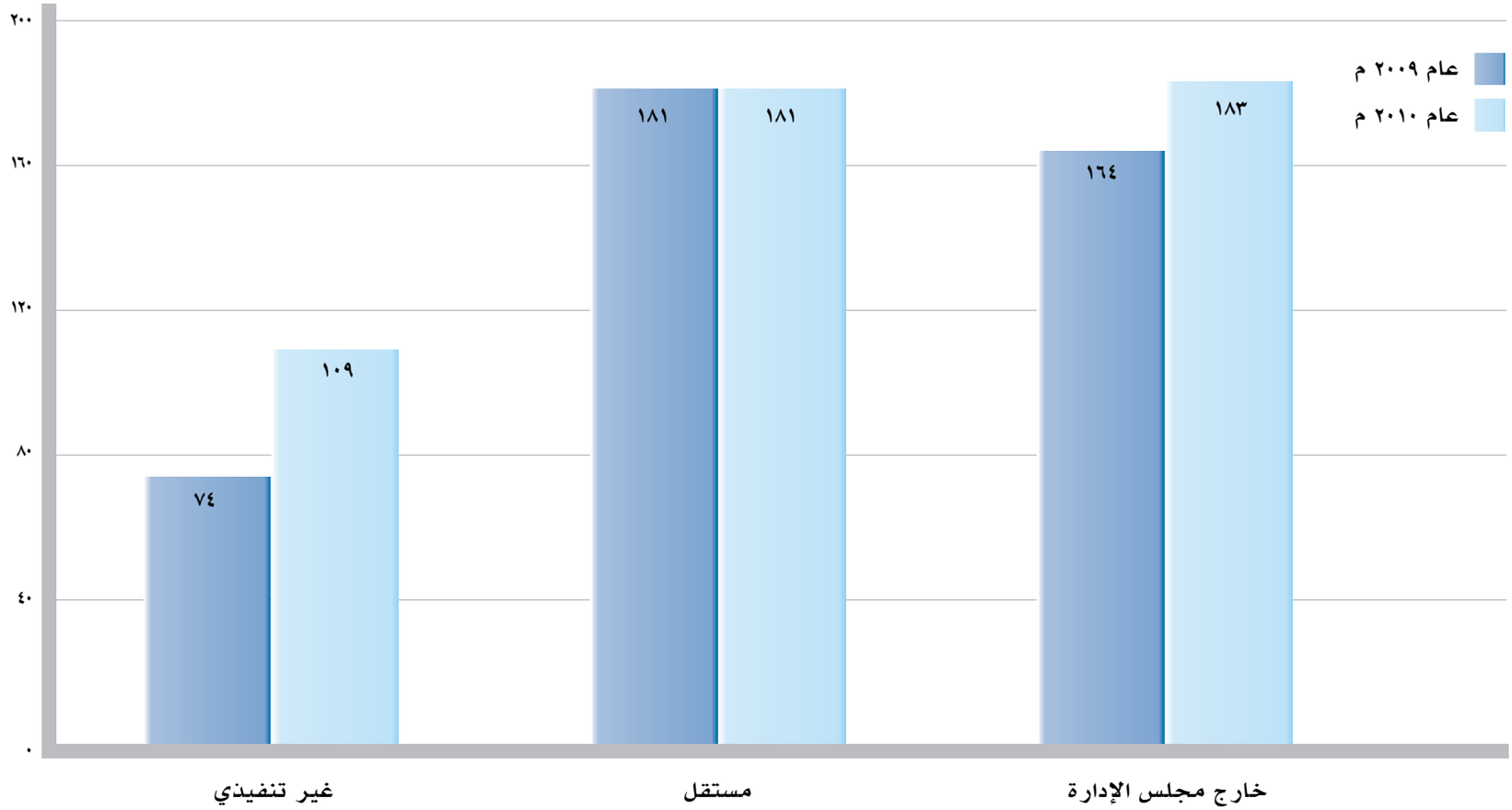

- لجان الترشيحات والمكافآت

ألزمت هيئة السوق المالية الشركات المُدرجة بالمادة الخامسة عشرة المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت ابتداءً من ٢٠١١/١/١م وذلك بموجب قرار المجلس رقم (١-١٠-٢٠١٠) وتاريخ ٢٠١٠/٣/١٦م. ويعرض جدول (٣٥) عدد الشركات التي لديها لجان ترشيحات ومكافآت كما في تقارير مجالس الإدارات عن عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، حيث التزمت الشركات التي روجعت تقارير مجالس إداراتها توفير لجان ترشيحات ومكافآت وبلغ عددها ١٤٣ شركة.

جدول (٣٥): الشركات المُدرجة التي لديها لجان ترشيحات ومكافآت كما في تقارير مجالس الإدارات عن عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م

العنصر	عام ٢٠٠٩م		عام ٢٠١٠م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد[١٩]	النسبة من الإجمالي (٪)
شركات لديها لجنة ترشيحات ومكافآت	٩٥	٪٧٢,٥	١٤٣	٪١٠٠,٠
شركات ليس لديها لجنة ترشيحات ومكافآت	٣٦	٪٢٧,٥	٠	٪٠,٠
الإجمالي	١٣١	٪١٠٠	١٤٣	٪١٠٠

تطوير مستوى الالتزام لحوكمة الشركات

استمراراً لجهود الهيئة في تطوير مستوى الالتزام لحوكمة الشركات لدى الشركات المُدرجة في السوق المالية، نفذت الهيئة الآتي:

١- إقامة عدد من حلقات العمل لتوعية الشركات المدرجة في السوق المالية

حرصاً من الهيئة على إرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتطوير المعايير والمبادئ ذات العلاقة وانطلاقاً من إستراتيجيتها الرامية إلى رفع مستوى الوعي لدى الشركات المدرجة بأهمية الإعداد الأمثل لتقرير مجلس الإدارة، عقدت الهيئة عدة حلقات عمل للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) موزعة على المدن الرئيسة داخل المملكة، وذلك تحت عنوان "إعداد تقرير مجلس الإدارة وإكمال النماذج ذات العلاقة بقواعد حوكمة الشركات". ويعرض الجدول (٣٦) عدد حلقات العمل هذه مصنفةً بحسب مكان عقد حلقة العمل وعدد الشركات المُدرجة المشاركة في الحلقات في عام ٢٠١١م حيث أُعد خلاله خمس حلقات عمل في ثلاث مدن/محافظات في المملكة، وبلغ عدد الشركات المساهمة المُدرجة المشاركة في هذه الحلقات ١٤٨ شركة.

[١٩]- لم تضمن ٣ شركات في مراجعة مدى الالتزام في تقرير مجلس الإدارة بتكوين لجان ترشيحات ومكافآت.

جدول (٣٦): عدد حلقات العمل التي عقدتها الهيئة بعنوان " إعداد تقرير مجلس الإدارة وإكمال النماذج ذات العلاقة بقواعد حوكمة الشركات "مصنفةً بحسب مكان عقد حلقة العمل وعدد الشركات المُدرجة المشاركة في الحلقات عام ٢٠١١م

المدينة	عدد حلقات العمل	عدد الشركات المُدرجة المشاركة في الحلقات
الرياض	٢	٧٩
جدة	٢	٣٨
الدمام	١	٣١
الإجمالي	٥	١٤٨

رسم بياني (٢٧): عدد حلقات العمل التي عقدتها الهيئة بعنوان "إعداد تقرير مجلس الإدارة وإكمال النماذج ذات العلاقة بقواعد حوكمة الشركات " مصنفةً بحسب مكان عقد حلقة العمل وعدد الشركات المُدرجة المشاركة في الحلقات عام ٢٠١١م

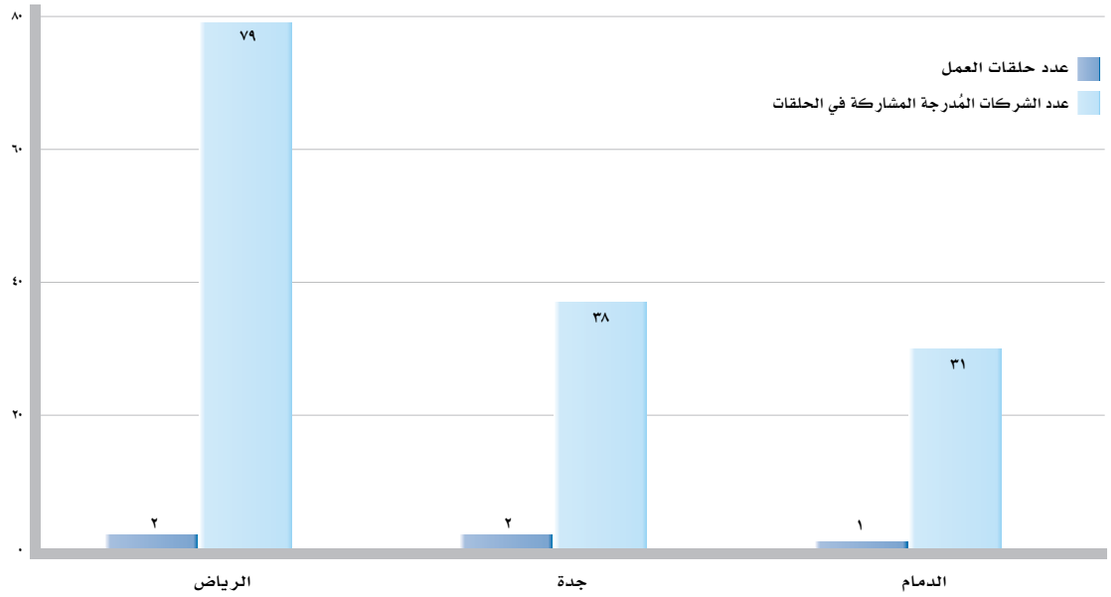

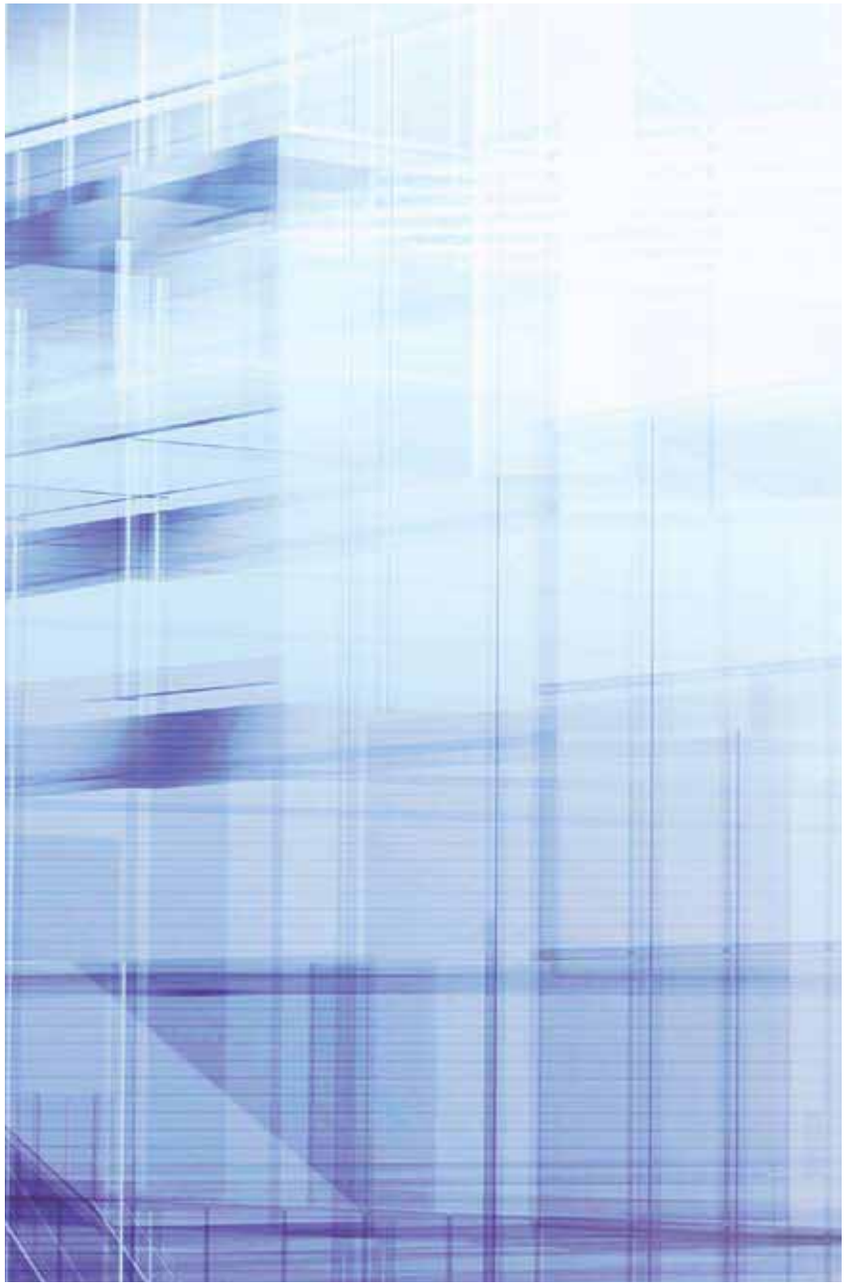

كذلك نظمت الهيئة في عام ٢٠١١م حلقة عمل حول فاعلية أعضاء مجلس الإدارة من ممثلي الصناديق والمؤسسات العامة المساهمة في الشركات المدرجة في السوق المالية (تداول) بالتعاون مع معهد أعضاء مجالس الإدارة الخليجي (GCC_BDI) وبمشاركة متحدثين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومن هيئة السوق المالية. وتضمنت هذه الحلقات محاور رئيسة تتعلق بإرساء أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات وتعزيز نظم الحوكمة في الشركات المدرجة وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية خاصة ما يتعلق منها بالشركات التي تشترك الحكومات في ملكيتها بهدف رفع وعي أعضاء مجالس الإدارة للقيام بمهامهم ورفع مستوى مشاركتهم في مجالس الإدارة. وقد عُقدت حلقة عمل عن "عضوية مجالس الإدارة الفعّالة" عام ٢٠١١م في مدينة الرياض، وبلغ عدد المشاركين ٢٦ مشاركاً من ممثلي الصناديق والمؤسسات العامة في الشركات المدرجة.

٢- تطوير دليل توعوي بعنوان "دليل المساهم في الجمعيات العامة"

يهدف هذ الدليل إلى تفعيل دور المساهمين في الجمعيات العامة وزيادة وعيهم بمبادئ حوكمة الشركات وتحقيق التفاعل الإيجابي بين المساهمين والشركات المساهمة بما يخدم المصلحة العامة.

٧/١/٢ المخالفات وشكاوى المستثمرين

حرصاً من الهيئة على حماية المستثمرين في السوق المالية من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة التي قد تنطوي على احتيال أو غش أو تدليس أو تلاعب، تقوم الهيئة بعمل الآتي:

- تستقبل شكاوى المستثمرين.
- تُتابع مخالفات نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- تُحقق في حالات المخالفات المشتبه فيها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.
- تقوم بالادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تلك المخالفات.
- تُتابع تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة وعن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

شكاوى المستثمرين

قنوات استقبال الشكاوى

تستقبل الهيئة شكاوى المستثمرين عبر عدة قنوات منها:

- مقر الهيئة عبر إدارة شكاوى المستثمرين.
- موقع الهيئة الإلكتروني.
- فاكس الهيئة وبريدها.

وتقوم الهيئة بدراسة كل شكوى على حدة ومراجعتها والتأكد من أن الهيئة هي الجهة المخولة النظر فيها.

تصنيف الشكاوى

تُصنّف الهيئة الشكاوى التي تتسلمها إلى أنواع عدة بحسب طبيعتها وآلية التعامل معها. ويوضح الجدول (٣٧) عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويمكن إيجاز أهم تطوراته في الآتي:

- انخفاض إجمالي عدد الشكاوى عام ٢٠١١م بنسبه ٢٣,٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتصل إلى ٣١١ شكوى.
- انخفاض الشكاوى المتعلقة "بالمضاربين" عام ٢٠١١م بنسبة ٧٨,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- ارتفاع الشكاوى المتعلقة "بإدارة المحافظ" عام ٢٠١١م بنسبة ١٠٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتصل إلى ٣٢ شكوى.
- احتلت الشكاوى المتعلقة " بعمليات التنفيذ " النسبة الكبرى من إجمالي الشكاوى المستلمة عند ٢٤,٤٪ إذ بلغت ٧٦ شكوى عام ٢٠١١م.

الجدول (٣٧): عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

م	نوع الشكوى	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
		العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
١	المحافظ الاستثمارية	٧١	٪١٧,٥	٥٨	٪١٨,٦	٪١٨,٣-
٢	التسهيلات	١٣	٪٣,٢	٥	٪١,٦	٪٦١,٥-
٣	إدارة محافظ	١٦	٪٤,٠	٣٢	٪١٠,٣	٪١٠٠,٠
٤	أرباح الشركات	٢٦	٪٦,٤	١٣	٪٤,٢	٪٥٠,٠-
٥	اكتتابات	٣٦	٪٨,٩	٣٥	٪١١,٣	٪٢,٨-
٦	عمليات التنفيذ	٩١	٪٢٢,٥	٧٦	٪٢٤,٤	٪١٦,٥-
٧	المضاربون	٥٧	٪١٤,١	١٢	٪٣,٩	٪٧٨,٩-
٨	صناديق استثمارية	٣٢	٪٧,٩	٢٠	٪٦,٤	٪٣٧,٥-
٩	شكاوى أخرى[٢٠]	٦٣	٪١٥,٦	٦٠	٪١٩,٣	٪٤,٨-
	الإجمالي	٤٠٥	٪١٠٠	٣١١	٪١٠٠	٪٢٣,٢-

٢٠- تتضمن الخدمات وشهادات الأسهم والاستفسار والملاحظات التي تخص السوق المالية أو القرارات الصادرة عن اللجان وشكاوى عدم الاختصاص للهيئة أو الإدارة.

الرسم البياني (٢٨): عدد الشكاوى التي تسلمتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

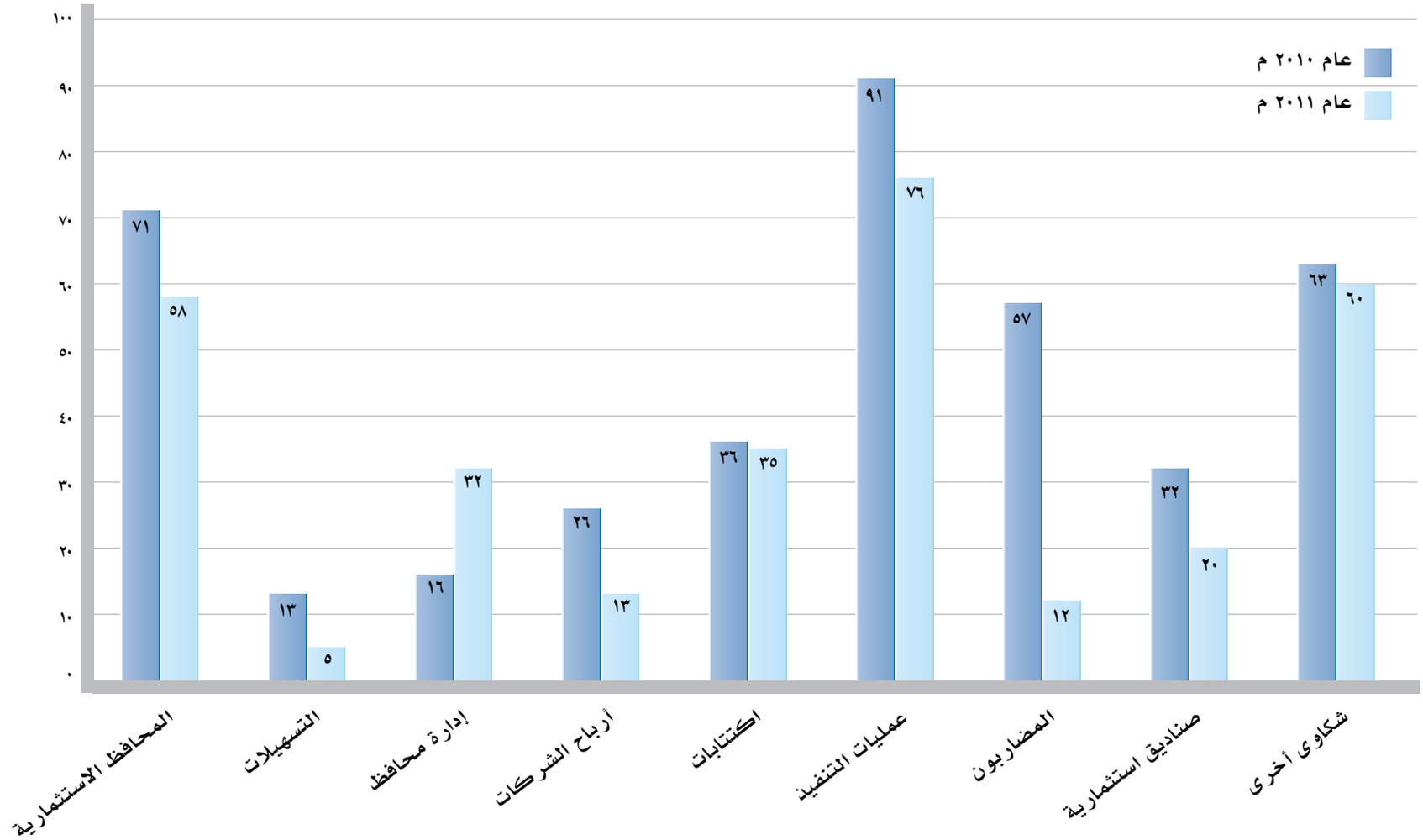

معالجة شكاوى المستثمرين

وفقاً للفقرة (هـ) من المادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية التي تنص على " لا يجوز إيداع أي شكوى أو صحيفة دعوى لدى اللجنة ما لم يتم إيداعها أولاً لدى الهيئة، وما لم يمض على ذلك مدة تسعين يوماً من تاريخ إيداعها، إلا إذا أخطرت الهيئة مقدم الشكوى أو الدعوى بجواز الإيداع لدى اللجنة قبل انقضاء هذه المدة "، تعالج الهيئة شكاوى المستثمرين، وفي حالة تعذر الوصول إلى تسوية ودية بين أطراف النزاع، ومضي تسعين يوماً من تاريخ إيداع الشكوى يُعطى الشاكي إشعاراً، وبهذا يحق للشاكي رفع دعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية للنظر فيها، وطبقاً لذلك تصدر الهيئة إشعارات أو إخطارات للمشتكين في حالة عدم تسوية الشكوى بين الأطراف ذات العلاقة، ويمكن تعريف الإشعار والإخطار على النحو التالي:

الإشعار: إيصال يُسلّم إلى الشاكي بعد مرور تسعين يوماً من إيداع الشكوى لدى الهيئة لكي يتمكن من رفع دعواه لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

الإخطار: إيصال يسمح للشاكي برفع الدعوى لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية قبل مضي فترة التسعين يوماً من إيداع الشكوى.

ويوضح الجدولان (٣٨) و(٣٩)حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة وكذلك الإخطارات/ الإشعارات التي أعدتها الهيئة لبعض مقدمي الشكاوى في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، وتتلخص أهم ملامحهما في الآتي:

- سُويت ١٦٩ شكوى في نهاية عام ٢٠١١م من بين ٣١١ شكوى بنسبة إنجاز بلغت ٥٤,٣٪ من إجمالي الشكاوى.
- لا تزال ٦٤ شكوى تحت الدراسة في نهاية عام ٢٠١١م، وتشكل نسبة ٢٠,٦٪ من إجمالي الشكاوى.
- زادت نسبة تسلم مقدمي الشكاوى للإخطارات/الإشعارات التي أعدتها الهيئة بنهاية عام ٢٠١١م بنسبة ٦٢,٨٪ من إجمالي الإخطارات/ الإشعارات التي أعدتها الهيئة.

الجدول (٣٨): حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

حال الشكوى	في نهاية عام ٢٠١٠م		في نهاية عام ٢٠١١م[٢١]	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
تحت الدراسة	٦٤	١٥,٨٪	٦٤	٢٠,٦٪
سُوّيت	٢١٥	٥٣,١٪	١٦٩	٥٤,٣٪
إعداد إخطارات / إشعارات	١٢٦	٣١,١٪	٧٨	٢٥,١٪
الإجمالي	٤٠٥	١٠٠٪	٣١١	١٠٠٪

[٢١]- جميع القضايا التي كانت تحت الدراسة عام ٢٠١٠ انتهي منها عام ٢٠١٠م، إذ سويت ٣٨ قضية وأعد ٢٦ إشعاراً / إخطاراً.

الرسم البياني (٢٩): نسب حالات الشكاوى التي تسلمتها الهيئة في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

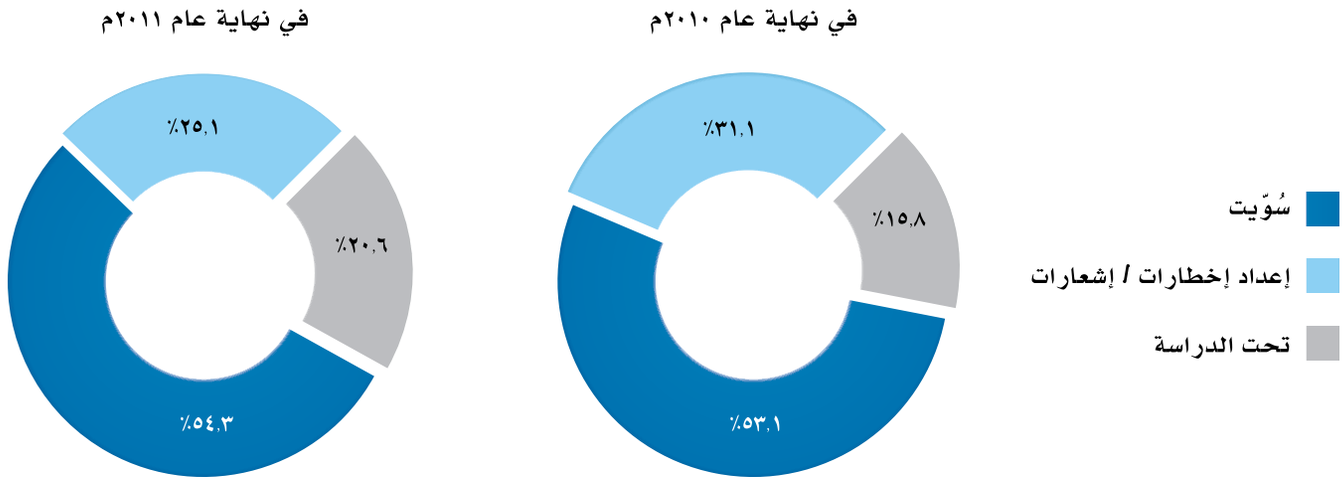

الجدول (٣٩): عدد حالات الإخطارات/ الإشعارات التي أعدتها الهيئة لمقدمي الشكاوى في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

حالة الإخطارات/الإشعارات	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)
تسلمها مقدمو الشكاوى	٦٩	٪٥٤,٨	٤٩	٪٦٢,٨
لم يتسلمها مقدمو الشكاوى	٥٧	٪٤٥,٢	٢٩	٪٣٧,٢
الإجمالي	١٢٦	٪١٠٠	٧٨	٪١٠٠

الرسم البياني (٣٠): عدد حالات الإخطارات/ الإشعارات التي أعدتها الهيئة لمقدمي الشكاوى في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

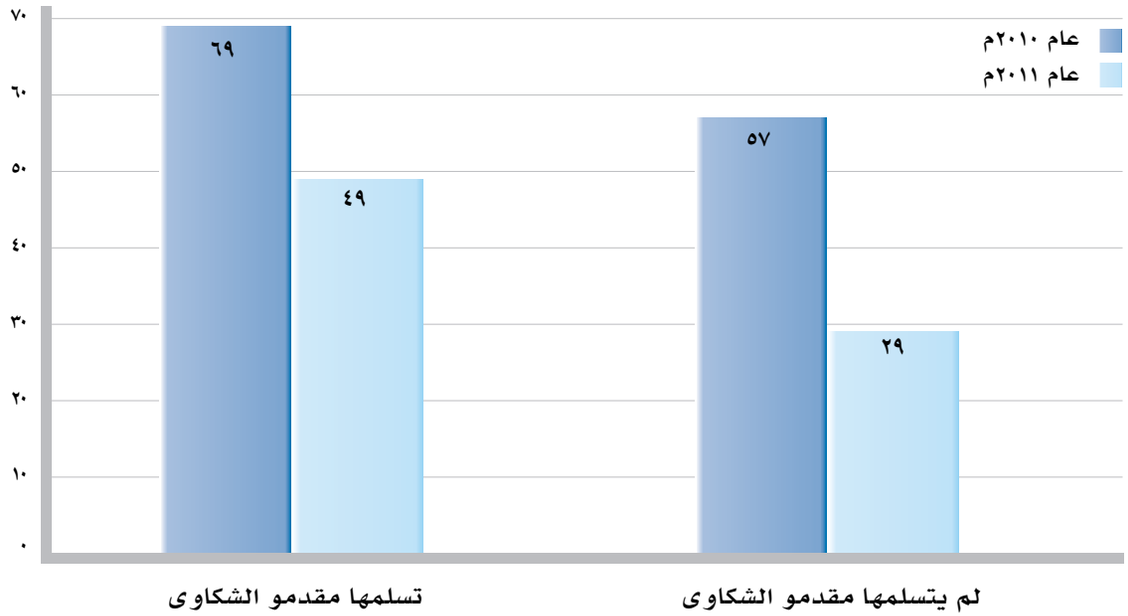

التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية

نصت الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية على الآتي: "لأغراض إجراء جميع التحقيقات التي يرى المجلس ضرورتها لتطبيق أحكام هذا النظام واللوائح والقواعد الصادرة طبقاً لأحكامه، يتمتع أعضاء الهيئة وموظفوها الذين يحددهم المجلس بصلاحية استدعاء الشهود، وأخذ الأدلة، وطلب تقديم أي سجلات، أو أوراق أو أي وثائق أخرى قد تراها الهيئة ذات صلة أو مهمة لتحقيقها. ويجوز للهيئة التفتيش على السجلات وغيرها من المستندات أياً كان حائزها، لتقرر ما إذا كان الشخص المعني قد خالف أو يوشك أن يخالف أحكام هذا النظام، أو اللوائح التنفيذية، أو القواعد الصادرة عن الهيئة"، لذا تجري الهيئة التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية من خلال مراحل تتلخص في الآتي:

١- إجراءات التحري وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة التحقيق.

٢- تحليل البيانات وفحص الأدلة.

٣- استدعاء واستجواب المخالفين بعد الحصول على الموافقة بهذا الشأن.

ويعرض الجدول (٤٠) عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويُمكن إيجاز أهم مؤشراته في الآتي:

- ارتفعت قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية بنهاية عام ٢٠١١م بنسبة ١٣.٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م لتصل إلى ٢٨٨ قضية.
- أُنهي التحقيق بنهاية عام ٢٠١١م في ٢٢٧ قضية، بنسبة ٧٨.٨٪ من إجمالي عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية.

الجدول (٤٠): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

م	مرحلة التحقيق	نهاية عام ٢٠١٠م		نهاية عام ٢٠١١م	
		العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
١	تحت الدراسة	٢٩	٪١١,٥	٢٢	٪٧,٦
٢	الاستدعاء والاستجواب	١٧	٪٦,٧	١٥	٪٥,٢
٣	التحقيق النهائي	٢٣	٪٩,١	٢٤	٪٨,٣
٤	أُنهي التحقيق	١٨٤	٪٧٢,٧	٢٢٧	٪٧٨,٨
	الإجمالي	٢٥٣	٪١٠٠	٢٨٨	٪١٠٠

الرسم البياني (٣١): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

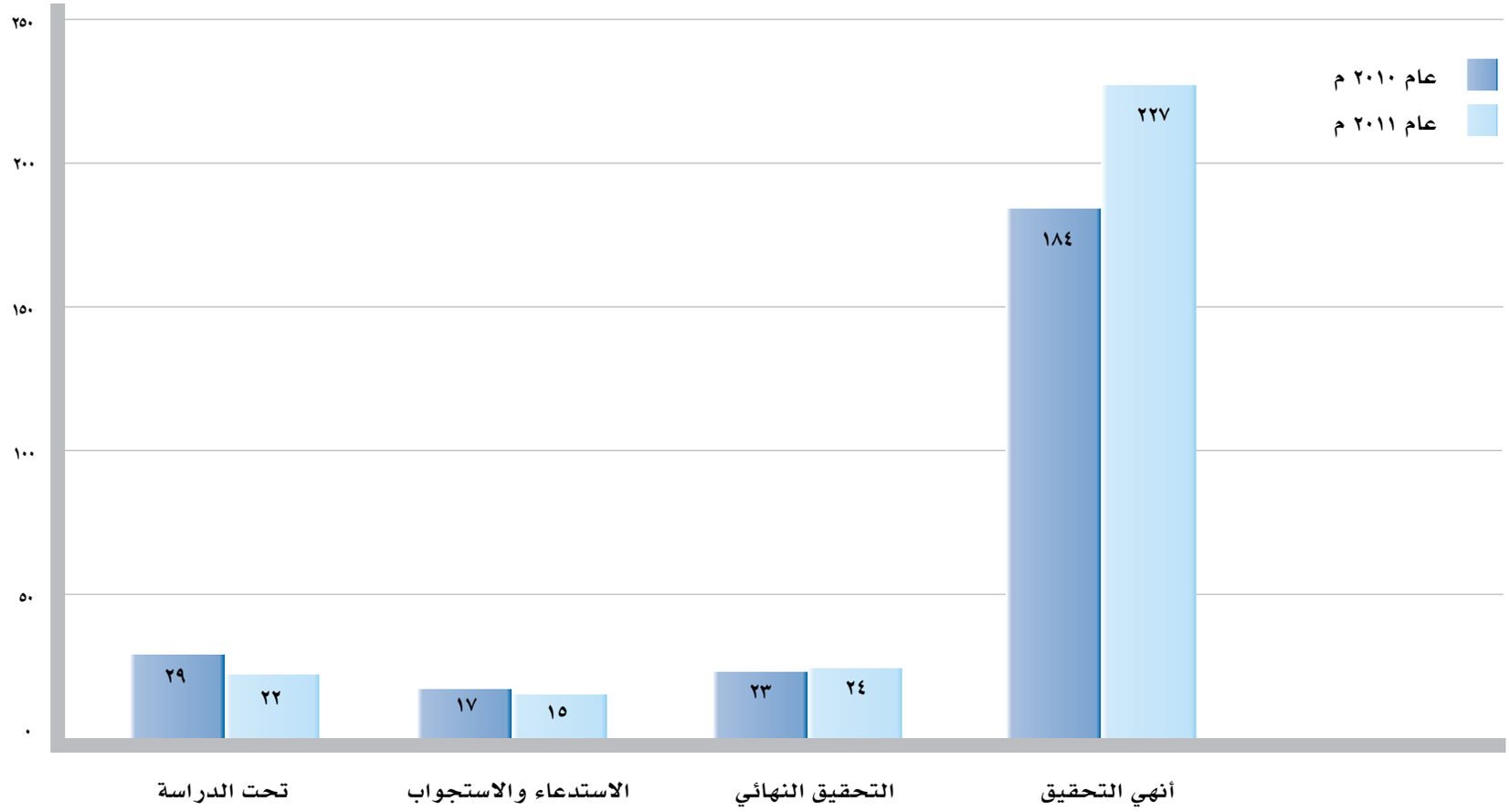

قضايا التحقيق الواردة والمنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية

أُنهيت كما في الجدول (٤١) جميع الإجراءات النظامية لـ ٣٠٣ قضية بنهاية عام٢٠١١م، بارتفاع نسبته ٣٧.٧٪ عن عام ٢٠١٠م.

الجدول (٤١): عدد قضايا التحقيق الواردة والمنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	نهاية عام ٢٠١٠م	نهاية عام ٢٠١١م	
قضايا التحقيق الواردة	٢٥٣	٢٨٨	٪١٣.٨
قضايا التحقيق المنتهية	[٢٢]٢٢٠	[٢٣]٣٠٣	٪٣٧.٧

٢٢- تشمل قضايا تخص أعواماً سابقة.

٢٣- تشمل قضايا تخص أعواماً سابقة.

الرسم البياني (٣٢): عدد قضايا التحقيق الواردة والمنتهية للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

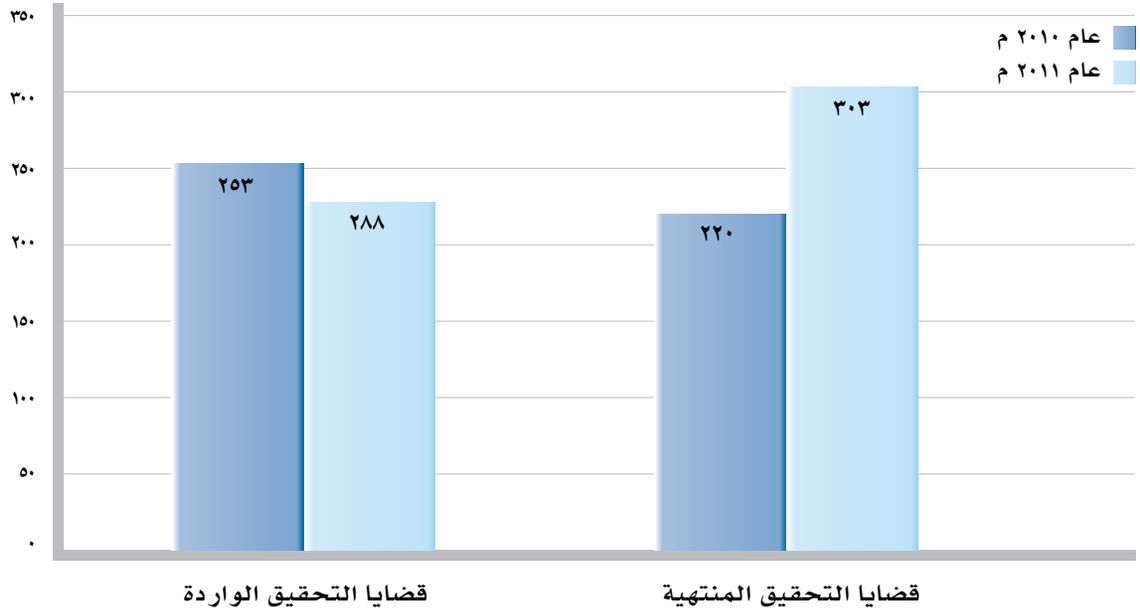

تصنيفات قضايا مخالفات نظام السوق المالية

قضايا مخالفات نظام السوق المالية الواردة

يعرض الجدول (٤٢) عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة كما في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، وأبرز ملامحه هي:

- احتلت قضايا التحقيق المتعلقة بـ " مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة " المرتبة الأولى بـ ٦٧ قضية بنهاية عام ٢٠١١م، وبنسبة ٢٣.٣٪ من إجمالي القضايا، في المقابل أتت قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية " و " مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج" في المرتبة الأخيرة بواقع مخالفة واحدة لكل منهما.
- ارتفعت قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية " حتى نهاية عام ٢٠١١م إلى ٣٥ قضية بنسبة ٤٠٠.٠٪ عن عام ٢٠١٠م.
- انخفضت قضايا التحقيق المتعلقة بـ " مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج " بنهاية عام ٢٠١١م إلى قضية واحدة بنسبة ٨٧.٥٪ عن عام ٢٠١٠م.
- ارتفعت قضايا التحقيق المتعلقة بـ " مخالفة تملك / تصرف نسب من دون إشعار الهيئة " حتى نهاية عام ٢٠١١م إلى ١٠ قضايا بنسبة ٢٣٣.٣٪ عن عام ٢٠١٠م.

الجدول (٤٢): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

النوع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٣٨	٪١٥,٠	٣٠	٪١٠,٤	٪٢١,١-
مخالفة إفصاح	٦٧	٪٢٦,٥	٦٣	٪٢١,٩	٪٦,٠-
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	٣	٪١,٢	٦	٪٢,١	٪١٠٠,٠
مخالفة الأشخاص المرخص لهم	٥٤	٪٢١,٣	٢٣	٪٨,٠	٪٥٧,٤-
مخالفة تملك / تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	٣	٪١,٢	١٠	٪٣,٥	٪٢٣٣,٣
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٣٩	٪١٥,٤	٦٧	٪٢٣,٣	٪٧١,٨
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٠	٠	٢	٪٠,٧	-
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	٢	٪٠,٨	١	٪٠,٣	٪٥٠,٠-
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	٨	٪٣,٢	١	٪٠,٣	٪٨٧,٥-
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	١٧	٪٦,٧	١٥	٪٥,٢	٪١١,٨-
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	١٥	٪٥,٩	٣٥	٪١٢,٢	٪١٣٣,٣
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	٧	٪٢,٨	٣٥	٪١٢,٢	٪٤٠٠,٠
الإجمالي	٢٥٣	٪١٠٠	٢٨٨	٪١٠٠	٪١٣,٨

الرسم البياني (٣٣): عدد قضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة في نهاية عامي ٢٠١٠م ٢٠١١م

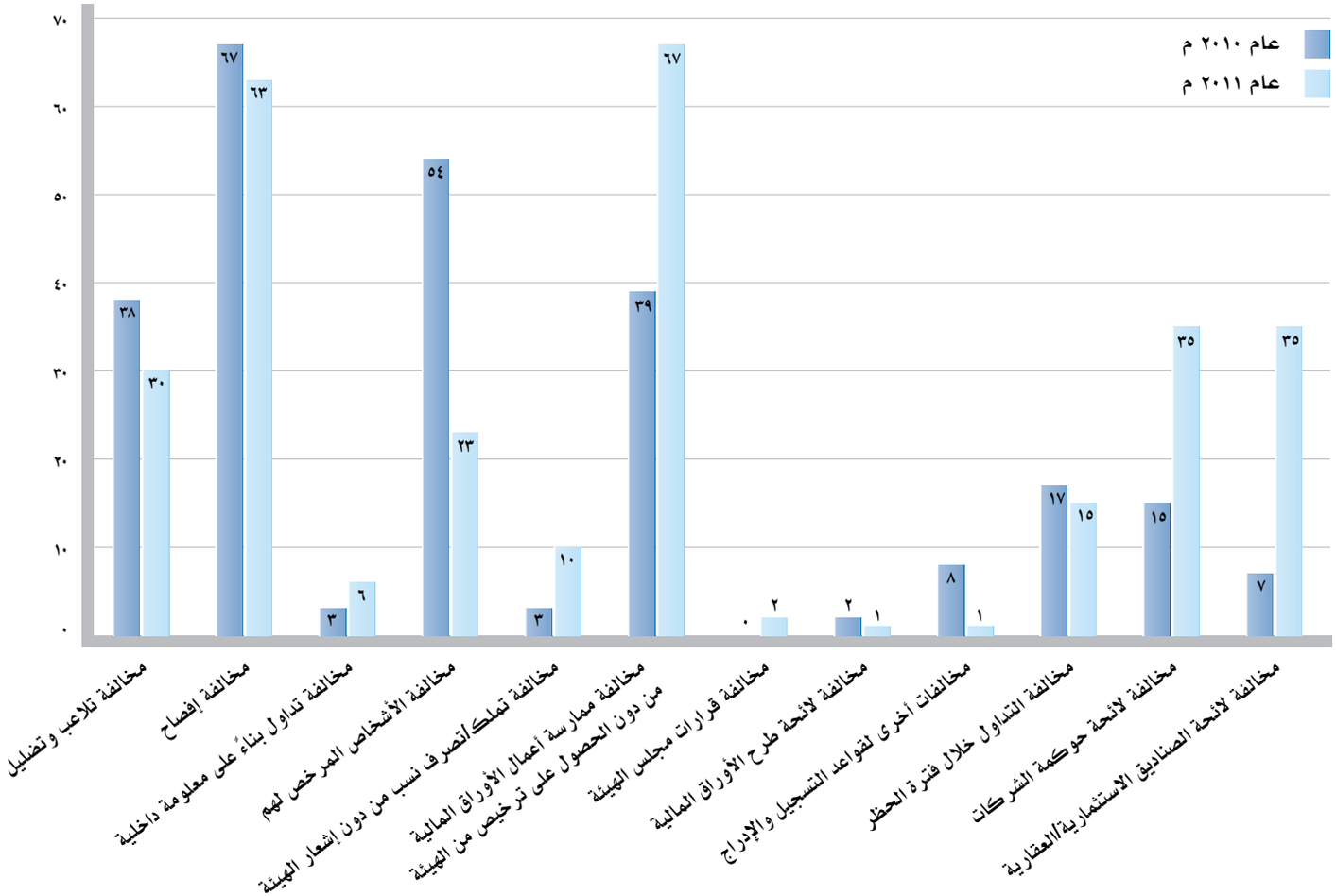

قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية بحسب نوع المخالفة

يمكن استعراض عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية التي أُنهيت مصنفةً بحسب نوع المخالفة كما في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م من خلال الجدول (٤٣)، وأبرز ملامحه تتمثل في الآتي:

- جاءت قضايا مخالفات " الإفصاح" المنتهية في المرتبة الأولى بـ ٧٣ قضية، وبنسبة ٢٤,١٪ من إجمالي المخالفات المنتهية في عام ٢٠١١م وذلك للعام الثاني على التوالي.

- ارتفعت مخالفات " لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية " المنتهية بنسبة ٢٨٥,٧٪ في عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- انخفضت القضايا المتعلقة بـ" مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج" المنتهية بنسبة ٨٧,٥٪ في عام ٢٠١١م، مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- جاءت القضايا المتعلقة بـ" مخالفة قرارات مجلس الهيئة " و " مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج " الأقل من حيث العدد بواقع قضية منتهية واحدة، وبنسبة ٠,٣٪ لكل منهما في عام ٢٠١١م.

الجدول (٤٣): عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية مصنفةً بحسب نوع المخالفة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

النوع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٤٤	٢٠,٠٪	٢٩	٩,٦٪	٣٤,١٪-
مخالفة إفصاح	٤٩	٢٢,٣٪	٧٣	٢٤,١٪	٤٩,٠٪
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	٤	١,٨٪	٤	١,٣٪	٠,٠٪
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٢٥	١١,٤٪	٤٥	١٤,٩٪	٨٠,٠٪
مخالفة تملك / تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	١٢	٥,٥٪	٤	١,٣٪	٦٦,٧٪-
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية بدون الحصول على ترخيص من الهيئة	٣٧	١٦,٨٪	٦٩	٢٢,٨٪	٨٦,٥٪
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٠	-	١	٠,٣٪	-
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	٣	١,٤٪	٢	٠,٧٪	٣٣,٣٪-
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	٨	٣,٦٪	١	٠,٣٪	٨٧,٥٪-
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	١٩	٨,٦٪	٢١	٦,٩٪	١٠,٥٪
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	١٢	٥,٥٪	٢٧	٨,٩٪	١٢٥,٠٪
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية/العقارية	٧	٣,٢٪	٢٧	٨,٩٪	٢٨٥,٧٪
الإجمالي	٢٢٠	١٠٠٪	٣٠٣	١٠٠٪	٣٧,٧٪

الرسم البياني (٣٤): عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية مصنفةً بحسب نوع المخالفة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

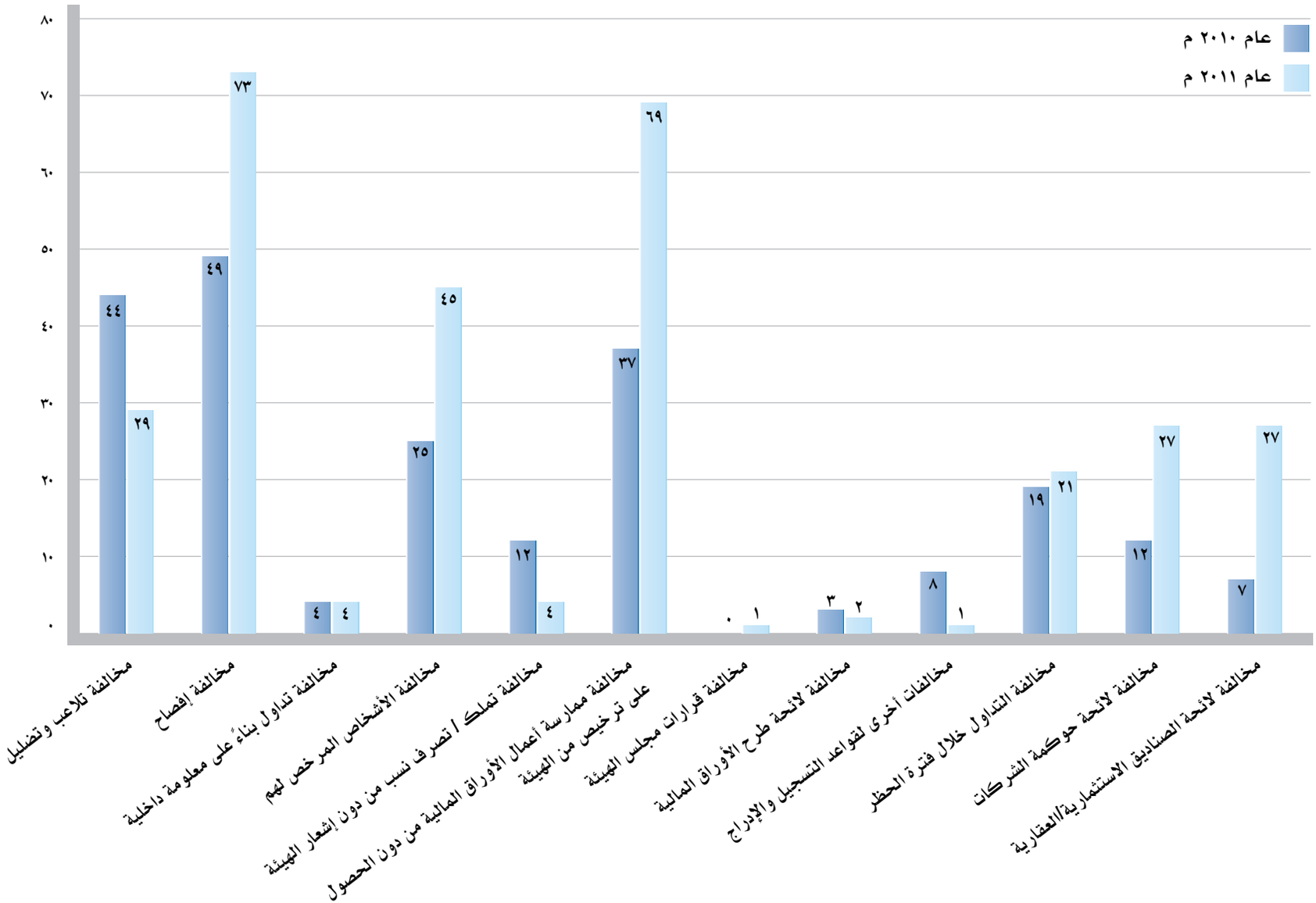

(٣) التحقيق في مخالفات نظام السوق المالية باستخدام وسائل التقنية

مواكبةً للتطور في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وحرصاً على حماية المستثمرين من أي نوع من أنواع الغش أو التضليل أو الخداع، تراقب الهيئة مواقع الإنترنت ومنتدياته ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية لرصد أي مخالفات لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وتتخذ الإجراءات النظامية لمعالجة تلك المخالفات المتمثلة في استدعاء المخالفين واستجوابهم وأخذ التعهدات النظامية عليهم بالتوقف الفوري عن ممارستها وإزالتها وعدم الإقدام على ارتكاب مثلها مستقبلاً، وفرض العقوبات والغرامات المناسبة.

مراحل التحقيق في المخالفات الإلكترونية لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية

تبدأ مراحل التحقيق في المخالفات الإلكترونية لنظام السوق المالية بإجراءات التحري وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة التحقيق ودراستها وتحليلها، ثم استدعاء واستجواب المخالفين.

ويمكن من خلال الجدول (٤٤) استعراض عدد قضايا المخالفات الإلكترونية لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، كذلك يعرض الجدول (٤٥) عدد قضايا المخالفات الإلكترونية الواردة والمنتهية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويمكن تلخيص أهم مؤشراتهما في الآتي:

- وصل إجمالي عدد قضايا المخالفات الإلكترونية الواردة عام ٢٠١١م إلى ٢٩ قضية، أُنهي منها ٢٢ قضية ولا تزال ٧ قضايا في مرحلة الاستدعاء والاستجواب.
- أُنهي التحقيق في ٢٨ قضية مع نهاية عام ٢٠١١م من إجمالي قضايا المخالفات الإلكترونية الواردة في أعوام سابقة والبالغ عددها ٤٩ قضية.

الجدول (٤٤): عدد قضايا المخالفات الإلكترونية لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية مصنفةً بحسب مرحلة التحقيق في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

م	مرحلة التحقيق	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
		العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
١	تحت الدراسة	٠	٠٫٠٪	٠	–
٢	الاستدعاء والاستجواب	٤	٢٠٫٠٪	٧	٢٤٫١٪
٣	أُنهي التحقيق	١٦	٨٠٫٠٪	٢٢	٧٥٫٩٪
	الإجمالي	٢٠	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪

الجدول (٤٥): عدد قضايا المخالفات الإلكترونية الواردة والمنتهية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

العنصر	العدد		نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م	
قضايا المخالفات الإلكترونية الواردة	٢٠	٢٩	٤٥,٠٪
قضايا المخالفات الإلكترونية المنتهية[٢٤]	٤١	٢٨	-٣١,٧٪

حالات التحقيق في المخالفات الإلكترونية المنتهية بحسب الجهة المخالفة

يعرض الجدول (٤٦) عدد حالات التحقيق في المخالفات الإلكترونية مصنفةً بحسب الجهة المخالفة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويمكن تلخيص أهم مخرجات الجدول في الآتي:

- احتلت حالات التحقيق في المخالفات الإلكترونية المتعلقة بـ "مواقع ومنتديات الإنترنت" المرتبة الأولى للعام الثاني على التوالي من حيث العدد إذ مثلت نسبة ٨١,٦٪ في عام ٢٠١١م.
- ارتفعت حالات التحقيق في المخالفات الإلكترونية المتعلقة بـ " وسائل إعلام مسموعة ومرئية " عام ٢٠١١م إلى ٤ حالات مقارنةً بحالة واحدة عام ٢٠١٠م.

[٢٤]- تشمل قضايا المخالفات الإلكترونية الواردة في أعوام سابقة.

الجدول (٤٦): عدد حالات التحقيق في المخالفات الإلكترونية مصنفةً بحسب الجهة المخالفة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

الجهة المخالفة	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة (٪)	العدد	النسبة (٪)	
مواقع الإنترنت ومنتدياته	٣٩	٪٩٠,٧	٣١	٪٨١,٦	٪٢٠,٥-
أشخاص أو مجموعات "توصيات جوال"	٣	٪٧,٠	٣	٪٧,٩	٪٠,٠
وسائل إعلام مسموعة ومرئية	١	٪٢,٣	٤	٪١٠,٥	٪٣٠٠,٠
الإجمالي	٤٣	٪١٠٠	٣٨	٪١٠٠	٪١١,٦-

الرسم البياني (٣٥): نسب حالات التحقيق في المخالفات الإلكترونية مصنفةً بحسب الجهة المخالفة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

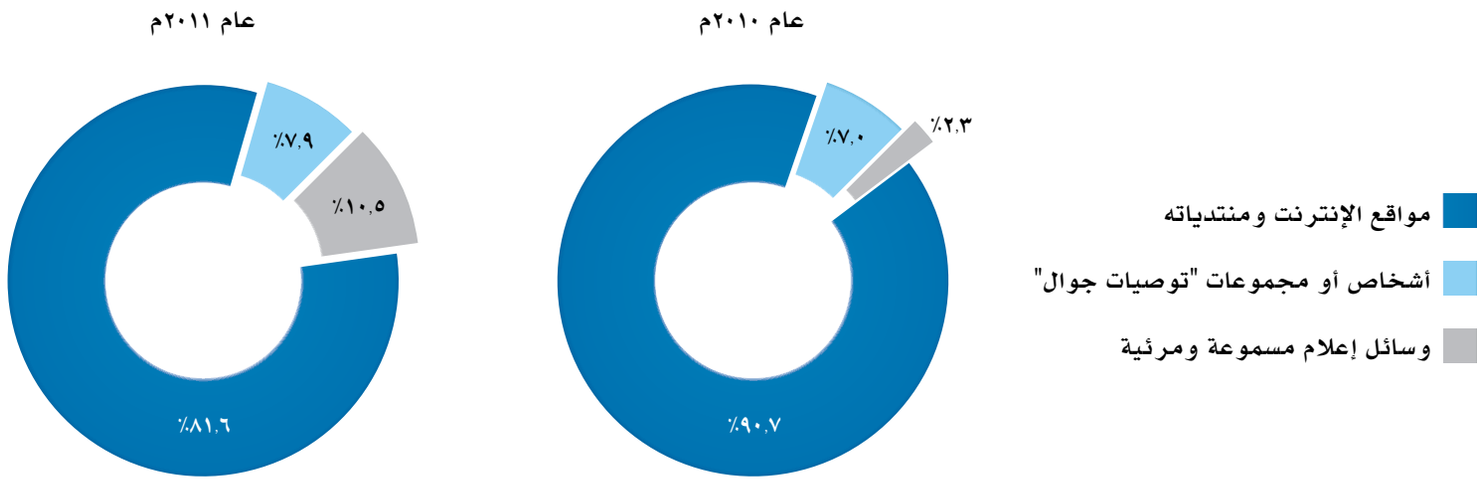

(٤) الادعاء أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

بعد التثبت من المخالفة لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية، تعد الهيئة قرارات الاتهام وترفع الدعاوى على المخالفين أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية من خلال عدة مراحل يمكن تلخيصها في الآتي:

١- دراسة القضايا وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا القائمة.

٢- التواصل مع الجهات ذات العلاقة للحصول على المعلومات التي تخدم القضايا القائمة.

٣- إصدار قرار المجلس برفع القضايا لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

٤- إعداد قرارات الاتهام للمخالفين متضمنةً الأدلة والقرائن والمستندات والبيانات المثبتة للمخالفات.

٥- حضور جلسات الدعوى والرد على المذكرات الجوابية.

٦- إعداد مذكرات الاستئناف في حالة صدور قرار مجلس الهيئة بالاستئناف.

و يعرض الجدول (٤٧) القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية وقضايا التظلم في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويمكن تلخيص أهم ملامح الجدول في الآتي:

- أُعد٢٧ قرار اتهام في عام ٢٠١١م حيال قضايا مخالفات نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مقارنةً بـ ١٠ قرارات في العام السابق[٢٥].
- ارتفعت عدد القضايا المتعلقة بـ" ممارسة أعمال نشاط الأوراق المالية من دون ترخيص " التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠١١م إلى ١٩ قضية مقارنةً بقضية واحدة عام ٢٠١٠م.

[٢٥]- بعد استبعاد قرارات قضايا التظلم من قرار الهيئة.

الجدول (٤٧): عدد القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية وقضايا التظلم في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١ م

نوع القضية	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مخالفة تلاعب وتضليل	٩	٥٠,٠٪	٦	٢١,٤٪	٣٣,٣-٪
تظلم من قرار مجلس الهيئة	٨	٤٤,٤٪	١	٣,٦٪	٨٧,٥-٪
ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	١	٥,٦٪	١٩	٦٧,٩٪	١٩٠٠,٠٪
مخالفة قواعد التسجيل والإدراج ومخالفات إفصاح	٠	٠,٠٪	١	٣,٦٪	-
مخالفة الأشخاص المرخص لهم	٠	٠,٠٪	١	٣,٦٪	-
الإجمالي	١٨	١٠٠٪	٢٨	١٠٠٪	٥٥,٦٪

الرسم البياني (٣٦): عدد القضايا التي أُعدت قرارات اتهام حيالها ورُفعت إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية وقضايا التظلم في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

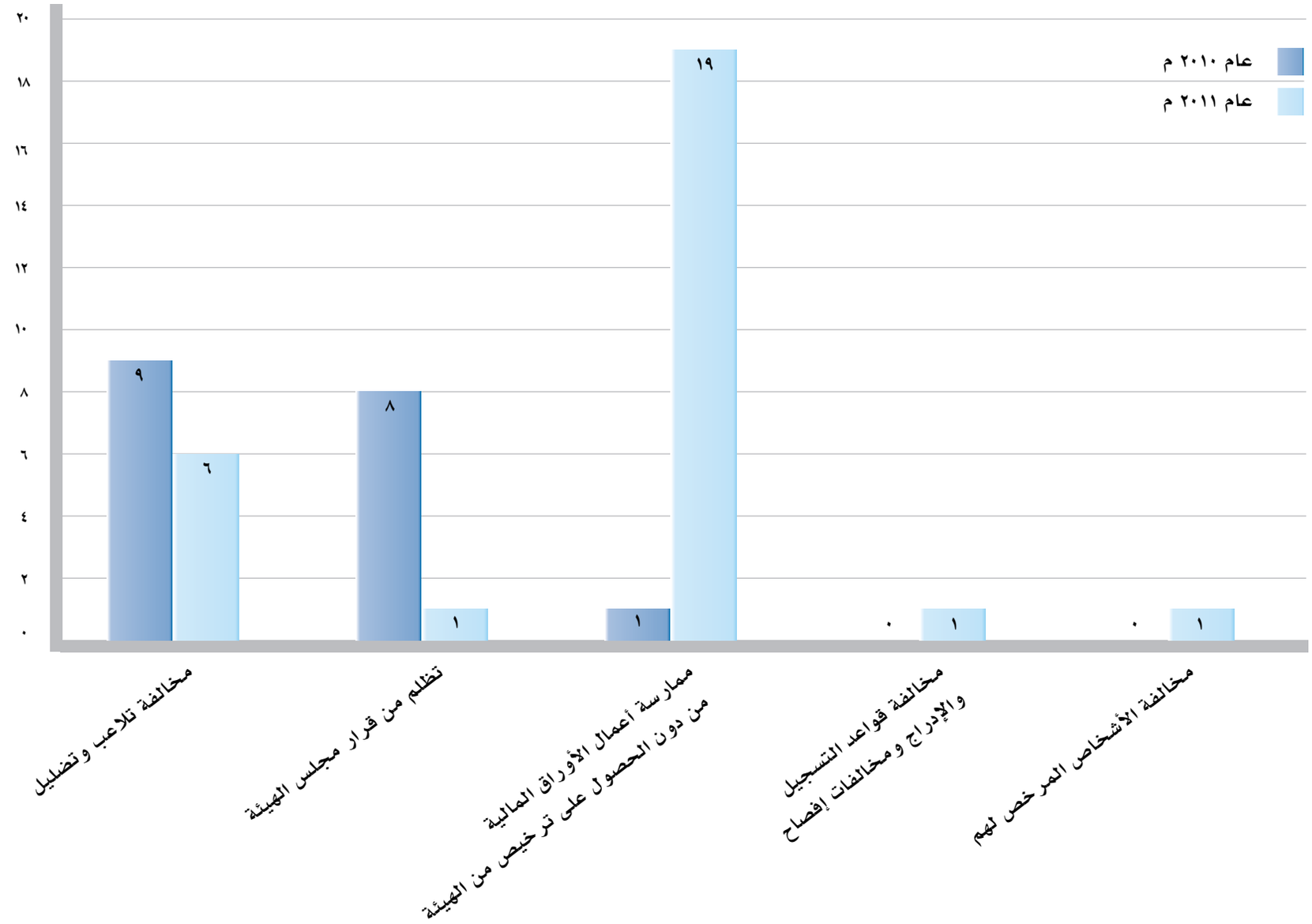

(٥) متابعة تنفيذ القرارات

تتولى الهيئة مسؤولية تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية، وذلك عن طريق القيام بالخطوات التالية:

١- مراجعة قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

٢- إعداد خطابات التبليغ بتنفيذ قرارات العقوبات الصادرة ضد مخالفي نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

٣- التأكد من استيفاء مبالغ العقوبات ومتابعة إجراءات الضمانات البنكية المقدمة من المخالفين.

٤- التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لتنفيذ قرارات الحجز التحفظي والقرارات النهائية واجبة النفاذ.

ويعرض الجدول (٤٨) عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م التي توبع تنفيذها. ويُمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠١١م ١٨٦ قراراً بارتفاع نسبته ٤,٥٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- احتلت القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية المرتبة الأولى للعام الثاني على التوالي من حيث العدد، إذ بلغت عام ٢٠١١م نسبة ٩٠,٧٪ من إجمالي القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

الجدول (٤٨): عدد القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

مصدر القرار	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مجلس هيئة السوق المالية	١٥٢	٨٥,٤٪	١٦٦	٨٩,٢٪	٩,٢٪
لجنتا الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية [٢٦]	٢٦	١٤,٦٪	٢٠	١٠,٨٪	-٢٣,١٪
الإجمالي	١٧٨	١٠٠٪	١٨٦	١٠٠٪	٤,٥٪

[٢٦]- تتضمن قرارات تقضي بإدانة مخالفين وقرارات تقضي بالحجز التحفظي أو رفعه عن ممتلكات مخالفين ومنع من السفر، وفرض غرامات وإعادة مكاسب، ولا تتضمن القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المُستأنفة التي ما زالت لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية.

الرسم البياني (٣٧): نسب القرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والقرارات الوقتية المتعلقة بالحجز التحفظي ورفع الحجز التحفظي الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والقرارات النهائية الصادرة عن لجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

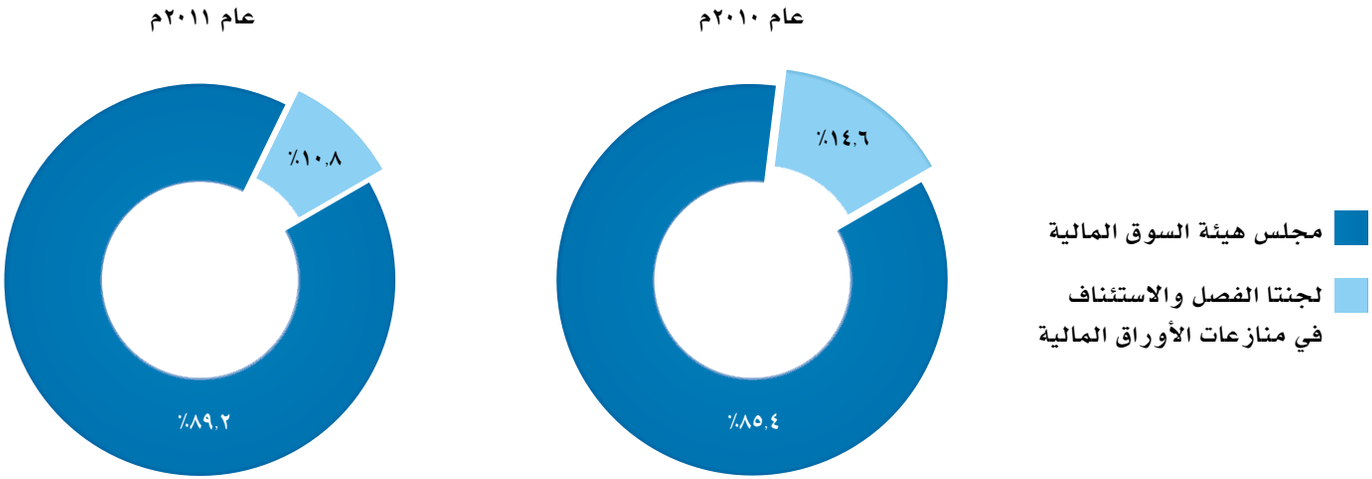

(٥ / ١) تصنيفات قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية

(٥ / ١ / ١) قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفة بحسب نوع المخالف المنفذ منها والمتابع تنفيذه

يعرض الجدول (٤٩) عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالف والمنفذ منها والجاري متابعة تنفيذه في نهاية عام ٢٠١١م. ويُمكن تلخيص أهم نتائجه في الآتي:

- بلغ إجمالي قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المُنفذة في نهاية عام ٢٠١١م ١٦٥ قراراً من أصل ١٨٦ قراراً بنسبة ٨٨,٧٪.
- جاءت قرارات العقوبات الصادرة بحق " مستثمر" في المرتبة الأولى من حيث العدد بنسبة ٤٨,٤٪، في حين جاءت قرارات العقوبات الصادرة بحق " شركة مدرجة / كبار تنفيذيين" في المرتبة الأخيرة بنسبة ٢٢,٦٪.
- صدر ٩٠ قرار عقوبة بحق "مستثمر" نُفذ منها ٧٤ قراراً بنسبة ٨٢,٢٪.

الجدول (٤٩): عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالف والمنفذ منها والجاري متابعة تنفيذه في نهاية عام ٢٠١١م

نوع المخالف	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	المُنفذ	نسبة المُنفذ (٪)	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه (٪)
مستثمر	٩٠	٤٨.٤٪	٧٤	٨٢.٢٪	١٦	١٧.٨٪
شركة مدرجة / كبار تنفيذيين	٤٢	٢٢.٦٪	٣٩	٩٢.٩٪	٣	٧.١٪
شخص مرخص / شخص مسجل	٥٤	٢٩.٠٪	٥٢	٩٦.٣٪	٢	٣.٧٪
الإجمالي	١٨٦	١٠٠٪	١٦٥	٨٨.٦٪	٢١	١١.٣٪

رسم بياني (٣٨): عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالف والمنفذ منها والمتابع تنفيذه في نهاية عام ٢٠١١م

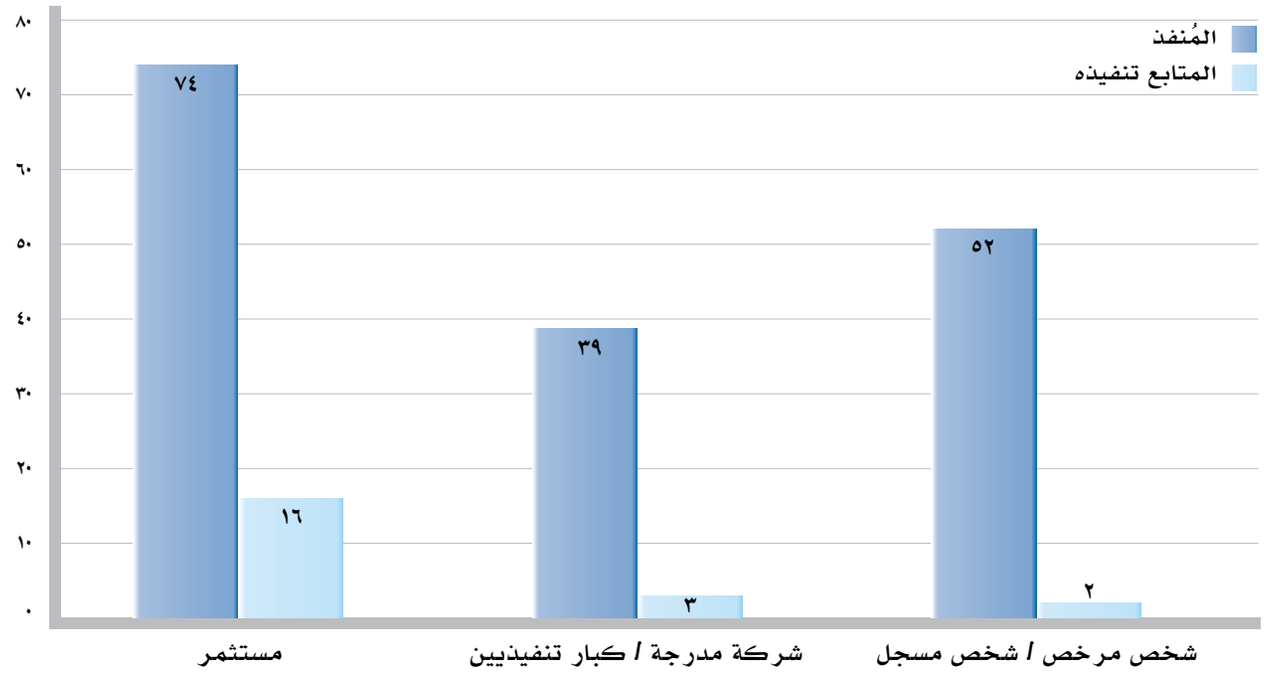

(٥/١/٢) قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة والمنفذ منها والمتابع تنفيذه

يعرض الجدول (٥٠) عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة والمنفذ منها والمتابع تنفيذه في نهاية عام ٢٠١١م، وأبرز ملامحه الآتي:

- **شكلت قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية المتعلقة بمخالفة "تلاعب وتضليل" العدد الأكبر بنسبة ٢٣,١٪، في حين لم يكن هناك أي قرار يتعلق بمخالفة "تداول بناءً على معلومة داخلية "أو" مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج" في عام ٢٠١١م.**
- **نُفذت عام ٢٠١١م جميع قرارات العقوبات الصادرة المتعلقة بـ " مخالفة قرارات مجلس الهيئة" و" مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية" و" مخالفة لائحة حوكمة الشركات" و "مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية".**

الجدول (٥٠): عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع المخالفة والمنفذ منها والمتابع تنفيذه في نهاية عام ٢٠١١م

النوع	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	المُنفذ	نسبة المُنفذ (٪)	المتابع تنفيذه	نسبة المتابع تنفيذه (٪)
مخالفة تلاعب وتضليل	٤٣	٪٢٣,١	٣٢	٪٧٤,٤	١١	٪٢٥,٦
مخالفة إفصاح	٣١	٪١٦,٧	٢٨	٪٩٠,٣	٣	٪٩,٧
مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	-	٪٠,٠
مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم	٢٢	٪١١,٨	٢٠	٪٩٠,٩	٢	٪٩,١
مخالفة تملك / تصرف نسب من دون إشعار الهيئة	٨	٪٤,٣	٧	٪٨٧,٥	١	٪١٢,٥
مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة	٢٠	٪١٠,٨	١٧	٪٨٥,٠	٣	٪١٥,٠
مخالفة قرارات مجلس الهيئة	٥	٪٢,٧	٥	٪١٠٠,٠	٠	٪٠,٠
مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية	١	٪٠,٥	١	٪١٠٠,٠	٠	٪٠,٠
مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠
مخالفة التداول خلال فترة الحظر	١٩	٪١٠,٢	١٨	٪٩٤,٧	١	٪٥,٣
مخالفة لائحة حوكمة الشركات	١١	٪٥,٩	١١	٪١٠٠,٠	٠	٪٠,٠
مخالفة لائحة الصناديق الاستثمارية /العقارية	٢٦	٪١٤,٠	٢٦	٪١٠٠,٠	٠	٪٠,٠
الإجمالي	١٨٦	٪١٠٠	١٦٥	٪٨٨,٥	٢١	٪١١,٥

رسم بياني (٣٩): عدد قرارات العقوبات الصادرة عن مجلس الهيئة ولجنتي الفصل والاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع المخالفة والمنفذ منها والمتابع تنفيذه في نهاية عام ٢٠١١م.

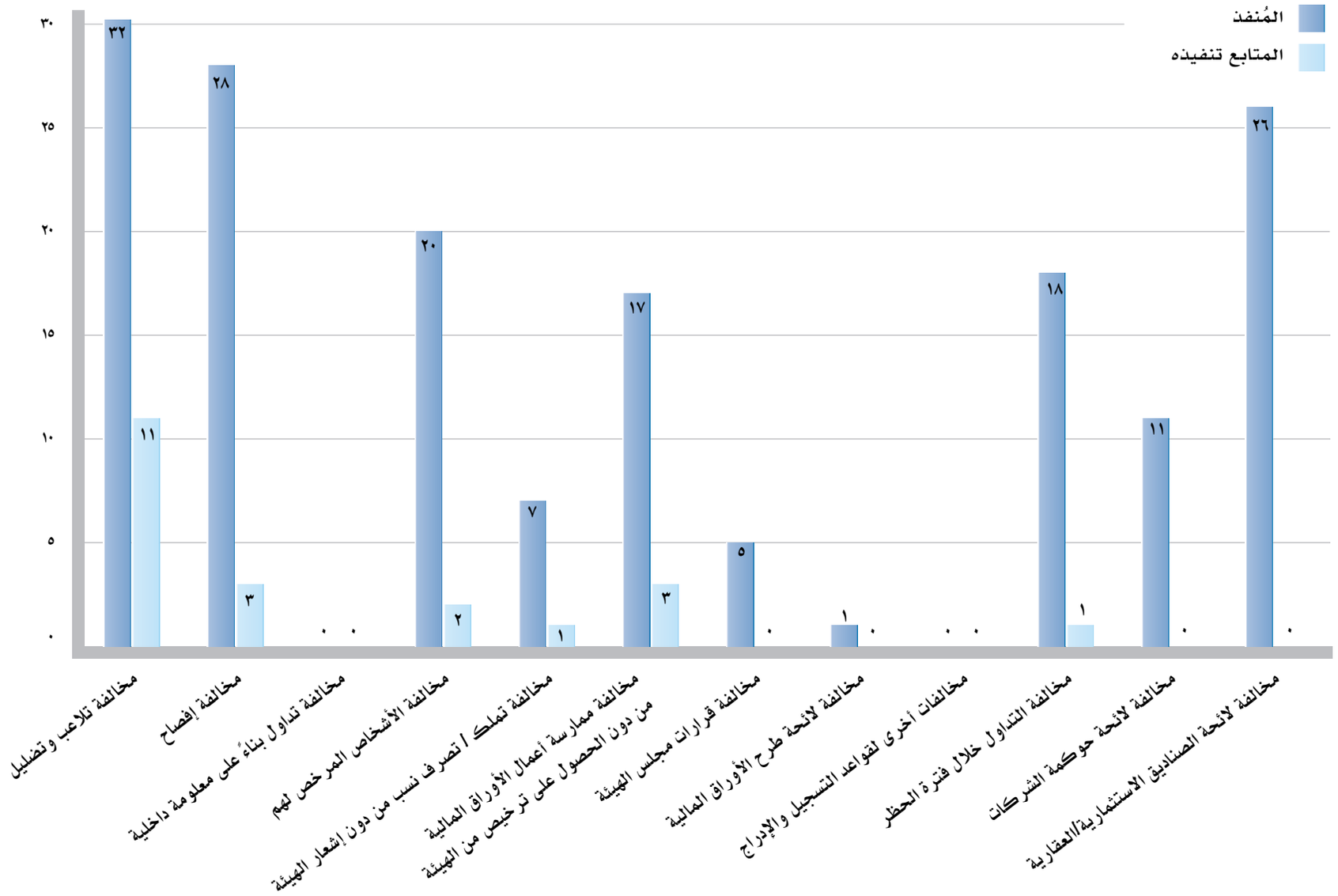

٨/١/٢ الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أعمال الأوراق المالية

(أ) التراخيص

تنفيذاً لما جاء في الفصل الخامس من نظام السوق المالية الخاص بتنظيم أعمال الأشخاص المرخص لهم، واصلت الهيئة العمل على حماية المستثمرين وتحسين جودة الخدمات المُقدمة من الأشخاص المرخص لهم، وذلك من خلال التأكد من تطبيق اللوائح والقواعد التنفيذية المنظمة لأعمالهم وهي:

١- لائحة أعمال الأوراق المالية.

٢- لائحة الأشخاص المرخص لهم.

٣- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتُعد هاتان اللائحتان والقواعد التنفيذية الركائز الأساسية لتنظيم نشاط أعمال الأوراق المالية.

آلية منح التراخيص

وفقاً للمادة السادسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم، الخاصة بمتطلبات الترخيص، وما تضمنته المادة السابعة من إجراءات الهيئة وصلاحياتها تجاه طلب الترخيص، يُصدَر الترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية بعد اكتمال أربع مراحل وهي:

- المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل تقديم طلب الترخيص.
- المرحلة الثانية: استقبال الطلب ومراجعته مراجعة أولية.
- المرحلة الثالثة: المراجعة الدقيقة للطلب وتقويمه.
- المرحلة الرابعة: إعداد التوصيات واتخاذ القرار.

ا. قرارات التراخيص

أصدر مجلس الهيئة خلال عام ٢٠١١م ٢٧ قراراً متعلقاً بتراخيص لممارسة نشاط أعمال الأوراق المالية، مقارنةً بـ ٣٤ قراراً عام ٢٠١٠م، وقد تفاوتت القرارات ما بين منح ترخيص جديد، وتعديل ترخيص بإضافة أو إلغاء نشاط، وإلغاء ترخيص. ويُبيّن الجدول (٥١) القرارات الصادرة مصنفةً بحسب نوعها، ويمكن إيجاز أهم ملامحه فيما يلي:

- أصدر مجلس الهيئة عام ٢٠١١م ٣ قرارات بالموافقة على تراخيص جديدة لمؤسسات وشركات، وتعديلاً لـ ٨ تراخيص سابقة.
- أصدر مجلس الهيئة عام ٢٠١١م ١٦ قراراً تقضي بإلغاء تراخيص سبق منحها.

الجدول (٥١): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

نوع القرار	العدد			النسبة (٪)
	عام ٢٠١٠م	النسبة (٪)	عام ٢٠١١م	
ترخيص جديد	٤	٪١١.٨	٣	٪١١.١
تعديل ترخيص	١٣	٪٣٨.٢	٨	٪٢٩.٦
سحب ترخيص أو إلغاؤه[٢٧]	١٧	٪٥٠.٠	١٦	٪٥٩.٣
الإجمالي	٣٤	٪١٠٠	٢٧	٪١٠٠

[٢٧]- لم يُسحب أي ترخيص في عام ٢٠١١م.

الرسم البياني(٤٠): عدد قرارات التراخيص مصنفةً بحسب نوع القرار في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

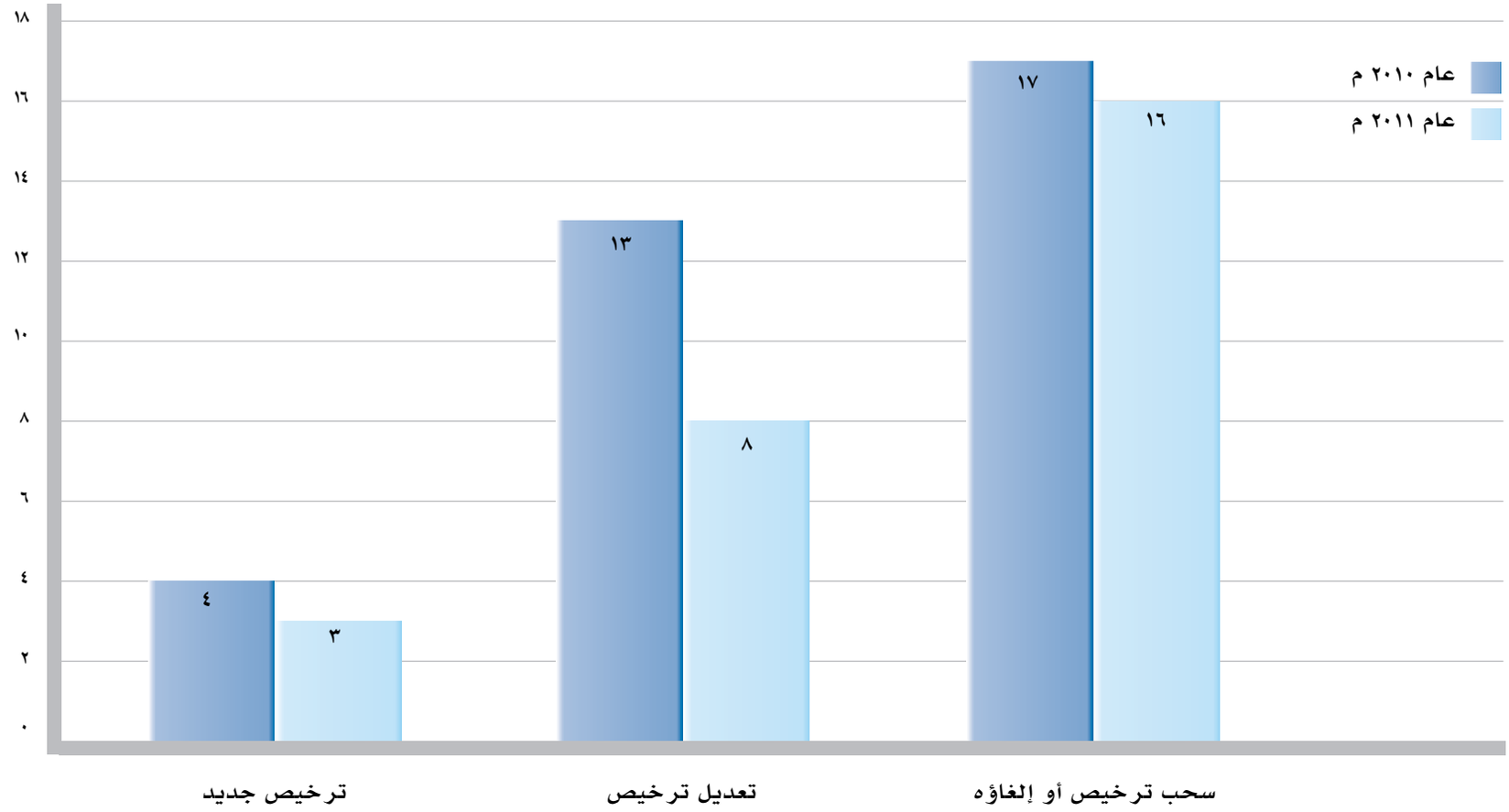

ويُصنف الجدول (٥٢) الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل، ويشير إلى التالي:

- بلغ عدد الأشخاص المرخص لهم في نهاية عام ٢٠١١م ٨٤ شخصاً منهم ٣ أشخاص رُخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل.
- بلغت نسبة الأشخاص المرخص لهم الحاصلين على خطاب ممارسة العمل في نهاية عام ٢٠١١م ٩٦.٤٪ مقارنةً بـ ٩٢.٨٪ في نهاية عام ٢٠١٠م.

الجدول (٥٢): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل في نهاية عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

التصنيف	عدد الأشخاص المرخص لهم				نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	النسبة من الإجمالي (٪)	عام ٢٠١١م	النسبة من الإجمالي (٪)	
مرخص لهم حاصلون على خطاب ممارسة العمل	٩٠	٪٩٢,٨	٨١	٪٩٦,٤	٪١٠-
مرخص لهم لم يحصلوا على خطاب ممارسة العمل	٧	٪٧,٢	٣	٪٣,٦	٪٥٧-
الإجمالي	٩٧	٪١٠٠	٨٤	٪١٠٠	٪١٣,٤-

الرسم بياني (٤١): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب حصولهم على خطاب ممارسة العمل في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

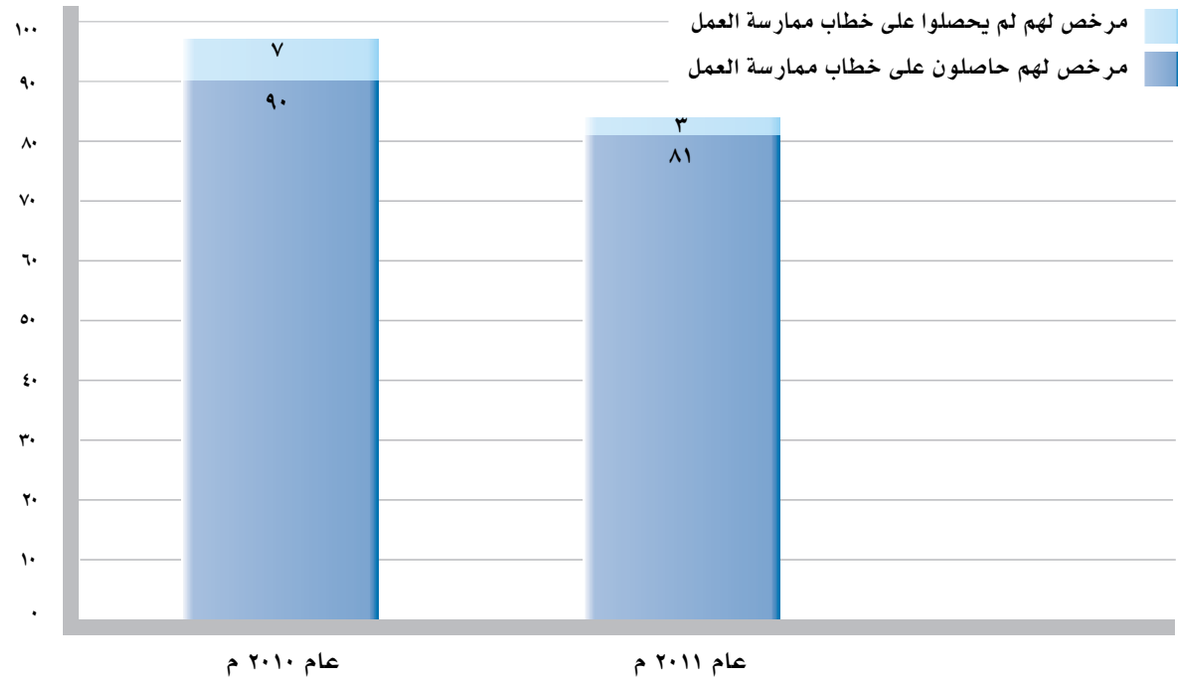

٢. تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية

يُبيّن الجدول (٥٣) عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية بحسب ممارسة / عدم ممارسة العمل لعامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، ويمكن تلخيص أهم ملامحه في التالي:

- انخفض إجمالي عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية في نهاية عام ٢٠١١م بنسبة ٧,٣٪ ليبلغ ٣٥٧ ترخيصاً، وكان الانخفاض الأكبر في تراخيص نشاط "تقديم المشورة" بنسبة ١١,٤٪، يليه تراخيص نشاط "الترتيب" بنسبة ٨,١٪، ثم نشاط "الحفظ" بنسبة ٦,٧٪. ثم نشاط "التعامل" بنسبة ٦,٢٪. وأخيراً نشاط "الإدارة" بنسبة ٢,٨٪ .
- بلغ عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية للأشخاص المرخص لهم الذين يزاولون العمل ٣٤٥ ترخيصاً في نهاية عام ٢٠١١م، مقارنةً بـ ٣٦٥ ترخيصاً عام ٢٠١٠م.
- مثّل عدد تراخيص نشاط "الترتيب" النسبة الكبرى من إجمالي التراخيص لممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية، بنسبة بلغت ٢٢,١٪ في نهاية عام ٢٠١١م، يليه عدد التراخيص لنشاط " تقديم المشورة " بنسبة ٢١,٨٪، ثم نشاط "الحفظ" بنسبة ١٩,٦٪، ثم نشاط "الإدارة" بنسبة ١٩,٣٪، وأخيراً نشاط "التعامل" بنسبة ١٧,١٪.

الجدول (٥٣) : عدد تراخيص أنشطة أعمال الأوراق المالية مصنفةً بحسب ممارسة / عدم ممارسة العمل في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

عدد التراخيص								
نشاط الأوراق المالية	عام ٢٠١٠م				عام ٢٠١١م			
	ممارس العمل	غير ممارس العمل	المجموع	النسبة من الإجمالي (٪)	ممارس العمل	غير ممارس العمل	المجموع	النسبة من الإجمالي (٪)
التعامل	٦٣	٢	٦٥	١٦,٩٪	٦٠	١	٦١	١٧,١٪
الإدارة	٦٨	٣	٧١	١٨,٤٪	٦٦	٣	٦٩	١٩,٣٪
الترتيب	٨٠	٦	٨٦	٢٢,٣٪	٧٦	٣	٧٩	٢٢,١٪
تقديم المشورة	٨٢	٦	٨٨	٢٢,٩٪	٧٦	٢	٧٨	٢١,٨٪
الحفظ	٧٢	٣	٧٥	١٩,٥٪	٦٧	٣	٧٠	١٩,٦٪
الإجمالي	٣٦٥	٢٠	٣٨٥	١٠٠٪	٣٤٥	١٢	٣٥٧	١٠٠٪

الرسم البياني (٤٢): إجمالي عدد التراخيص لأنشطة أعمال الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

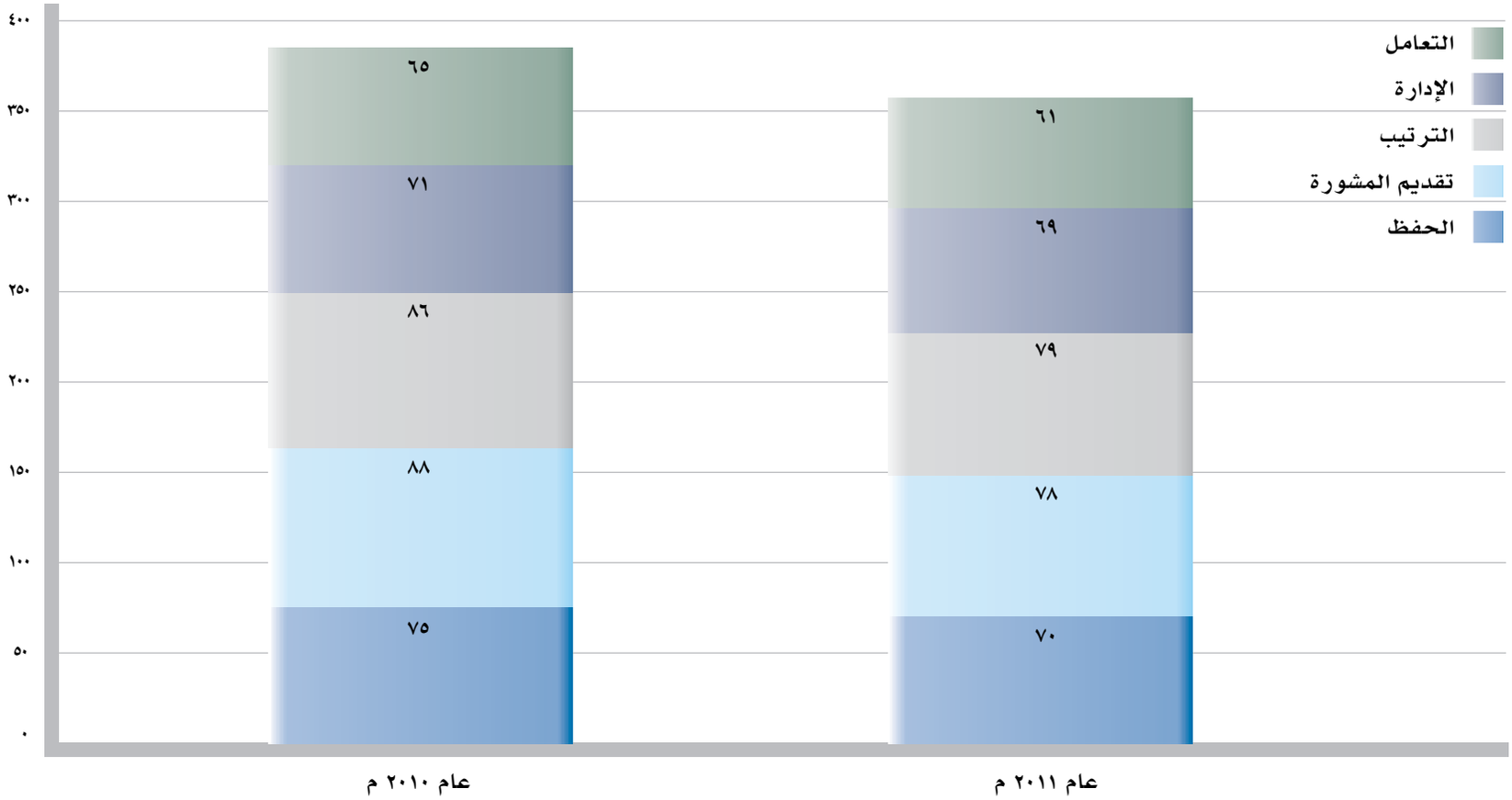

ويُبيّن الجدولان (٥٤) و(٥٥) عدد الأشخاص المرخص لهم بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، وقائمة الأشخاص المرخص لهم، ونوع أنشطة الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها في نهاية عام ٢٠١١م. ويمكن تلخيص أبرز ما فيهما في التالي:

- ارتفع عدد الأشخاص المرخص لهم في ممارسة أربعة أنشطة في نهاية عام ٢٠١١م إلى ١١ شخصاً مقارنةً بـ ١٠ أشخاص عام ٢٠١٠م.
- انخفض عدد الأشخاص المرخص لهم في ممارسة نشاط واحد أو نشاطين أو ثلاثة أنشطة بالنسب ٣٣,٣٪ و ٤٥,٥٪ و ٤٢,٩٪ على التوالي.

الجدول (٥٤): عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها في نهاية عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

عدد أنشطة الأوراق المالية	عدد التراخيص				نسبة التغير (٪)
	عام ٢٠١٠م	النسبة من الإجمالي (٪)	عام ٢٠١١م	النسبة من الإجمالي (٪)	
نشاط واحد	٣	٣,١٪	٢	٢,٤٪	-٣٣,٣٪
نشاطان	٢٢	٢٢,٧٪	١٢	١٤,٣٪	-٤٥,٥٪
ثلاثة أنشطة	٧	٧,٢٪	٤	٤,٨٪	-٤٢,٩٪
أربعة أنشطة	١٠	١٠,٣٪	١١	١٣,١٪	١٠,٠٪
جميع الأنشطة	٥٥	٥٦,٧٪	٥٥	٦٥,٥٪	٠,٠٪
الإجمالي	٩٧	١٠٠٪	٨٤	١٠٠٪	-١٣,٤٪

الرسم البياني (٤٣) : عدد الأشخاص المرخص لهم مصنفين بحسب عدد أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم في ممارستها في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

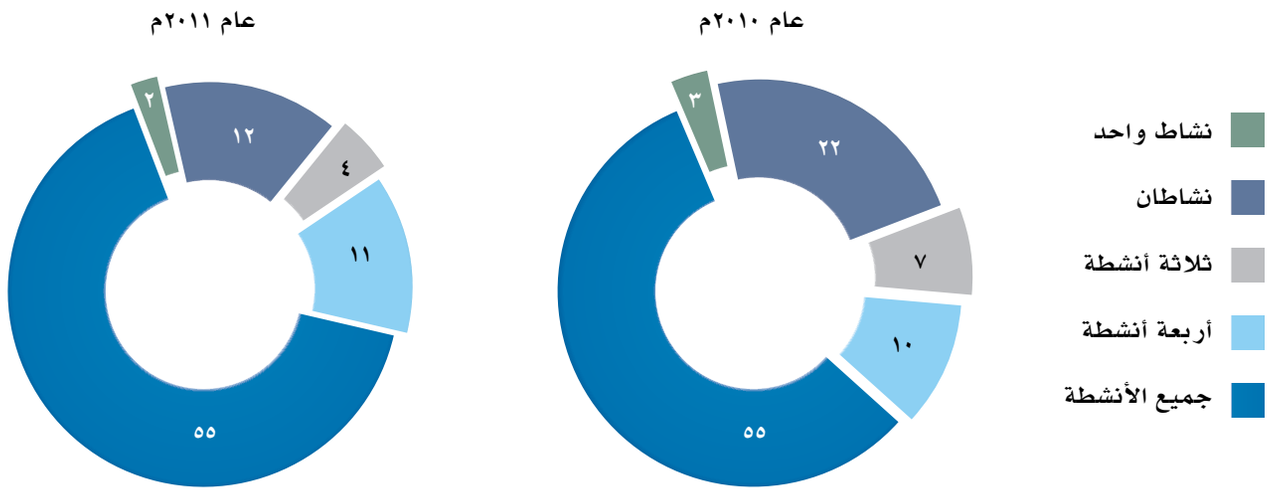

الجدول (٥٥): قائمة الأشخاص المرخص لهم ونوع أنشطة أعمال الأوراق المالية المرخص لهم ممارستها حتى نهاية عام ٢٠١١م

م	الشخص المرخص له	نوع التراخيص				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
١	شركة مورغان ستانلي السعودية	√	√	√	√	√
٢	مجموعة بي ام جي المالية				√	√
٣	مجموعة الدخيل المالية	√	√	√	√	√
٤	شركة أصول المالية	√	√	√		
٥	شركة كريديت سويس العربية السعودية	√	√	√	√	√
٦	شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	√	√	√	√	√
٧	شركة الفريق الاول				√	√
٨	شركة رنا للاستثمار	√	√	√	√	√
٩	شركة سويكورب	√	√		√	√
١٠	مجموعة بخيت الاستثمارية		√	√		√
١١	شركة المجموعة المالية-هيرميس السعودية	√	√	√	√	√
١٢	شركة عودة كابيتال	√	√	√	√	√
١٣	شركة إتقان كابيتال	√	√	√	√	√
١٤	شركة فالكم للخدمات المالية	√	√	√	√	√
١٥	شركة الأول للخدمات المالية		√	√	√	√
١٦	شركة الخبير المالية	√	√	√	√	√

م	الشخص المرخص له	نوع التراخيص				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
١٧	شركة المال كابيتال السعودية	√	√	√	√	√
١٨	شركة جلف ون كابيتال		√	√	√	√
١٩	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	√	√	√	√	√
٢٠	مجموعة كسب المالية	√	√	√	√	√
٢١	أموال للاستشارات المالية المحدودة				√	√
٢٢	شركة جدوى للاستثمار	√	√	√	√	√
٢٣	شركة الوساطة المالية	√	√	√	√	√
٢٤	شركة رسملة للاستثمار السعودية	√	√	√	√	√
٢٥	دار التمويل والإستثمار المالية				√	√
٢٦	شركة إثراء المالية	√	√	√	√	√
٢٧	شركة وطن للاستثمار وأعمال الأوراق المالية	√	√	√	√	√
٢٨	شركة الأولى جوجيت كابيتال	√	√	√	√	√
٢٩	شركة الأهلي المالية	√	√	√	√	√
٣٠	شركة المستثمر للأوراق المالية	√	√	√	√	√
٣١	شركة الاستثمارات الخليجية	√	√	√	√	√
٣٢	شركة السعودي الفرنسي كابيتال	√	√	√	√	√
٣٣	شركة شعاع كابيتال العربية السعودية	√	√	√	√	√

م	الشخص المرخص له	نوع التراخيص				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
٣٤	شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة	√	√	√	√	√
٣٥	شركة بيت الاستشارات الوطني				√	√
٣٦	شركة البحر المتوسط السعودية للاستثمار	√	√	√	√	√
٣٧	شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	√	√	√	√	√
٣٨	شركة ميريل لينش المملكة العربية السعودية	√	√	√	√	√
٣٩	شركة سامبا للأصول وإدارة الإستثمار	√	√	√	√	√
٤٠	شركة الرياض المالية	√	√	√	√	√
٤١	شركة الراجحي المالية	√	√	√	√	√
٤٢	شركة العربي الوطني للاستثمار	√	√	√	√	√
٤٣	شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية المحدودة	√	√	√	√	√
٤٤	شركة الجزيرة للأسواق المالية	√	√	√	√	√
٤٥	جي آي بي كابيتال	√	√	√	√	√
٤٦	شركة السعودي الهولندي المالية	√	√	√	√	√
٤٧	شركة جي بي مورجان العربية السعودية المحدودة	√		√	√	√
٤٨	شركة البلاد للاستثمار	√	√	√	√	√
٤٩	مجموعة النفيعي للاستثمار	√	√	√	√	√
٥٠	شركة أرباح المالية	√	√	√	√	√

م	الشخص المرخص له	نوع التراخيص				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
٥١	شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال السعودية المحدودة	√	√	√	√	√
٥٢	شركة إنفستكورب السعودية للإستثمارات المالية		√	√	√	√
٥٣	شركة المستشارون الخليجيون للاستشارات المالية				√	√
٥٤	شركة غولدمن ساكس العربية السعودية	√	√	√	√	√
٥٥	شركة بلوم للاستثمار السعودية	√	√	√	√	√
٥٦	شركة مسقط المالية	√	√	√	√	√
٥٧	شركة نومورا السعودية	√	√	√	√	√
٥٨	شركة الإبانة المالية				√	√
٥٩	شركة دراية المالية	√	√	√		√
٦٠	شركة أديم المالية		√	√		
٦١	شركة يو بي إس العربية السعودية	√	√	√	√	√
٦٢	شركة بي أن بي باريبا السعودية للإستثمار	√		√	√	
٦٣	شركة سدرة المالية	√	√	√	√	√
٦٤	شركة بيت الاتحاد المالي	√	√	√		
٦٥	مجموعة رؤيا المالية				√	√
٦٦	شركة الخير كابيتال السعودية	√	√	√	√	√
٦٧	شركة ميزوهو العربية السعودية				√	√

م	الشخص المرخص له	نوع التراخيص				
		تعامل	إدارة	حفظ	ترتيب	تقديم المشورة
٦٨	شركة بيت المال الخليجي		√	√	√	√
٦٩	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	√	√	√	√	√
٧٠	شركة مكين كابيتال	√	√	√	√	√
٧١	شركة الإنماء للاستثمار	√	√	√	√	√
٧٢	الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية	√	√	√	√	√
٧٣	شركة الملز المالية		√	√	√	√
٧٤	شركة فينشر كابيتال الاستثمارية السعودية		√	√	√	√
٧٥	شركة أنفال كابيتال		√	√	√	√
٧٦	شركة باركليز العربية السعودية	√	√	√	√	√
٧٧	شركة سوسيتيه جنرال العربية السعودية	√	√	√	√	√
٧٨	شركة انتجريشن كابيتال للأوراق المالية				√	√
٧٩	شركة ستاندرد تشارترد كابيتال العربية السعودية	√	√	√	√	√
٨٠	شركة لازارد العربية السعودية المحدودة				√	
٨١	شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول	√	√	√	√	√
٨٢	شركة كيو إنفست العربية السعودية		√	√	√	√
٨٣	شركة كي كي آر السعودية				√	
٨٤	شركة ارش مملكا				√	√

٣. الأشخاص المرخص لهم ومجموع رؤوس الأموال المدفوعة.

يوضح الجدول (٥٦) عدد الأشخاص المرخص لهم ومجموع رؤوس أموالهم المدفوعة كما في نهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م. ويشير الجدول إلى تراجع عدد الأشخاص المرخص لهم بنهاية عام ٢٠١١م بنسبة ١٣,٤٪ ليبلغ ٨٤ شخص مرخص له مقارنةً بـ ٩٧ شخص مرخص له بنهاية عام ٢٠١٠م، في حين ارتفع مجموع رؤوس أموالهم المدفوعة بنهاية عام ٢٠١١م بنسبة ١٠,٢٪ ليبلغ ١٥,٩ مليار ريال مقارنةً بنحو ١٤,٤ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٠م.

الجدول (٥٦): عدد الأشخاص المرخص لهم ومجموع رؤوس أموالهم المدفوعة بنهاية عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

البيان	٢٠١٠م	٢٠١١م	نسبة التغير (٪)
عدد الأشخاص المرخص لهم	٩٧	٨٤	ـ١٣,٤٪
مجموع رؤوس الأموال المدفوعة (مليون ريال)	١٤٤٤٦	١٥٩١٥	١٠,٢٪

٤. تطور عدد الأشخاص المسجلين لدى الهيئة

حددت المادة التاسعة عشرة من لائحة الأشخاص المرخص لهم الوظائف واجبة التسجيل، كذلك وضحت المواد الواحدة والعشرون والثانية والعشرون والرابعة والعشرون من اللائحة متطلبات طلب التسجيل، وإجراءات الهيئة وصلاحياتها تجاه طلب التسجيل، ومسؤوليات الأشخاص المسجلين.

وقد بلغ عدد الأشخاص المسجلين لدى الهيئة في نهاية عام ٢٠١١م ٢٩٢٣ شخصاً مسجلاً، مقارنةً بـ ٢٩٧٦ شخصاً مسجلاً في نهاية عام ٢٠١٠م بانخفاض نسبته ١,٨٪.

(٢) التفتيش

وفقاً لصلاحية الهيئة الواردة في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام السوق المالية، تُنفذ الهيئة عدداً من برامج التفتيش على الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، وذلك من خلال ثلاثة برامج تفتيش متخصصة هي:

١. برامج تفتيش أولية

تُنفذ هذه البرامج على الأشخاص المرخص لهم بعد حصولهم على خطاب ممارسة العمل للتأكد من سلامة نشاطاتهم والتزامهم ما جاء في الترخيص الممنوح لهم من الهيئة.

٢. برامج تفتيش خاصة

تُنفّذ هذه البرامج بناءً على شكاوى المستثمرين أو العاملين لدى الأشخاص المرخص لهم، أو أي قضايا تحال من الجهات ذات العلاقة بأعمال الأوراق المالية، أو ما تلاحظه الهيئة على أعمال الأشخاص المرخص لهم.

٣. برامج تفتيش شاملة (دورية)

تُنفّذ هذه البرامج بشكل دوري بحسب درجة المخاطر المرتبطة بأنشطة الأشخاص المرخص لهم. وتُقيّم المخاطر التي يواجهها الأشخاص المرخص لهم بشكل دوري لتحديد طبيعة الزيارات التفتيشية ونوعها، وخلال برنامج التفتيش الشامل تؤدى سلسلة من إجراءات المراجعة المختلفة تختار بما

يتناسب مع المخاطر المحتملة لأعمال الأشخاص المرخص لهم. وتندرج هذه المخاطر تحت خمس فئات رئيسة: مالية، وتشغيلية، وقانونية، وتقنية، ومخاطر التسوية.

ويُبيّن الجدول (٥٧) عدد الجولات التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويمكن عرض أهم مخرجاته في الآتي:

- نُفذت ١١٤ جولة تفتيشية عام ٢٠١١م شملت ١٢ جولة تفتيشية أولية، و٨٢ جولة تفتيشية خاصة، و٢٠ جولة تفتيشية شاملة مقارنةً بـ ٨٧ جولة تفتيشية عام ٢٠١٠م.
- تصدرت الجولات التفتيشية الخاصة القائمة إذ بلغت نسبتها ٧١,٩٪ و ٦٢,١٪ في عامي ٢٠١١م و ٢٠١٠م على التوالي.
- انخفض عدد الجولات التفتيشية الأولية عام ٢٠١١م بنسبة ٢٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.

جدول (٥٧): عدد الجولات التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع الجولة التفتيشية	عام ٢٠١٠ م		عام ٢٠١١ م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
أولية	١٥	٪١٧,٢	١٢	٪١٠,٥	٪٢٠,٠-
خاصة	٥٤	٪٦٢,١	٨٢	٪٧١,٩	٪٥١,٩
شاملة (دورية)	١٨	٪٢٠,٧	٢٠	٪١٧,٥	٪١١,١
الإجمالي	٨٧	٪١٠٠	١١٤	٪١٠٠	٪٣١,٠

الرسم البياني (٤٤): نسب الجولات التفتيشية التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوعها في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م.

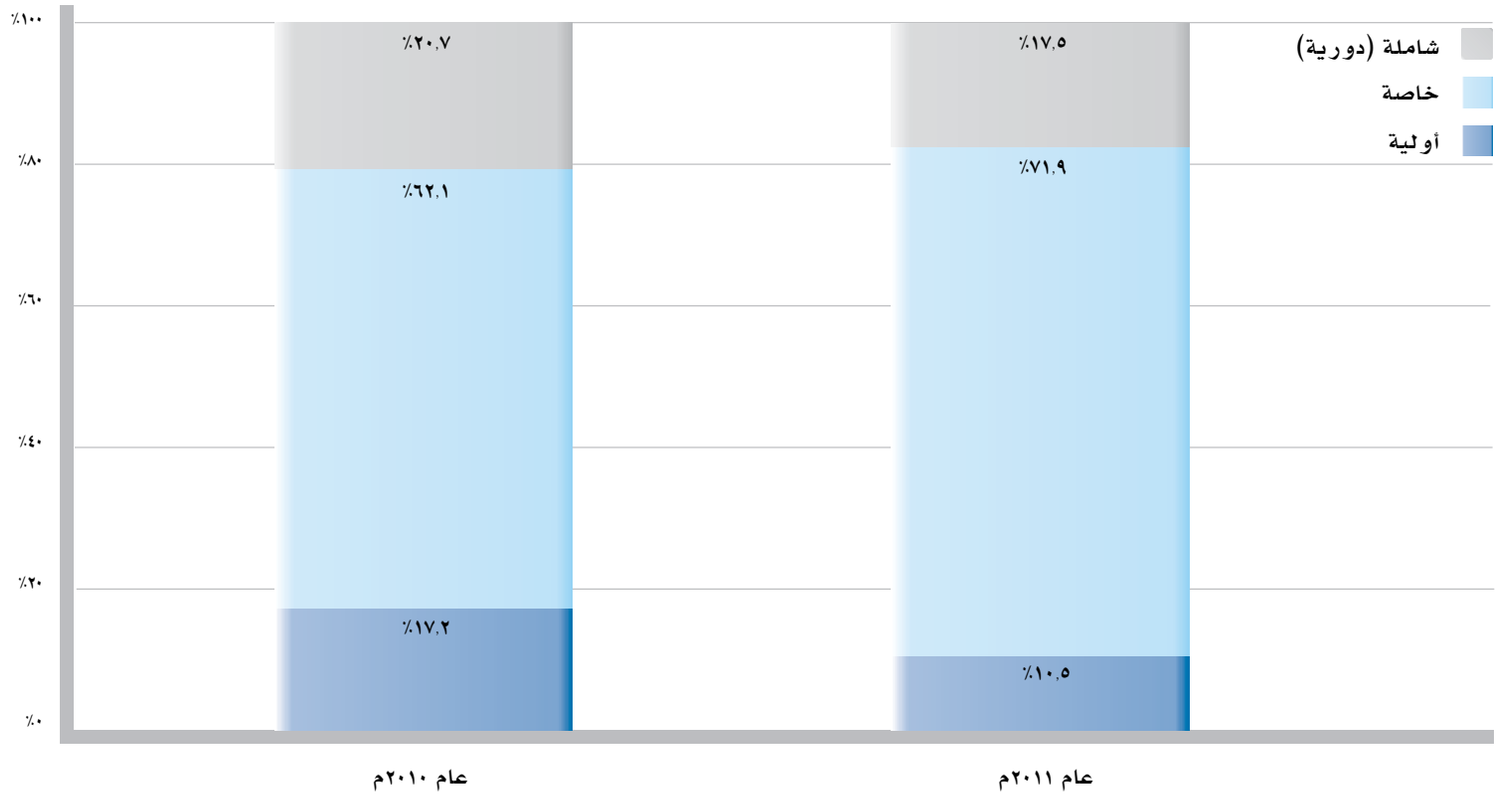

وبناءً على نتائج الجولات التفتيشية اتخذت الهيئة العقوبات المناسبة بحسب طبيعة المخالفات وحجمها.

يعرض الجدول (٥٨) عدد الجولات التفتيشية الخاصة المنفذة ونوعها في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م ويمكن تلخيص أهم مخرجاته في الآتي:

- ارتفع إجمالي عدد الجولات التفتيشية الخاصة في عام ٢٠١١م إلى ٨٢ بنسبة ٥١,٩٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- وصل عدد الجولات التفتيشية الخاصة بقضايا محالة من جهات أخرى أو شكاوى مستثمرين عام ٢٠١١م إلى ٣٥ جولة بنسبة ارتفاع بلغت ١١٨,٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- نُفذت ٤٠ جولة تفتيشية لقضايا متعلقة بتجاوزات لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية عام ٢٠١١م، ممثلة نسبة ٤٨,٨٪ من إجمالي الجولات.
- أُجريت ٧ جولات تفتيشية لغرض المتابعة عام ٢٠١١م مقارنةً بـ ٢٣ جولة عام ٢٠١٠م.

جدول (٥٨): عدد الجولات التفتيشية الخاصة التي نفذتها الهيئة مصنفةً بحسب نوع الحالة/القضية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

نوع الحالة/ القضية	عام ٢٠١٠ م		عام ٢٠١١ م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضايا محالة من جهات أخرى أو شكاوى مستثمرين	١٦	٪٢٩,٦	٣٥	٪٤٢,٧	٪١١٨,٨
قضايا متعلقة بتجاوزات لنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية	١٥	٪٢٧,٨	٤٠	٪٤٨,٨	٪١٦٦,٧
زيارات تفتيشية لغرض المتابعة	٢٣	٪٤٢,٦	٧	٪٨,٥	٪٦٩,٦-
الإجمالي	٥٤	٪١٠٠	٨٢	٪١٠٠	٪٥١,٩

(٣) الملاءة المالية

نصت الفقرة (ب) من المادة الخامسة من لائحة الأشخاص المرخص لهم على أنه يجب على الشخص المرخص له التزام مبدأ الكفاية المالية وذلك بالاحتفاظ بموارد مالية كافية بحسب القواعد التي تحددها الهيئة. وللتأكد من هذا الالتزام تُراجع الهيئة ما يلي:

١- تقارير الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم: تُراجَع التقارير المالية للشخص المرخص له شهرياً للتأكد من ملاءته المالية وأن لديه صافي رأس مال كافياً لتغطية التزاماته المالية عند الحاجة.

٢- اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق: هي قروض يمنحها في الغالب الملاكُ الشخصَ المرخصَ له بحيث لا تسدّد حتى تسدّد جميع الاستحقاقات الأخرى على الشخص المرخص له. والقرض تالي الاستحقاق أحد الخيارات المتاحة لرفع صافي رأس مال الشركة مما يحقق الالتزام لمتطلبات الهيئة المتعلقة بالحد الأدنى لصافي رأس المال، إذ يشترط حصول الشخص المرخص له على موافقة الهيئة قبل الحصول على أي قرض تالي الاستحقاق.

٣- الكفاية المالية للشخص المرخص له عند تعهده بتغطية طرح أوراق مالية: تتم المراجعة لما ينطوي عليه هذا التعهد من التزام لشراء جميع الأسهم المصدرة التي لم يُكتتب فيها، إذ يجب على الهيئة التأكد من مقدرة الشخص المرخص له المالية قبل التعهد بتغطية طرح الأوراق المالية.

ويُبيّن الجدول (٥٩) تصنيف أعداد المراجعة المالية للأشخاص المرخص لهم في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، ويمكن إيجاز أهم نتائجه في الآتي:

- بلغ إجمالي عدد المراجعات المالية للأشخاص المرخص لهم ١٠٣٢ مراجعة عام ٢٠١١م بارتفاع نسبته ٢٢.٤٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- نُفذت ٩٩٢ مراجعة دورية للكفاية المالية في عام ٢٠١١م بنسبة ٩٦.١٪ من إجمالي أعداد المراجعات المالية، وبارتفاع نسبته ٢٢.٦٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- رُوجعت ٧ اتفاقيات لقروض تالية الاستحقاق عام ٢٠١١م، ونُفذت ١٥ مراجعة للتأكد من الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم عند تعهدهم بتغطية طرح أوراق مالية، وروجعت ١٨ خطط عمل تقدم بها أشخاص مرخص لهم لرفع صافي رأس المال فوق الحد الأدنى.

الجدول (٥٩): تصنيف أعداد المراجعة المالية للأشخاص المرخص لهم في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

النوع	عام ٢٠١٠ م		عام ٢٠١١ م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
مراجعة دورية للكفاية المالية	٨٠٩	٩٦.٠٪	٩٩٢	٩٦.١٪	٢٢.٦٪
مراجعة التأكد من الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم عند تعهدهم بتغطية طرح أوراق مالية	١٧	٢.٠٪	١٥	١.٥٪	-١١.٨٪
مراجعة اتفاقيات القروض تالية الاستحقاق	٦	٠.٧٪	٧	٠.٧٪	١٦.٧٪
مراجعة خطط عمل لرفع صافي رأس المال فوق الحد الأدنى	١١	١.٣٪	١٨	١.٧٪	٦٣.٦٪
الإجمالي	٨٤٣	١٠٠٪	١٠٣٢	١٠٠٪	٢٢.٤٪

(٤) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تُراقب الهيئة التزام الأشخاص المرخص لهم لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة ذات الصلة من خلال تنفيذ برامج تفتيش متخصصة. وتعمل الهيئة بالتعاون مع وحدة التحريات المالية التابعة لوزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى على تنسيق جميع الأمور ذات العلاقة. كذلك تتولى الهيئة مسؤولية تنفيذ برامج تفتيشية خاصة على المؤسسات غير المرخص لها المشتبه في تورطها في ممارسة أعمال الأوراق المالية.

ويعرض الجدول (٦٠) تصنيف المعاملات والزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويمكن تلخيص أهم مخرجات تلك الزيارات الميدانية في الآتي:

- بلغ عدد المعاملات والزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة، المتعلقة بالالتزام لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠١١م ٢٥٠٤ معاملة/زيارة، في حين بلغت ١١٢١ معاملة/زيارة في عام ٢٠١٠م بارتفاع نسبته ١٢٣,٤٪ .
- مثلت المعاملات والزيارات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عام ٢٠١١م نسبة ٩٥,٩٪ من إجمالي المعاملات والزيارات الميدانية.
- وصل عدد الزيارات الميدانية عام ٢٠١١م للأشخاص المرخص لهم والأشخاص غير المرخص لهم إلى ٦ و٥ زيارات على التوالي.

الجدول (٦٠): المعاملات والزيارات الميدانية التي قامت بها الهيئة، ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

نوع المعاملة / الزيارة الميدانية	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		نسبة التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
معالجة حالات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١٠٦٧	٩٥,٢٪	٢٤٠١	٩٥,٩٪	١٢٥,٠٪
معالجة طلبات واستفسارات الأشخاص المرخص لهم	٣٣	٢,٩٪	٩٢	٣,٧٪	١٧٨,٨٪
الزيارات الميدانية للأشخاص المرخص لهم	١٧	١,٥٪	٦	٠,٢٪	-٦٤,٧٪
الزيارات الميدانية للأشخاص غير المرخص لهم	٤	٠,٤٪	٥	٠,٢٪	٢٥,٠٪
الإجمالي	١١٢١	١٠٠٪	٢٥٠٤	١٠٠٪	١٢٣,٤٪

٩/١/٢ توعية المستثمر

تولي الهيئة منذ إنشائها توعية وإرشاد المتعاملين في الأوراق المالية جل اهتمامها ورعايتها سواءً ما يخص الأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، أم ما يتعلق بالمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، أم التصرفات التي تُعد تلاعباً أو تضليلاً في السوق المالية، لذا أوجدت عدة قنوات لتوعية المستثمرين في السوق المالية وذلك بتنفيذ الأنشطة الرئيسة التالية:

النشاط الأول: استقبال شكاوى واستفسارات المتعاملين في السوق المالية والإجابة عنها من خلال القنوات التالية: الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني والمقابلات الشخصية. وتنفذ الهيئة حالياً مشروع "نظام مركز الاتصال" لتنظيم استقبال ومتابعة شكاوى واستفسارات المتعاملين في السوق المالية السعودية عبر الهاتف والقنوات الإلكترونية الأخرى لرفع مستوى كفاءة خدمة المستثمر، وبدئ التشغيل التجريبي لمركز الاتصال في شهر ديسمبر لعام ٢٠١١م على أن يكون التشغيل الفعلي لخدمات المركز بعد الانتهاء من المرحلة الثانية والأخيرة من المشروع خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢م.

النشاط الثاني: استقبال طلاب وطالبات ومسؤولي بعض الجامعات وتقديم شرح عن خدمات هيئة السوق المالية وطبيعة عملها.

النشاط الثالث: نشر المواد الإعلامية التي تتناول الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة أو تلك التي تتناول شرحها وتفسيرها في الوسائل الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية باللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك نشرها في مواقع الإعلام الاجتماعي التابعة لهيئة السوق المالية على (فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب) (facebook, YouTube, Twitter). كذلك تنشر الهيئة الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في موقعها الإلكتروني لإتاحتها لجميع المستثمرين. وتعاونت الهيئة مع أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة في عام ٢٠١١م على تقديم ما يزيد على (٣٠٠) مادة إعلامية لشرح وتفسير الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة والخطوات التي اتخذتها هيئة السوق المالية لتطوير السوق المالية وزيادة الشفافية فيها وتوضيح السلوكيات الخاطئة التي يمارسها المتعاملون في السوق المالية السعودية. كما نشر ٢٢ صفحة توعوية أسبوعية بالتعاون مع صحيفة "الإقتصادية" بهدف توعية المستثمرين باللوائح والأنظمة الصادرة من الهيئة وتعزيز ثقافتهم المالية.

النشاط الرابع: إعداد برامج توعية المستثمر ونشرها.

وقامت الهيئة عام ٢٠١١م تماشياً مع إستراتيجيتها المتعلقة ببرامج توعية المستثمر بما يلي:

١- إصدار وتوزيع الكتيبات التوعوية

أصدرت الهيئة كتيب "دليل المساهم في الجمعيات العامة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية" لينضم إلى الكتيبات التوعوية والتحذيرية الأخرى التي أصدرتها الهيئة خلال الأعوام الماضية ليصبح إجماليها ١٤ كتيباً. ونشرت الهيئة هذه الكتيبات من خلال مشاركاتها المختلفة. كذلك قامت الهيئة بالآتي:

- توزيع أكثر من ١٤١ ألف مطبوعة مباشرة على الجمهور المستهدف وذلك باستخدام مختلف قنوات التوزيع كالمشاركة بأجنحة في المؤتمرات والندوات، والتوزيع في المطارات ومحطات القطار والمراكز الصيفية والاجتماعية والخيرية وكذلك المدارس الحكومية والأهلية في مختلف مناطق المملكة. إضافةً إلى ما يطبعه ويوزعه عن طريق الأشخاص المرخص لهم والشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية على عملائهم والفئات المستهدفة لديهم من خلال الفروع وصالات التداول واجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة.
- إصدار العددين الثالث والرابع من مجلة " المستثمر الذكي" الموجهة إلى الأطفال في مراحلهم الدراسية الأولية. وتهدف هذه المجلة إلى تيسير مفاهيم الادخار والاستثمار وتقديمها إلى جمهور الأطفال في قالب خفيف ومسلٍ، وقد وُزّع من العدد الثالث والرابع ما يقارب ١٧ ألف نسخة من كل إصدار.

- إصدار لعبة تعليمية بالتعاون مع فيزا العالمية وتوزيع ١٥ ألف نسخة منها.
- قامت الهيئة كذلك بتحديث وتطوير محتوى وتصميم أدلة الالتزامات الإرشادية التي سبق إصدارها في العام ٢٠٠٩م وهي:

- دليل التزامات الشركات المساهمة العامة بعد الطرح وقبل الإدراج
- دليل الالتزامات المستمرة للشركات المُدرجة
- دليل التزامات أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين المتعلقة بملكية الأسهم
- دليل التزامات كبار المساهمين المتعلقة بإشعارات تملك الأسهم

٢- إقامة حملات المعارض التوعوية المتنقلة والمشاركة في المعارض الدولية

استمرت الهيئة في مشروع المعارض المتنقلة الذي استهدفت من خلاله ٨ مدن/محافظات في مختلف مناطق المملكة، حيث أقيمت معارض في أسواق تلك المدن والمحافظات تواصلت من خلالها الهيئة مع الزوار من الشرائح المستهدفة كافة سعوديين كانوا أم مقيمين لرفع التوعية والثقافة الاستثمارية. ويعرض الجدول (٦١) عدد حملات المعارض المتنقلة التوعوية التي نظمتها الهيئة في مختلف مدن/محافظات المملكة مصنفةً بحسب المدينة/ المحافظة وعددها وعدد الزوار في عام ٢٠١١م، ويُمكن تلخيص أهم ملامحه في الآتي:

- وصل عدد حملات المعارض التوعوية المتنقلة إلى ٢٠حملة.
- شهدت تلك الحملات حضوراً لافتاً من الزوار، إذ حضرها أكثر من٣ ملايين زائر.

الجدول (٦١): عدد حملات المعارض التوعوية المتنقلة التي نظمتها الهيئة في مختلف مدن/محافظات المملكة مصنفةً بحسب المدينة/ المحافظة وعددها وعدد الزوار في عام ٢٠١١م

م	المدينة/المحافظة	عدد حملات المعارض المتنقلة	عدد الزوار
١	الرياض	١٢	٣١٥٨٤٠٠
٢	جدة	١	١٥٠٠٠
٣	الطائف	١	١٢٠٠٠
٤	أبها	٢	١٢٢٨٠
٥	الظهران	١	١٥٠٠٠
٦	القصيم	١	٢٥٠٠
٧	الخبر	١	١٠٠
٨	رأس تنوره	١	٤٠٠٠٠
	الإجمالي	٢٠	٣٢٥٥٢٨٠

كذلك نظمت الهيئة عدداً من أجنحة التوعية في جملة من المناسبات منها:

- معرض الكتاب الدولي الذي أقيم في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢ إلى١٢ مارس ٢٠١١م، وقد بلغ عدد زوار المعرض ما يقارب ٣ ملايين زائر.
- مهرجان اليوم العالمي للطفل الذي عُقد في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نوفمبر٢٠١١ م، وقد بلغ عدد زوار الجناح ما يقارب ٢٠ ألف زائر.

٣- برنامج المستثمر الذكي

تولي الهيئة الثقافة المالية لدى النشء أهمية قصوى باعتبارهم فئة مستثمرة متوقعة في سوق المال، أو غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وانعكس هذا في إصدار مجلة نصف سنوية موجهة للأطفال تستهدف تأسيس ثقافة مالية واقتصادية لديهم، وتحاكي تجارب دول متقدمة في هذا الجانب، خاصةً أن كثيراً من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات يمكن خفضها إذا كان لدى المستثمر الوعي المالي والحقوقي الكافي للتعامل في الأسواق. وقد ابتكرت الهيئة برامج وأنشطة توعوية لشرائح المجتمع كافة بمختلف فئاتهم العمرية ولاسيما النشء، إذ تهدف إلى صناعةَ جيلٍ واعٍ مالياً وتعريف الطلاب بمبادئ إدارة الأموال والادخار وإكسابهم مهارات البيع والشراء وتبصيرهم بالجهات ذات العلاقة بالتعاملات المالية. كذلك وسّعت الهيئة برنامجها المخصص للتوعية المالية للأطفال بإطلاق موقع إلكتروني تفاعلي لبرنامج "المستثمر الذكي"، ويتضمن الموقع الإلكتروني الذي تأمل الهيئة أن يكون مرجعاً موثوقاً به للتوعية المالية عدداً من الأقسام والأبواب: الأول "منتديات المستثمر الذكي". وصاحَبَ إطلاق الموقع الإلكتروني التفاعلي للأطفال، تدشينُ صفحات خاصة به على مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و "تويتر" و "يوتيوب"، وستوفر هذه الصفحات أخبار مشروع "المستثمر الذكي" أولاً بأول، فضلاً عن بثّ رسائل توعوية مالية تتسق مع الهدف العام للمشروع وهو التوعية المالية للأطفال. ويمكن الوصول للموقع عبر العنوان التالي: www.smart/investor.net.

وتأتي هذه الخطوة بعد إصدار المجلة الموجهة للأطفال وترتيب برنامج مجدول للمحاضرات التوعوية في المدارس والمعاهد والأعياد والمجمعات التجارية وتوزيع اللعبة التعليمية "فاينانشيال فوتبول"، وقد قدمت الهيئة أثناء تلك المشاركات برامج تفاعلية متخصصة ومسابقات ومسرحية باسم "التاءات السبعة" تهدف إلى زيادة الوعي المالي والاستثماري لدى الفئات المستهدفة من خلال دمج الترفيه بالتعليم. كذلك صممت الهيئة أجنحة خاصة لتلك الزيارات وكارافاناً متنقلاً للوصول إلى مختلف مناطق المملكة والمشاركة في المناسبات والاحتفالات العامة لضمان الوصول إلى أكبر فئة ممكنة من المجتمع، وقد جُهز الجناح والكارافان بشاشات العرض وشاشات اللمس كوسائل مساعدة لتعليم الأطفال. وترتكز المهمة الرئيسة للبرنامج على تحويل قواعد التعاملات المالية الصحيحة والسلوكيات الإيجابية في الثقافة المالية إلى موادّ تفاعلية مع الفئات المستهدفة بغية تأسيس جيل واعٍ مالياً وتهيئته للتفاعل الإيجابي مع المجتمع في شؤون التعاملات الماليةً إضافةً إلى توعية الطلاب بكلّ ما يتعلق بالتعاملات المالية في الحياة اليومية وتعليمهم مبادئ إدارة الأموال واستثمارها وآليات الادخار وتعريفهم بالجهات ذات العلاقة بالتعاملات المالية ودور كل جهة، ومن بين مهام البرنامج أيضاً غرس القيم الإسلامية والأخلاقية في نفوس الطلاب تجاه الأموال وحقوقها وواجباتها.

٤- الزيارات المدرسية التوعوية

نفذت الهيئة عدداً من الزيارات المدرسية التوعوية في مختلف مدن/محافظات المملكة. ويعرض الجدول (٦٢) عدد الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن/محافظات المملكة عام ٢٠١١م، ويمكن إيجاز أهم ملامحه في الآتي:

- غُطيت ٤ مدن/محافظات في المملكة بالزيارات المدرسية، ووصل عدد المدارس التي تمت زيارتها إلى ٦٧ مدرسة.
- وصل إجمالي عدد الطلاب/الطالبات المستفيدين من الزيارات التوعوية إلى ٨٠٢٦ طالب/طالبه، وُزع عليهم ٣١٢٦٠ نسخة من مجلة "المستثمر الذكي".

الجدول (٦٢): عدد الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن/محافظات المملكة في عام ٢٠١١م مصنفةً بحسب المدينة/ المحافظة، وعدد كل من المدارس والطلاب/الطالبات، ونسخ توزيع مجلة "المستثمر الذكي".

م	المدينة/المحافظة	العدد		
		المدارس	الطلاب/الطالبات المستفيدين	نسخ توزيع مجلة "المستثمر الذكي"
١	الرياض	١٧	٣٧٩٢	١٥١٦٨
٢	جدة	٩	٥٣٥	٢١٤٠
٣	الشرقية	٤٠	٣٣٩٩	١٣٥٩٦
٤	عسير	١	٣٠٠	٣٥٦
	الإجمالي	٦٧	٨٠٢٦	٣١٢٦٠

رسم بياني (٤٥): عدد الزيارات المدرسية التوعوية التي نفذتها الهيئة في مختلف مدن / محافظات المملكة في عام ٢٠١١م مصنفةً بحسب المدينة/ المحافظة.

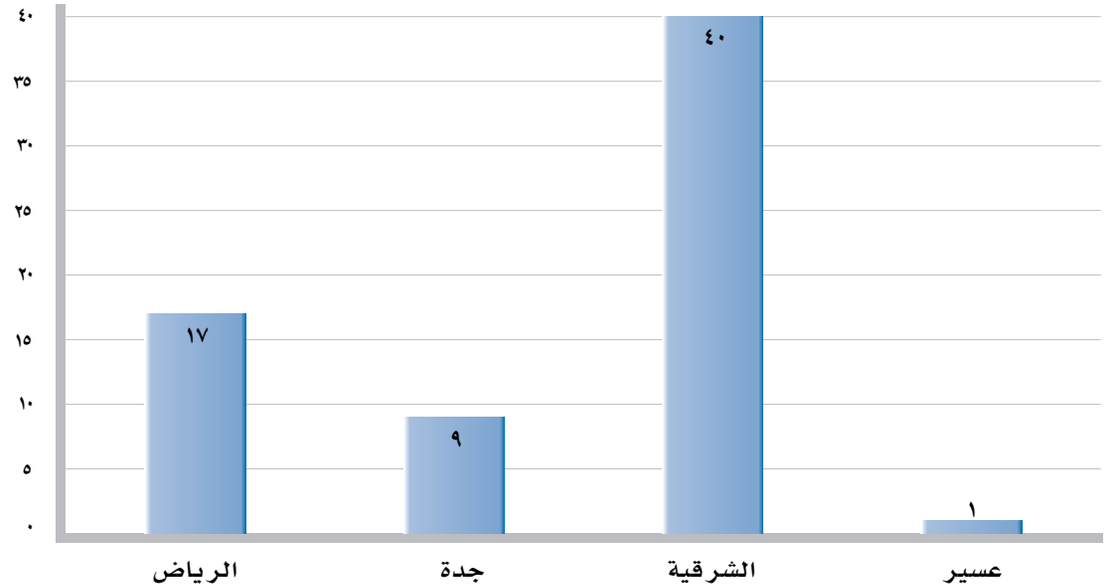

النشاط الخامس: عقد الندوات وحلقات العمل ورعايتها، قامت الهيئة في هذا المجال بالآتي:

- رعاية ملتقى حوكمة الشركات العائلية المنعقد في المنطقة الشرقية، الذي نظمته غرفة الشرقية ومعهد المديرين لدول الخليج العربية في يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مايو ٢٠١١م .
- مشاركة ودعم منتدى الأوراق المالية بالرياض الذي أقيم يومي الرابع عشر والخامس عشر من مايو ٢٠١١م بتنظيم من غرفة الرياض ممثلة في لجنة الأوراق المالية.
- رعاية "ملتقى المرأة السعودية والتنمية" الذي أقيم في الرياض يومي الثاني عشر والثالث عشر من مارس ٢٠١١م، حيث استهدف زوار الملتقى من سيدات الأعمال بشكل خاص وسيدات المجتمع بشكل عام.

النشاط السادس: حملات الإعلان في التلفزيون والصحف المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعي، نفذت الهيئة عدد من الحملات الإعلانية عبر مختلف الوسائل الإعلامية تهدف إلى تثقيف المتعاملين في السوق المالية بالطرق السليمة للاستثمار مما يجنبهم الوقوع في مخالفة نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. ويوضح الجدول (٦٣) عدد الحملات الإعلانية التي قامت بها الهيئة في التلفزيون والصحف المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعي عام ٢٠١١م مصنفةً بحسب المدة وعدد الإعلانات، وأهم ملامحه الآتي:

- بلغ إجمالي عدد الحملات الإعلانية عام ٢٠١١م خمس حملات؛ اثنتان منها تلفزيونية، واثنتان صحفية، وواحدة إلكترونية عبر الفيس بوك، بإجمالي ١٨٧ إعلاناً و ٧٠٩٨٦٨٥١ مرة ظهور على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.
- بلغ إجمالي عدد الأيام التي ظهرت فيها تلك الحملات ٧٤ يوماً خلال عام ٢٠١١م.

الجدول (٦٣): عدد الحملات الإعلانية التي قامت بها الهيئة في التلفزيون والصحف المحلية ووسائل الإعلام الاجتماعي عام ٢٠١١م
مصنفةً بحسب تاريخها والمدة وعدد الإعلانات

م	نوع حملة الإعلان	تاريخها	عدد الأيام	عدد الإعلانات/ مرات الظهور
١	تلفزيونية توعوية	١٤ مايو ٢٠١١م	١٦	٧٩
٢	تلفزيونية توعوية	١٩ سبتمبر ٢٠١١م	١٢	٨٣
٣	صحفية إعلانية	٢٣ إبريل ٢٠١١م	٢	٩
٤	صحفية تحذيرية	٤ ديسمبر ٢٠١١م	١٤	١٦
٥	إلكترونية (فيس بوك)	٢٤ فبراير ٢٠١١م	٣٠	٧٠٩٨٦٨٥١
الإجمالي			٧٤	-

الفصل الثاني

إنجازات هيئة السوق المالية

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية لتنظيم البيئة الداخلية وتطويرها

١/٢/٢ تطوير الموارد البشرية والتنظيم الإداري.

٢/٢/٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.

٢/٢ إنجازات هيئة السوق المالية السعودية لتنظيم البيئة الداخلية وتطويرها

وفقاً للمادة السادسة من نظام السوق المالية الخاصة بمسؤولية الهيئة عن وضع اللوائح الداخلية وتطويرها والمادتين التوضيحيتين التاسعة والعاشرة، تتولى الهيئة مهام ومسئوليات تطوير عملها والعمل على تحقيق أهدافها.

١/٢/٢: تطوير البيئة الداخلية، والتنظيم الإداري

حصلت الهيئة على المركز الأول في قائمة أفضل بيئة عمل حكومية على مستوى المملكة في فئة المنشآت الحكومية، وذلك للعام الثاني على التوالي وفقاً للجنة تحكيم قائمة جريدة "الاقتصادية" لأفضل بيئة عمل سعودية، التي تشمل أسماء ست منشآت حكومية و٢١ منشأة دخلت القائمة في دورتها الرابعة للعام ٢٠١٠م، والمنافسة القوية شارك فيها ٥٢ منشأة عاملة في المملكة، وجاء تأهل المنشآت الحكومية الست إلى القائمة بعد حصول كل منها على الدرجة المطلوبة للدخول إلى القائمة، المحتسبة وفقاً لنتيجة استبيان الرضا الوظيفي، ونتيجة تقييم ممارسات الموارد البشرية في الهيئات الحكومية المشاركة. وتميزت المنشآت المدرجة في القائمة بعملها بشكل متوازن في بناء الأركان الرئيسة لبيئة العمل والمتمثلة في الرضا عن التطور الشخصي للموظف ومستويات الرواتب والأجور المحفزة، إضافةً إلى ثقافة بيئة العمل في المنشأة والتي تعكس طبيعة التعامل بين الموظف والقيادة الإدارية في المنشأة ومدى الاحترام والتقدير الذي يحصل عليه الموظف، علاوة على مدى مشاركته في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمله. كذلك تميزت هذه المنشآت بوجود القيادات الإدارية المتميزة فيها التي تمثل العامل الحاسم نحو بناء بيئة العمل المثالية في المنشآت، إذ تسهم في إرساء مبادئ الشورى والعدل والتحفيز المعنوي الفعال في بيئة العمل.

وقد استمرت الهيئة في تطوير بيئتها الداخلية خلال عام ٢٠١١م، ويمكن استعراض جوانب التطوير من خلال المجالات التالية:

١) مجال التوظيف والتعاون مع مستشارين

- استُقطِب ٢٦ موظفاً وموظفةً من ذوي الكفاءات العالية في عام ٢٠١١م، ليصبح إجمالي عدد موظفي الهيئة ٦٣٧ موظفاً، بنسبة زيادة بلغت ١١,١١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٠م.
- اُستعين ببعض بيوت الخبرة المحلية والأجنبية عام ٢٠١١م لتقديم الاستشارات في مجال الأسواق المالية إلى عدد من إدارات الهيئة.
- اُستعين بعدد محدود جداً من المختصين في مجال الأسواق المالية من عددٍ من الدول لشغل وظائف استشارية تخصصية في بعض إدارات الهيئة.
- وصلت نسبة السعودة بنهاية عام ٢٠١١م ٩٨,٣٪، وشكلت نسبة الموظفات ٩,٤٪.

٢) مجال تطوير الموارد البشرية

عقدت الهيئة خلال عام ٢٠١١م العديد من البرامج التدريبية والتأهيلية، ويمكن إيجازها في التالي:

- نُفذ ٢٤ برنامجاً تدريبياً داخلياً.
- التحق ٥٧٨ موظفاً وموظفةً من موظفي وموظفات الهيئة ببرامج تدريب قصيرة.
- التحق ٢٣ موظفاً وموظفةً ببرامج التدوير الوظيفي.
- التحق ٢٥ موظفاً وموظفةً ببرامج اللغة الإنجليزية خارج المملكة.
- بلغ عدد البرامج التدريبية القصيرة التي التحق بها موظفي الهيئة ٥٥٠ برنامجاً عُقدت داخل المملكة وخارجها.
- التحق ٨٣ موظفاً وموظفةً ببرامج إكمال الدراسة بنظام الانتساب.
- التحق ١٠ موظفين ببرامج تدريب على رأس العمل في منظمات وهيئات دولية مماثلة.
- ابتُعث ١١ موظفاً وموظفةً لإكمال دراستهم خارج المملكة، ليصبح إجمالي من هم في برنامج الابتعاث ٥٠ موظفاً.
- تخرج من برنامج الابتعاث ١٨ موظفاً وموظفةً، و١٣ من منسوبي برنامج حديثي التخرج.

٣) مجال تطوير الإستراتيجية

تبنت الهيئة منذ عام ٢٠١٠م نظام "إدارة المعرفة" لتطوير البيئة الداخلية استجابةً للتغيرات والتحديات المستقبلية، ويهدف النظام إلى المساهمة في الآتي:

- بناء قاعدة بيانات شاملة للهيئة.
- تطوير العديد من تطبيقات نظم المعلومات على مستوى قطاعات الهيئة المختلفة وربط مخرجات هذه التطبيقات بقاعدة البيانات الرئيسة بالهيئة.
- استخراج واسترجاع جميع أنواع التقارير بحسب ما يحتاج إليه ويحدده مستخدم النظام من متطلبات.
- بناء مكتبة إلكترونية لحفظ جميع الوثائق والدراسات والتقارير التي أنجزتها إدارات الهيئة المختلفة أو التي أنجزتها جهاتٍ خارجية لمصلحة الهيئة، ليتسنى الرجوع إليها عند الحاجة.
- تيسير ربط نظام إدارة المعرفة بأي قواعد بيانات خارجية متخصصة بحيث تكون متاحةً لقطاعات الهيئة المختلفة بحسب احتياجاتها، وكذلك الاشتراك إلكترونياً في الدوريات والمجلات المهنية والمواقع المتخصصة.

وتم الانتهاء من جميع متطلبات المرحلة الثانية للمشروع (التقييم والتحليل) المتمثلة في الآتي:

- حصر المجالات الأساسية والحيوية للمعرفة، والعروض الخاصة بتطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة الداخلية.
- تحديد احتياجات إدارة المعرفة، وتقييم الخط الأساسي للعمليات.
- توثيق السياسات والعمليات والإجراءات.
- إجراء مقارنةً مرجعية للممارسات الخاصة بنشاط إدارة المعرفة لدى عدد من الجهات، وإعداد وثيقة أفضل الممارسات.
- تحديد احتياجات ومتطلبات البنية التحتية (التقنية) لإدارة المعرفة.

ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع التي ستشتمل على الآتي:

- إعداد الخطة الإستراتيجية لإدارة المعرفة.
- تصميم إطار العمل لإدارة المعرفة بغرض تطوير الوثيقة الإستراتيجية لإدارة المعرفة.
- إعداد خارطة الطريق لتطبيق إدارة المعرفة.

٤) مجال تعزيز الدور الاجتماعي للهيئة

سعت الهيئة خلال عام ٢٠١١م إلى تعزيز دورها الاجتماعي من خلال المساهمات التالية:

- المشاركة في ثلاث فعاليات مدتها عشرة أيام من أيام المهنة في عدد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المحلية والإقليمية.
- الإعداد لبرنامج ابتعاث أكاديمي للحصول على درجة الماجستير في تخصصات دقيقة ذات علاقة مباشرة بعمل الهيئة تحت اسم (برنامج التأهيل الأكاديمي لحملة البكالوريوس حديثي التخرج. والتحق بهذا البرنامج ٣٦ خريجاً وخريجة حصل ٢٦ منهم على درجة الماجستير، والبقية ما زالوا في مرحلة الماجستير.
- الاستقطاب لعدد من الطلاب الجامعيين المميزين دراسياً لقضاء فترة التدريب التعاوني لدى الهيئة، وتختلف مدته بحسب الجهة التعليمية إذ يراوح بين (٦) أسابيع و (٢٨) أسبوعاً، ووصل عدد طلاب التدريب التعاوني عام ٢٠١١م إلى ٤٤ طالباً وطالبة.

٥) مجال تطوير فعالية الاتصال الداخلي

اعدت الهيئة خلال عام ٢٠١١م الدليل التشغيلي لجميع إداراتها، ويمثل الدليل إحدى الوسائل التي تساهم في دعم استراتيجيتها، علاوةً على أنه يساعد على إيجاد البيئة المناسبة لتفعيل العمليات والإجراءات بما يتوافق مع المهام والمسئوليات المنوطة بكل إدارة، مما يعني تحسين الأداء وجودة المخرجات وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء. ويحتوي الدليل التشغيلي على جميع العمليات والوظائف (الرئيسية والمساندة والقيادية) لكل قطاع وإدارة بالهيئة.

ويحدد كذلك نقاط التقاء العمليات وكيفية تدفق الإجراءات، الأمر الذي من شأنه أن يحد من الازدواجية والتضارب في إنجاز الأعمال. وطُوّر الدليل التشغيلي بما يتناسب مع هوية الهيئة ونُشر على موقع البوابة الداخلية للهيئة باللغتين العربية والانجليزية لجميع منسوبيها مما سيساهم في تطوير فعالية الاتصال الداخلي بين إدارات وقطاعات الهيئة.

٦) مجال أمن المعلومات

حصلت الهيئة خلال عام ٢٠١١م على شهادة "الآيزو العالمية ISO 27001" في مجال أمن المعلومات، وذلك عقب الانتهاء من التدقيق الخارجي لتقنية وأمن المعلومات والسياسات والإجراءات والعمليات المتعلقة به التي عملت إدارة تقنية المعلومات في الهيئة على تطويرها وتطبيقها طوال الفترة الماضية.

٧) مجال إدارة مشروع مقر الهيئة

تشرف الهيئة إشرافاً مباشراً على أعمال تنفيذ المقر الرئيسي لهيئة السوق المالية في مركز الملك عبد الله المالي. ويقع المشروع على أرض مساحتها ٥٩٦٢ متراً مربعاً، وتزيد مساحة بناءه عن ٢٠٠ ألف متر مربع. وتتواصل حالياً الأعمال التنفيذية للمقر. وروعي في انشائه استخدام نظام مميز لتصاميم الهيكل الإنشائي للمبنى يساهم في تقليل المساحة الخرسانية للأعمدة وزيادة مساحة الرؤية في واجهات البرج. كما روعي في تصنيع نظام الواجهات الخارجية زيادة كفاءة استهلاك الطاقة للمبنى باستخدام ثلاث طبقات من الزجاج، مع تزويد الواجهات بألواح زجاجية مصممة ومثبته بميول مدروسة بعناية لغرض تظليل الزجاج لخفض الحرارة وتقليل مستوى استهلاك الطاقة. وروعي كذلك في المبنى استخدام نظام متقدم لانسيابية الحركة الرئيسة في البرج من خلال مصاعد حديثة التقنية تستخدم العربات المزدوجة في المناور، والمصاعد ذات المركبتين المتلاصقتين، والمصاعد أحادية المركبة وبأعداد تغطي الحاجة وكثافة الاستخدام المتوقعة للمشروع.

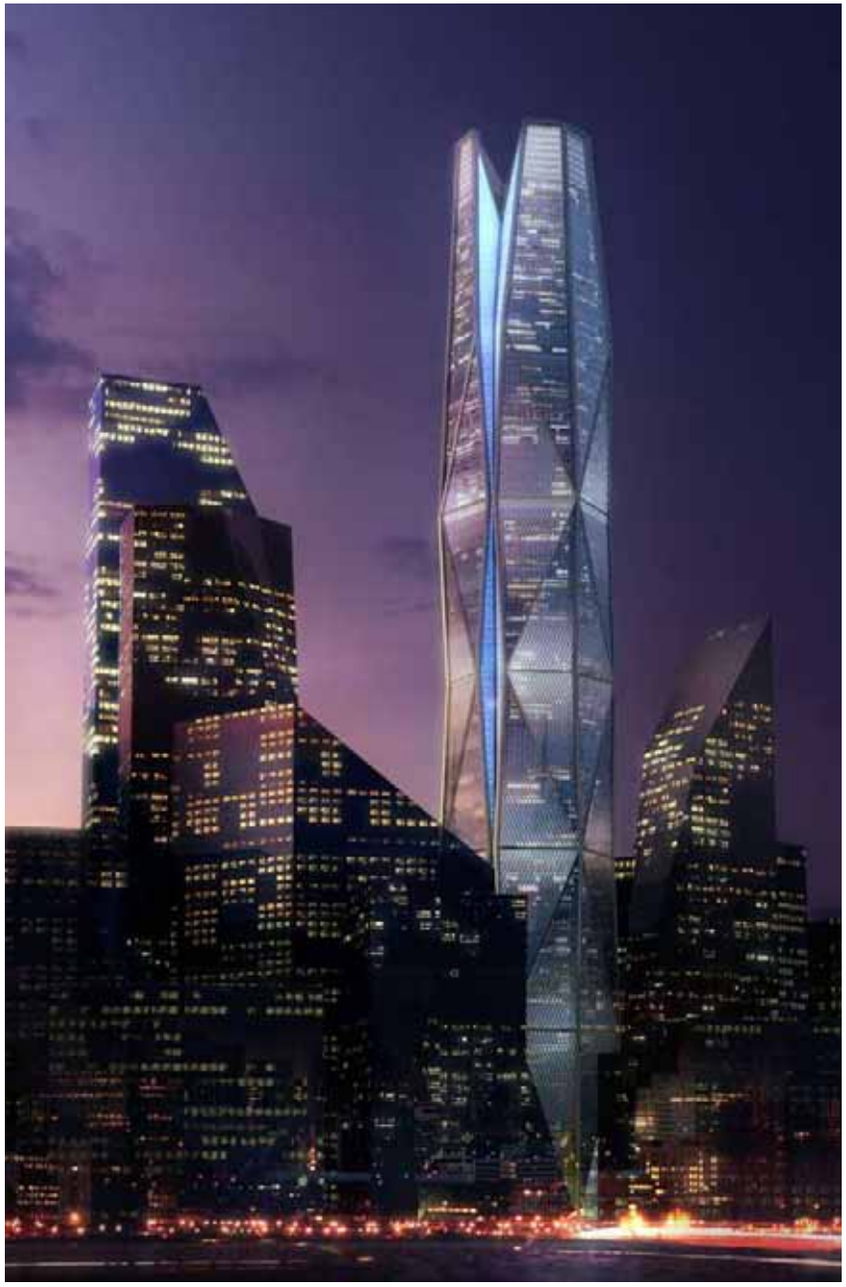

٢/٢/٢ التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية

تنفيذاً للتوجيهات الصادرة بالأمر السامي الكريم رقم (٨١٨٩/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩ هـ بشأن تشكيل لجنة في كل جهة حكومية تحت اسم "لجنة التعاملات الإلكترونية" ترتبط بالمسؤول الأول في تلك الجهة أو من ينيبه وتكون معنية بكل ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية وتحديد متطلبات التنفيذ اللازمة بالتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى، صدر قرار رئيس مجلس هيئة السوق المالية رقم (١٧/ ر م س) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٠هـ الموافق ٢٠١١/٦/٢٢م بإعادة تشكيل لجنة التعاملات الإلكترونية لتتألف من:

١	سعادة نائب رئيس مجلس الهيئة	رئيساً.
٢	سعادة المدير العام للإدارة العامة	عضواً.
٣	سعادة المدير العام للإدارة العامة للمتابعة والتنفيذ	عضواً.
٤	سعادة المدير العام للإدارة العامة للإشراف على السوق	عضواً.
٥	سعادة المدير العام للإدارة العامة للإشراف على مؤسسات السوق المالية	عضواً.
٦	سعادة المدير العام للإدارة العامة لتمويل الشركات والإصدار	عضواً.
٧	سعادة المدير العام للإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي والأبحاث	عضواً.
٨	سعادة مدير إدارة تقنية المعلومات	عضواً ومقرراً.

وتتولى اللجنة مسؤولية الإشراف التام على تنفيذ خطة التعاملات الإلكترونية بالهيئة، والتنسيق مع برنامج التعاملات الإلكترونية "يسّر" في وزارة المواصلات وتقنية المعلومات والجهات الحكومية الأخرى.

ومن أهم الأعمال التي أنجزتها الهيئة في هذا المجال عام ٢٠١١م ما يلي:

- حصول الهيئة على شهادة "الآيزو العالمية ISO 27001" في مجال أمن المعلومات، وذلك عقب الانتهاء من التدقيق الخارجي لتقنية وأمن المعلومات والسياسات والإجراءات والعمليات المتعلقة به التي عملت إدارة تقنية المعلومات في الهيئة على تطويرها وتطبيقها طوال الفترة الماضية.
- إنجاز المراحل الأخيرة لإطلاق الخدمات الإلكترونية الخاصة بنماذج الإفصاح المستمر وحوكمة الشركات.
- الانتهاء من المراحل الأولية للعديد من الأنظمة التي تخدم العملاء والمستفيدين من خدمات الهيئة، ومنها على سبيل المثال: التراخيص، والتسجيل والإدراج، والتوظيف الإلكتروني، والإفصاح المستمر، والموردون.
- إعداد المعايير الأساسية والسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات وإدارة المخاطر التقنية ووضع السياسات والإجراءات اللازمة لتفعيلها وفق أفضل الممارسات العالمية.
- تعزيز البنية التحتية لتقنية المعلومات والبدء بتنفيذ إستراتيجية إدارة الخدمات التقنية على مراحل لرفع مستوى جودة الخدمات وتقليل التكاليف الرأسمالية وتعزيز كفاءة موظفي إدارة تقنية المعلومات.
- إعداد واعتماد الخطة الإستراتيجية للتحول للتعاملات الالكترونية المبدئية وفق مفاهيم ومعايير برنامج "يسّر" للتعاملات الإلكترونية بهدف تمكين الهيئة من زيادة الفاعلية والكفاءة لتوفير خدمات الهيئة المختلفة عبر العديد من القنوات وفق الحلول المتقدمة التي توفرها تقنية المعلومات، وتنجزها فرق عمل مؤهلة على أعلى درجة من المهارة.
- العمل على مواصلة تطوير التطبيقات والأنظمة داخل إدارة تقنية المعلومات، بناءً على احتياجات قطاعات الأعمال في الهيئة، وقد بلغ عدد هذه الأنظمة (٦٨) نظاماً طُورت ونُفذت بتقنيات مختلفة وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية مثل: Oracle, ECM, Sharepoint, HP BTO.
- استحداث وتفعيل حوكمة تقنية المعلومات وذلك لضمان أفضل أداء لمنظومة تقنية المعلومات لتساند الهيئة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وزيادة كفاءة تشغيل الأنظمة والخدمات التقنية، وتطبيق الطرق المثلى في إدارة موارد التقنية والمشاريع التقنية والمخاطر المتعلقة بها، وتطوير لوحة المؤشرات الإلكترونية (eDashboard) لإدارة وحوكمة مشاريع تقنية المعلومات، وتوفير المعلومات لجميع منسوبي الإدارة، وجدولة أعمال المشاريع منذ بداية المشروع، وإدارة المخاطر، وإدارة الموردين والمقاولين.
- العمل على تفعيل (تصميم البنية المؤسسية Enterprise Architecture) بهدف وضع المعايير وأطر العمل اللازمة لتنظيم وربط رؤية الهيئة وأهدافها مع واقع الهيكل التنظيمي والكفاءات البشرية وقدراتها العملية والمعلوماتية مما يساعد على بناء منظومة تقنية غير معقدة إضافةً إلى تتبع أثر التغير في النظم التنظيمية، وكذلك تأثير التغيير في الأنظمة التقنية.

ويعرض الجدول (٦٤) نبذة عن الخدمات التقنية التي تقدمها الهيئة إلى منسوبيها.

الجدول (٦٤): نبذة عن بعض الخدمات التقنية التي تقدمها الهيئة إلى منسوبيها

العنصر	العام	
	٢٠١٠م	٢٠١١م
سعة وسائط تخزين المعلومات المركزية	١٣٥	١٣٥
عدد الخوادم المربوطة بوسائط تخزين المعلومات المركزية	٤٢	٤٢
عدد خوادم اليونكس	٢٢	٢٢
عدد قواعد البيانات	٣٧	٣٧
سعة قواعد البيانات	١.٧	١.٩
عدد نقاط الشبكة	٤١٥٢	٤١٥٢
عدد نقاط الاتصال اللاسلكي	١١٧	١٢٩
حجم بيانات النسخ الاحتياطي	٥١٧٠٨٥	٣١٦٣١٢
التوقيع الإلكتروني	١٠	٣١
عدد صناديق البريد الإلكتروني	٨٥١	٩٣٠
عدد خوادم الويندوز	١٤٩	١٦٩
حجم المجلدات المشتركة	٢٠٠٠	٥٠٠٠

الفصل الثالث

إنجازات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية

١/٣ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

٢/٣ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

٣/١ لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية

تنفيذاً للمادة الخامسة والعشرين من نظام السوق المالية القاضية بإنشاء لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية مكونة من مستشارين قانونيين متخصصين في فقه المعاملات والأسواق المالية ويتمتعون بالخبرة في القضايا التجارية، والمالية، والأوراق المالية، للفصل في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعدهما وتعليماتهما في ما يتعلق بالحق العام والحق الخاص، شُكلت اللجنة وفقاً لقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-٢-٢٠٠٥م) وتاريخ ١٤٢٥/١١/٧هـ، وتتكون من ثلاثة أعضاء هم:

المستشار الدكتور محمد بن عبدالله المرزوقي (رئيساً)

المستشار الدكتور خالد بن حسن بانصر (عضواً)

المستشار الأستاذ سعود بن عبدالرحمن الشمري (عضواً)

وجُددت عضويتهم في اللجنة بموجب القرار رقم (٦-٣١-٢٠١٠) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٢٤هـ الموافق ٢٠١٠/١١/٣٠م لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ ١٤٣٢/١/١٨هـ.

وأهم ما يميز نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- أن اختصاصها الولائي يشمل جميع أنحاء المملكة، ولها اختصاص نوعي شامل لجميع أنواع الدعاوى (المدنية، والجزائية، والإدارية) التي تقع ضمن أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعد الهيئة والسوق المالية وتعليماتهما، فتفصل في جميع المنازعات الخاصة بين الأشخاص المرخص لهم والمستثمرين، والمستثمرين بعضهم مع بعض، وتفصل في التهم والمخالفات التي توجهها الهيئة إلى المخالفين لأحكام النظام ولوائحه التنفيذية.
- أن لها الحق في النظر في التظلمات من قرارات الهيئة وإجراءاتها.
- أن آلية عملها القضائي مبنية على أساس وجود نظام آلي يساهم في تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية، ويتمكن من خلاله الأعضاء والمستشارون من دراسة الدعاوى والاطلاع على جميع محتويات ملف الدعوى بواسطة أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بهم مباشرة، مما يساهم في سرعة إنجاز القضايا بالدقة والعدالة المطلوبتين.

لتحقيق التواصل الأمثل مع الأطراف ذات العلاقة، قامت اللجنة خلال عام ٢٠١١م بما يلي:

- نشر قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف للأعوام ١٤٢٦/١٤٢٧/١٤٢٨/١٤٢٩/١٤٣٠هـ باللغة العربية، على الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- نشر قرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف للأعوام ١٤٢٦/١٤٢٧/١٤٢٨هـ باللغة الانجليزية، على الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- إرسال رسائل نصية للتبليغات، وقد بلغ إجمالي عدد الرسائل النصية المرسلة إلى أطراف الدعاوى خلال العام ٢٠١١م ١٢٥٤ رسالة نصية.
- إطلاق البريد الإلكتروني الخاص باللجان info@crsd.org.sa للمراسلات، والرد على الاستفسارات، وتسلم المذكرات الجوابية لأطراف الدعاوى.

في ما يتعلق بقرارات لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عام ٢٠١١م، عقدت اللجنة ٢٣٩ اجتماعاً، اُتخذ فيها ١٣٣ قراراً لمختلف أنواع القضايا الثلاث؛ المدنية، والإدارية، والجزائية[٢٨].

ويعرض الجدول (٦٥) عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م، ويبرز الجدول (٦٦) عدد القضايا الواردة والمنتهية في ذات العامين مصنفةً بحسب نوع القضية. ويمكن تلخيص أبرز مخرجاتهما في ما يلي:

- انخفضت القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عام ٢٠١١م بنسبة ٣,٥٪ إلى ١١٠ قضية.
- شكلت القضايا المدنية النسبة الكبرى من القضايا الواردة للجنة خلال عامي المقارنةً، إذ بلغت ٧٣,٦٪ عام ٢٠١١م، و٨١,٥٪ عام ٢٠١٠م.
- أنهت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية عام ٢٠١١م ٢٩ قضية مما ورد في نفس العام مقارنةً بـ ١٥ قضية في عام ٢٠١٠م.
- مثلت القضايا المدنية ٨٦,٢٪ من إجمالي القضايا المقيدة والمنتهية عام ٢٠١١م مقارنةً بنسبة ٨٠,٠٪ من إجمالي القضايا المقيدة والمنتهية في عام ٢٠١٠م.

٢٨- القضايا المدنية هي دعاوى الحق الخاص ذات العلاقة بالمسؤولية المدنية التي تقام من المستثمرين في الأوراق المالية على الأشخاص المرخص لهم أو فيما بينهم أو بين الأشخاص المرخص لهم، والقضايا الإدارية هي دعاوى التظلم من القرارات والإجراءات الصادرة عن هيئة السوق المالية أو السوق، أما القضايا الجزائية فهي دعاوى الحق العام التي تقام على المخالفين لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق وقواعدهما وتعليماتهما.

الجدول (٦٥): عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م مصنفةً بحسب نوع القضية

النوع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
قضية مدنية	٩٣	٨١,٦٪	٨١	٧٣,٦٪
قضية إدارية	١٠	٨,٨٪	٢	١,٨٪
قضية جزائية	١١	٩,٦٪	٢٧	٢٤,٥٪
الإجمالي	١١٤	١٠٠٪	١١٠	١٠٠٪

الجدول (٦٦): عدد القضايا المنتهية مما ورد لجنة الفصل في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م مصنفةً بحسب نوع القضية

النوع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
قضية مدنية	١٢	٨٠,٠٪	٢٥	٨٦,٢٪
قضية إدارية	١	٦,٧٪	٠	٠,٠٪
قضية جزائية	٢	١٣,٣٪	٤	١٣,٨٪
الإجمالي	١٥	١٠٠٪	٢٩	١٠٠٪

الرسم البياني (٤٦): عدد القضايا الواردة للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عام ٢٠١١م والمنتهي منها مصنفةً بحسب نوع القضية

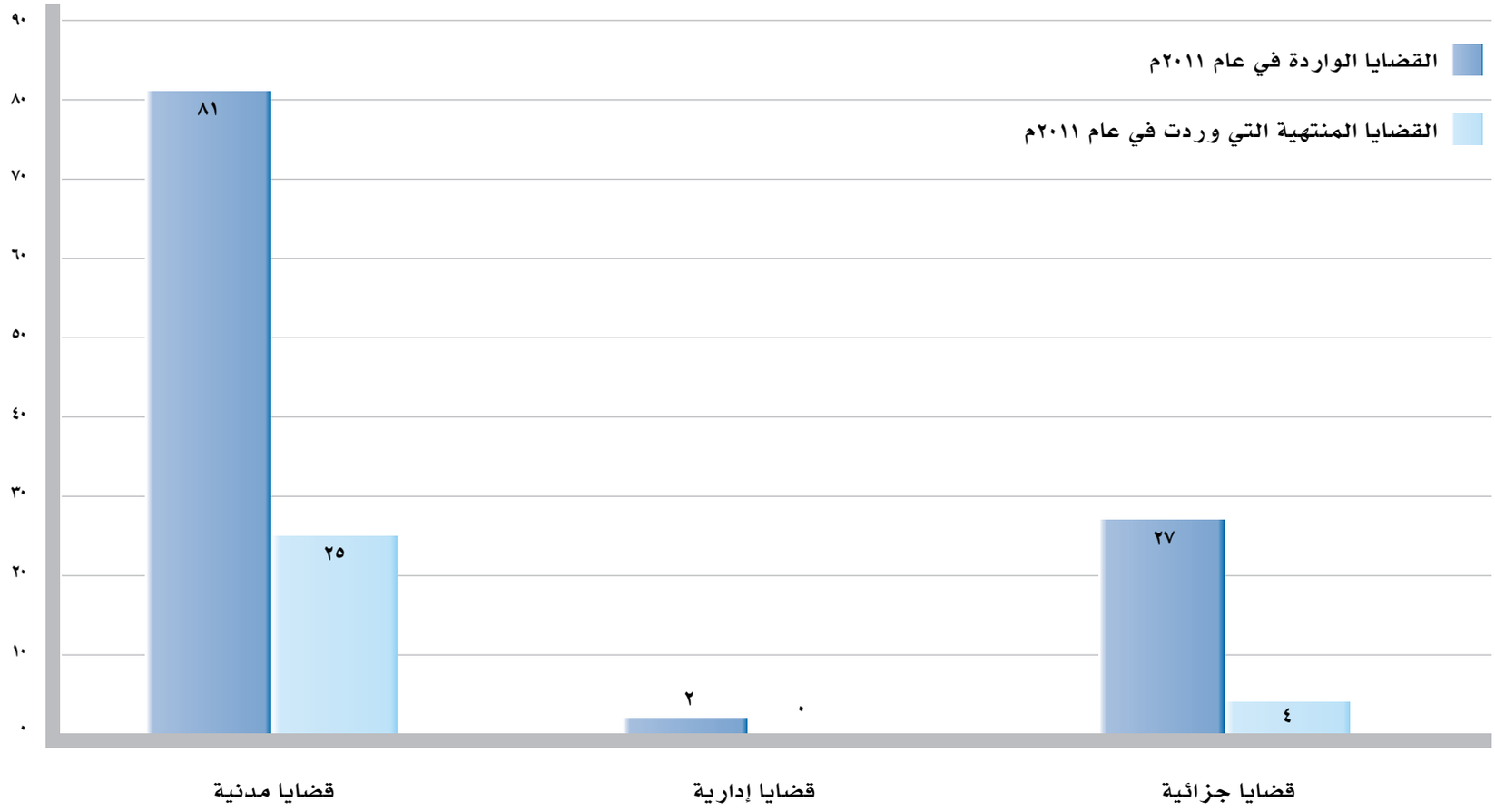

ويبرز الجدول (٦٧) ما صدر عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية من قرارات في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م، وتتمثل أبرز نتائجه في ما يلي:

- أصدرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ١٣٣ قراراً عام ٢٠١١م مقارنةً بـ ١٣٦ قراراً صادراً عام ٢٠١٠م، بانخفاضٍ نسبته ٢,٢٪.
- مثلت القرارات الصادرة المتعلقة بالقضايا المدنية ٨٠,٥٪ من إجمالي القرارات الصادرة عام ٢٠١١م وبلغت ١٠٧ قراراً، في مقابل نسبة ٧١,٠٪ عام ٢٠١٠م.

الجدول(٦٧) : عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م مصنفةً بحسب نوع القضية[٢٩]

النوع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضية مدنية	٩٧	٧١,٠٪	١٠٧	٨٠,٥٪	١٠,٣٪
قضية إدارية	٦	٥,٠٪	٧	٥,٣٪	١٦,٧٪
قضية جزائية	٣٣	٢٤,٠٪	١٩	١٤,٣٪	٤٢,٤٪-
الإجمالي	١٣٦	١٠٠٪	١٣٣	١٠٠٪	٢,٢٪-

[٢٩]- تشمل القرارات الصادرة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م جزءاً مما ورد اللجنة في هذين العامين وفي غيرهما من الأعوام السابقة.

الرسم البياني (٤٧): عدد القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م مصنفةً بحسب نوع القضية

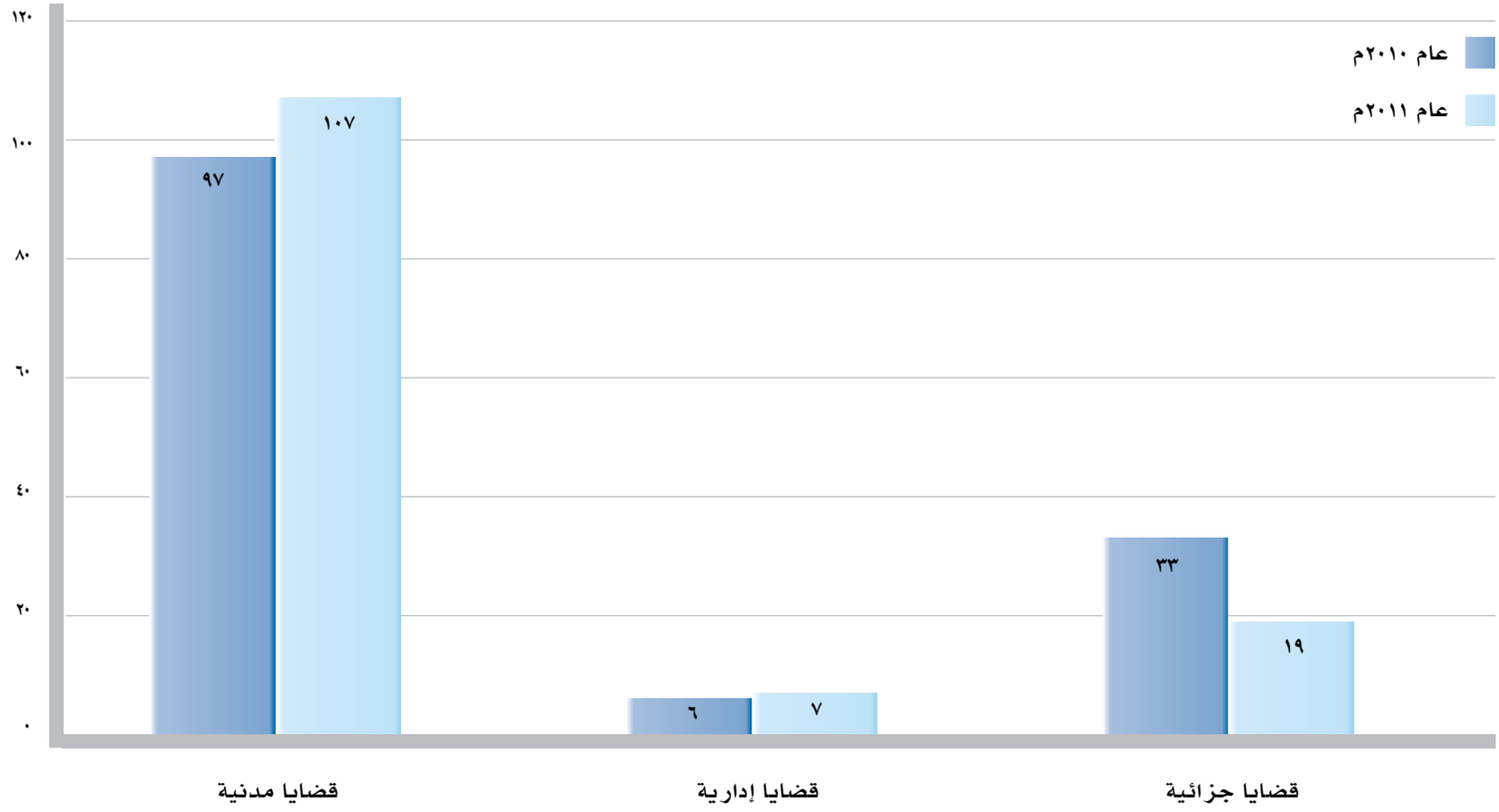

وقد تفاوتت القرارات الجزائية التي أصدرتها اللجنة عام ٢٠١١م بين قرارات بالحجز التحفظي وعددها ٧، و٣ قرارات جزائية بالمنع من السفر، و٩ قرارات بفرض غرامات وإعادة مكاسب كما في الجدول (٦٨).

الجدول (٦٨): عدد القرارات الجزائية الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م مصنفةً بحسب نوع القرار[٣٠]

نوع القرار	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م	
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)
الحجز التحفظي	١١	٣٣,٣٪	٧	٣٦,٨٪
رفع الحجز التحفظي	٣	٩,١٪	٠	٠,٠٪
المنع من السفر	٢	٦,١٪	٣	١٥,٨٪
غرامات وإعادة مكاسب	١٧	٥١,٥٪	٩	٤٧,٤٪
الإجمالي	٣٣	١٠٠٪	١٩	١٠٠٪

[٣٠]- تشمل القرارات الصادرة في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م جزءاً مما ورد اللجنة في هذين العامين وفي غيرهما من الأعوام السابقة.

٢/٣ لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

نص نظام السوق المالية في الفقرة (ز) من المادة الخامسة والعشرين على تكوين لجنة استئناف في منازعات الأوراق المالية بقرار من مجلس الوزراء تتألف من ثلاثة أعضاء يمثلون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء. وتتولى اللجنة النظر في الشكاوى أو الدعاوى المرفوعة بشأن القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، ويحق للجنة الاستئناف وفقاً لتقديرها رفض النظر في القرارات التي تصدرها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، أو تأكيد تلك القرارات، أو إعادة النظر في الشكوى أو الدعوى من جديد وإصدار القرار الذي تراه مناسباً في موضوع الشكوى أو الدعوى، وتُعد قرارات اللجنة نهائية.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٥) بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٢هـ الموافق ٢٠١١/١٠/١٠م، المتضمن إعادة تشكيل أعضاء لجنة الاستئناف بحيث تضم:

١. المستشار/ عبدالله بن عبدالعزيز الشدي (ممثل هيئة الخبراء) رئيساً.
٢. المستشار/ عبدالعزيز بن راشد بن كليب (ممثل وزارة التجارة و الصناعة) عضواً.
٣. المستشار/ سالم بن صالح المطوع (ممثل وزارة المالية) عضواً.

عقدت اللجنة ١٩١ اجتماعاً لإنهاء القضايا المطروحة، واتخذت ١٢٣ قراراً لمختلف أنواع القضايا المدنية منها والإدارية والجزائية.

ويعرض الجدولان (٦٩) و(٧٠) عدد القضايا المستأنفة والقرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١ م، ويمكن إيجاز أهم النتائج في التالي:

- بلغ عدد القضايا المستأنفة (الواردة للجنة الاستئناف) ٩٣ قضية عام ٢٠١١م مقارنةً بـ ٧٥ قضية عام ٢٠١٠م، أي بارتفاع نسبته ٢٤,٠٪.
- شكلت القضايا المدنية المستأنفة النسبة الكبرى من مجموع القضايا الواردة للجنة الاستئناف في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م بنسبتي ٧٦,٠٪ و ٨٦,٠٪ على التوالي.
- مثلت القرارات الصادرة والمتعلقة بالقضايا المدنية نسبة ٩١,٨٪ من إجمالي القرارات الصادرة عام ٢٠١١م.

الجدول (٦٩): عدد القضايا المستأنفة (الواردة) لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

النوع	عام ٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضايا مدنية	٥٧	٧٦,٠٪	٨٠	٨٦,٠٪	٤٠,٤٪
قضايا إدارية	١٤	١٨,٧٪	٧	٧,٥٪	٥٠,٥٪-
قضايا جزائية	٤	٥,٣٪	٦	٦,٥٪	٥٠,٠٪
الإجمالي	٧٥	١٠٠٪	٩٣	١٠٠٪	٢٤,٠٪

الرسم البياني (٤٨): عدد القضايا المستأنفة (الواردة) لدى لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية مصنفةً بحسب نوع القضية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

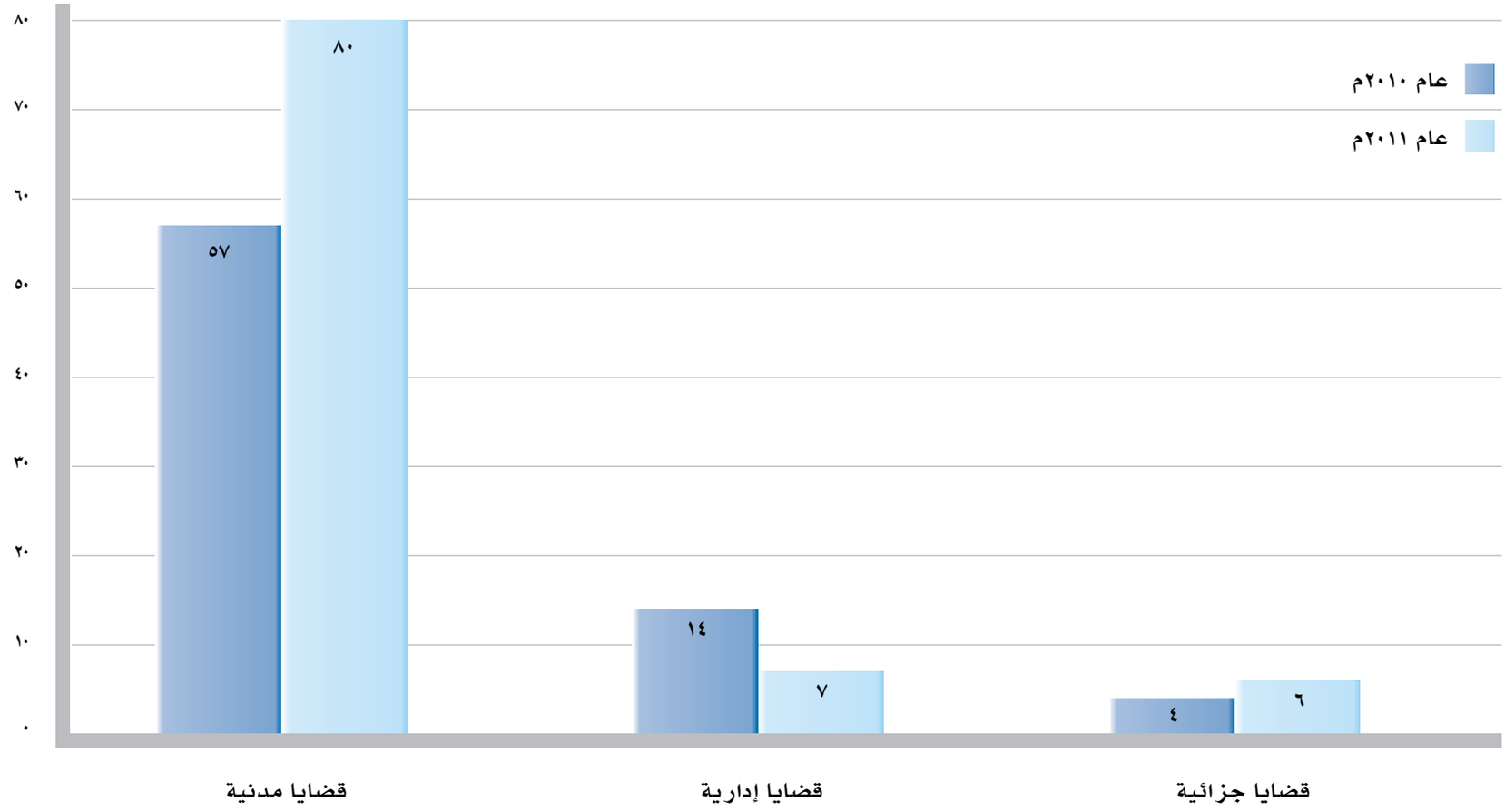

الجدول (٧٠): عدد القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوع القضية في عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م

النوع	٢٠١٠م		عام ٢٠١١م		التغير (٪)
	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	العدد	النسبة من الإجمالي (٪)	
قضايا مدنية	١٠٢	٪٩٤,٤	١١٢	٪٩١,١	٪٩,٨
قضايا إدارية	٠	٪٠,٠	٥	٪٤,١	-
قضايا جزائية	٦	٪٥,٦	٦	٪٤,٩	٪٠,٠
الإجمالي	١٠٨	٪١٠٠	١٢٣	٪١٠٠	٪١٣,٩

الرسم البياني (٤٩) : نسب القرارات الصادرة عن لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بحسب نوعها إلى إجمالي القرارات الصادرة في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م

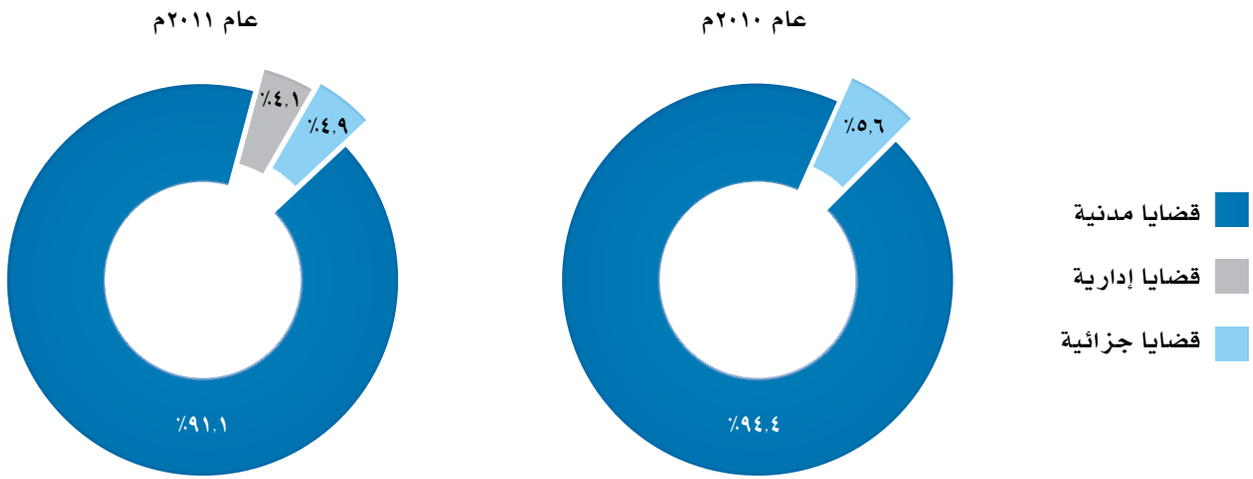

الفصل الرابع

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٢م

التطلعات المستقبلية لهيئة السوق المالية لعام ٢٠١٢م

إيماناً برسالتها نحو تطوير السوق المالية وحماية المستثمرين وتطبيق مبادئ الشفافية والعدالة والإفصاح، فإن الهيئة لا تألو جهداً لاستكمال وتعزيز إنجازاتها.

وخلال عام ٢٠١٢م تتطلع الهيئة لتنفيذ عدة مشاريع في مختلف مجالات تطوير السوق المالية وتنظيمها، ومنها ما يلي:

الجانب التشريعي والتنظيمي

- تطوير اللوائح التنفيذية وتحديثها لتواكب المتغيرات التي تطرأ على السوق المالية وفق أفضل المعايير والممارسات ذات الصلة.
- إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بتنظيم شركات ووكالات التصنيف.
- إصدار قواعد الكفاية المالية.
- إصدار لائحة صناديق الاستثمار المحدثة.

تطوير السوق المالية

- استحداث طرق لتداول حقوق الأولوية في السوق المالية السعودية.
- تفعيل نظام القبول الإلكتروني لعمليات الاستحواذ.

إفصاح الشركات المُدرجة

- تطوير آلية الإفصاح في السوق المالية للتحول إلى الإفصاح من خلال نماذج إفصاح إلكترونية.
- تحقيق أعلى مستوى من الإفصاح في السوق المالية لمتابعة الشركات المُدرجة والمستثمرين وفقاً لمتطلبات الافصاح المستمر.
- متابعة مؤسسات السوق المالية وتشجيع شفافية الافصاح عن القوائم المالية وتقديمها في الموعد المناسب.
- ضمان سلامة هياكل وممارسات حوكمة الشركات لدى مؤسسات السوق المالية.
- رفع مستوى الشفافية والإفصاح وحوكمة صناديق الاستثمار.

الرقابة على التداول

- رفع كفائة وفعالية الأنظمة الرقابية لمواكبة المستجدات وذلك من خلال تطوير الأدوات الرقابية المستخدمة للأصول لأفضل الممارسات العالمية.
- الاستفادة من خبرات الأسواق الدولية وذلك من خلال تعاون المشترك وتبادل الخبرات.
- تحسين برامج وأدوات الرقابة في مجال التفتيش، والترخيص، ومهام المتابعة والالتزام ومكافحة غسل الأموال.
- ضمان حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال تحسين مستوى الالتزام للائحة حوكمة الشركات وأفضل ممارسات الحوكمة.

قرارات وقضايا السوق المالية

- تقديم خدمات إلكترونية على موقع لجان الفصل في منازعات الاوراق المالية، تتيح لأطراف الدعاوى متابعة قضاياهم وتقديم المذكرات الجوابية باللغتين العربية والإنجليزية.
- الاستمرار في إختزال وترجمة القرارات النهائية الصادرة ونشرها على الموقع الإلكتروني للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

الأشخاص المرخص لهم

- الاستمرار في تطوير وتحديث إجراءات أعمال التراخيص، والتفتيش، والملاءة المالية، والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب حسب أفضل الممارسات والمعايير المهنية الدولية.
- مراجعة وتحديث القواعد واللوائح التنفيذية وآليات متابعتها لتطوير وتعزيز مؤسسات السوق المالية ورفع مستوى البيئة الرقابية.
- تطبيق ممارسات حوكمة الشركات وشفافية الإفصاح لدى مؤسسات السوق المالية وتطوير إجراءات متابعة تطبيقها والتزامها
- الاستمرار في تطوير وتنفيذ اطار اشرافي متكامل على مؤسسات السوق المالية يُشجِع على الإدارة الفعّالة للمخاطر ويضمن سلامة الكفاية المالية وحماية المستثمرين.
- العمل على الارتقاء بمستوى المؤسسات المالية المهني بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية وإرساء بنية قوية تتمتع بمعايير مرنة، وكذلك تحسين الاتصال مع مؤسسات السوق المالية والهيئات التنظيمية العالمية.
- رفع مستوى المعايير المهنية والتأهيل الفني للعاملين لدى الاشخاص المرخص لهم من خلال سلسلة اختبارات اعمال الاوراق المالية المقدمة من مركز الهيئة للاختبارات.
- الاستمرار بتفعيل برامج وادوات الاشراف والمتابعة على عمليات واعمال المؤسسات المالية وذلك فيما يتعلق بأعمال الترخيص ، التفتيش، الملاءة المالية، والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

حماية وتوعية المستثمر

- العمل على رفع مستوى التوعية لدى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية في ما يخص سلوكيات السوق.
- رفع مستوى التوعية للشركات المدرجة وأعضاء مجالس الإدارة من خلال القيام بحلاقات عمل توعوية عن متطلبات قواعد التسجيل والإدراج وحوكمة الشركات.
- رفع مستوى التوعية العامة من خلال نشر مواد توعوية جديدة، ونشر صفحة توعوية اسبوعية في إحدى الصحف المحلية.
- رفع مستوى التوعية العامة من خلال نشر لوائح الفصل في منازعات الأوراق المالية.
- زيادة عدد قنوات التفاعل مع الجمهور بإضافة خدمة للمستثمرين عن طريق تطبيقات الهواتف الذكية، وزيادة قنوات التوعية للهيئة على مواقع الإعلام الاجتماعي.
- ترجمة كتيبات التوعية إلى اللغة الإنجليزية لإفادة أكبر عدد ممكن من القُراء غير الناطقين بالعربية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- إقامة تحالفات إستراتيجية مع القطاع الخاص وأطراف خارجية في مجال التوعية للمشاركة في برامج ونشطات الهيئة التوعية.
- رفع مستوى توعية المشاركين في السوق بحوكمة الشركات والالتزامات المستمرة ولائحة سلوكيات السوق.